



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية

دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الإماراتية والأردنية للمدة
(2014-2005)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها الطالبة

آمنة صبري كريم الزبيدي

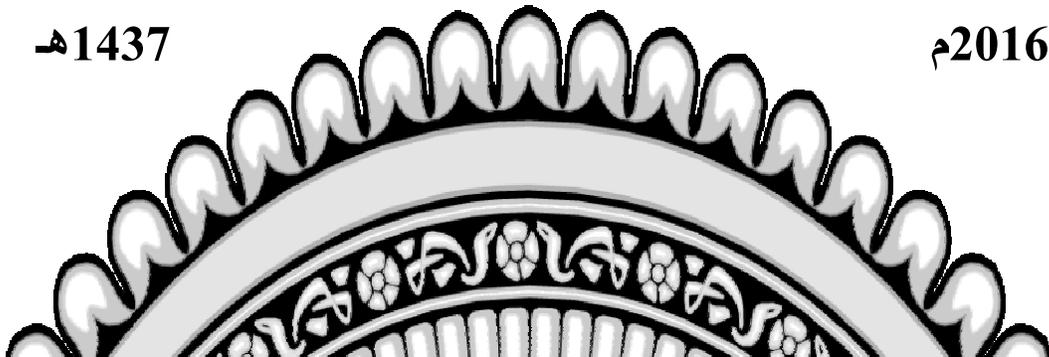
ياشرف

الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر يونس الموسوي

1437هـ

2016م



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
وَقُلْ رَبِّ اَدْخِلْنِيْ مُدْخَلَ
صِدْقٍ وَاُخْرِجْنِيْ مَخْرَجِ
صِدْقٍ وَاَجْعَلْ لِّيْ مِنْ
لَّدُنْكَ سُلْطٰنًا نَّصِيْرًا .

صدق الله العلي العظيم

سورة الإسراء / 80

إقرار المشرف

أشهد أنّ رسالة الماجستير الموسومة (تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية - دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الاماراتية والاردنية للمدة (2005-2014)) ، قد جرى إعدادها بإشرافي في جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

المشرف

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي

2016 / /

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
بناءً على توصية المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة

أ.م.د. ميثاق هاتف الفتلاوي

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

2016 / /

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة (تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية - دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الاسلامية الاماراتية والاردنية للمدة (2005-2014)) ، قد جرى تقويمها لغوياً وأصبحت بأسلوب سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية .. ولأجله وقعت .

الخبير اللغوي

أ.م.د. مشكور حنون كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

2016 / /

الإهداء

إلى الغالي الذي وهب حياته وصحته في سبيل أسرته لتجيا دائماً حياة كريمة.... إلى
أحد أهم رموز التفاني والإيثار... إلى ربان السفينة الماهر الذي أوصلني إلى بر
الأمان.... إلى مصدر ثقتي واعتزازي

أبي حفظك الله

إلى العين الساهرة... إلى الملحمة الكبيرة التي بسطت ذراعها كالأرض المعطاء... إلى
نبع الحنان الذي لا ينضب... إلى من أضناها التعب لننعم بالراحة والأمان.... إلى
من تنحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفها تخجل وترتجف الكلمات... إلى أعظم أم
في هذه الدنيا....

أمي الحبيبة أدامك الله

إلى من تقاسمت معهم هموم الدنيا وأفراحها.... إلى من عشت معهم صدق المحبة
والعطاء... إلى نور المحبة في حياتي....

اخوتي

الباحثة

الشكر و الثناء

ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذا البحث، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من صحة وقدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات. يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور حيدر يونس الموسوي على إشرافه المتواصل على الرسالة وتوجيهاته القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل بجلته النهائية، إذ لم يخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة.

و أتوجه بالشكر الجزيل الى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الدكتور ميثاق الفتلاوي ، وإلى كل اساتذتي الأعزاء لما أبدوه من إهتمام ونُصح قيم .

كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع، ومناقشتهم وإبداءهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة.

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني في أكمال هذا الجهد العلمي وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نوري الخاقاني والأستاذ الدكتور علاء فرحان طالب والدكتور مهدي وهاب نعمة والدكتور عباس الدعيمي والدكتور ميثم ربيع ، لما لهم من اثر واضح وتخصيص وقتهم لي، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأيضاً أقدم كلمات العرفان إلى أساتذة وأعلام كانوا خير عون لطلبة الدراسات العليا وأخص بالذكر السيد عميد الكلية أ.د. عواد الخالدي والأستاذ الدكتور حميد عبيد المعاون العلمي والست نغم دايج الحسناوي على جهودهم الواضح في خدمة الدراسات العليا .

كذلك أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من راجع هذه الدراسة علمياً ولغوياً وأبدا ملاحظات قيمة وفعالة عن الدراسة هذه , وأتقدم بالشكر أيضاً لجميع الموظفين في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة كربلاء واخص بالذكر الست سهاد والست اثير على تعاونهم مع طلبة الدراسات العليا , وأسأل الله ان يوفقهم جميعاً.

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاهداء
ب - ج	شكر و تقدير
د - هـ	قائمة المحتويات
و - ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الاشكال
ك - م	المستخلص
1	المقدمة
20 - 2	الفصل الاول : بعض الجهود المعرفية السابقة و منهجية الدراسة
18 - 2	المبحث الاول : بعض الجهود المعرفية السابقة
20-18	المبحث الثاني : منهجية الدراسة
72 - 21	الفصل الثاني : الأسس النظرية للمصارف الاسلامية وتقييم الاداء المصرفي
44-21	المبحث الأول : مدخل فكري معاصر للمصارف الاسلامية
21	❖ أولا : لمحة تاريخية للمصارف الاسلامية واسباب ظهورها
23	❖ ثانيا : ماهية المصرفية الاسلامية
28	❖ ثالثا : الرافعة المالية للمصارف الاسلامية
29	❖ رابعا : المشتقات المالية الاسلامية
31	❖ خامسا : الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية
41	❖ سادسا : المخاطرة في المصارف الاسلامية
44	❖ سابعا : إجراءات ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية
61-44	المبحث الثاني :تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية
47	❖ او لا : ماهية تقييم الاداء
49	❖ ثانيا :اهداف عملية تقييم الاداء
50	❖ ثالثاً : مراحل تقييم الأداء و مداخلة الرئيسة

51	❖ رابعاً : مداخل تقييم كفاءة الاداء
62	❖ خامساً : بعض الاتجاهات الاخرى في تقييم الاداء المصرفي
66	❖ سادساً :نسب تقييم الاداء في المصارف
69	❖ سابعاً : كفاءة الاداء واشكال الكفاءة المصرفية
143 -73	الفصل الثالث : تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية في دول العينة
73	المبحث الاول : قياس وتحليل واقع المصارف الاسلامية في عينة الدراسة
98	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الربحية والسيولة في مصارف عينة الدراسة
129	المبحث الثالث : قياس وتحليل متغيرات الربحية الكلية والسيولة الكلية في المصارف الاسلامية عينة الدراسة
149-144	الاستنتاجات والتوصيات
165- 150	المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مفهوم المصارف الاسلامية من منظور عدد من الكتاب والباحثين	24
2	مؤشرات الربحية	53
3	مؤشرات السيولة	58
4	مؤشرات الاداء للمصرف العراقي الاسلامي للمدة 2005 - 2014	74
5	مؤشرات الاداء للمصرف الوطني الاسلامي للمدة 2007 - 2014	76
6	مؤشرات الاداء لمصرف ايلاف الاسلامي للمدة 2007 - 2014	78
7	مؤشرات الاداء لمصرف دجلة والفرات الاسلامي للمدة 2006 - 2014	80
8	مؤشرات الاداء لمصرف كوردستان الاسلامي للمدة 2005 - 2014	82
9	مؤشرات الاداء لمصرف الشارقة الاسلامي للمدة 2005 - 2014	84
10	مؤشرات الاداء لمصرف ابو ظبي الاسلامي للمدة 2005 - 2014	86
11	مؤشرات الاداء لمصرف دبي الاسلامي للمدة 2005 - 2014	87
12	مؤشرات الاداء لمصرف الامارات للمدة 2005 - 2014	89
13	مؤشرات الاداء للمصرف الاسلامي الاردني للمدة 2005 - 2014	91
14	مؤشرات الاداء للمصرف العربي الاسلامي للمدة 2005 - 2014	93

	2014	
95	مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية العراقية	15
96	مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية الاماراتية	16
97	مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية الاماراتية	17
99	نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P_1) للمصارف العراقية	18
100	نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P_1) للمصارف الاماراتية	19
101	نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P_1) للمصارف الاردنية	20
102	نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P_2) للمصارف العراقية	21
102	نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P_2) للمصارف الاماراتية	22
103	نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P_2) للمصارف الاردنية	23
104	نسبة معدل العائد إلى الودائع (P_3) للمصارف العراقية	24
105	نسبة معدل العائد إلى الودائع (P_3) للمصارف الاماراتية	25
106	نسبة معدل العائد إلى الودائع (P_3) للمصارف الاردنية	26
107	هامش صافي الدخل (P_4) للمصارف العراقية	27
108	هامش صافي الدخل (P_4) للمصارف الاماراتية	28
109	هامش صافي الدخل (P_4) للمصارف الاردنية	29
110	نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P_5) للمصارف العراقية	30
110	نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P_5) للمصارف الاماراتية	31
111	نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P_5) للمصارف الاردنية	32
112	الموجودات إلى حق الملكية (P_6) للمصارف العراقية	33
113	الموجودات إلى حق الملكية (P_6) للمصارف الاماراتية	34

113	الموجودات إلى حق الملكية (P6) للمصارف الاردنية	35
114	القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف العراقية	36
115	القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف الاماراتية	37
115	القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف الاردنية	38
116	مؤشر الربحية الكلية للمصارف العراقية	39
117	مؤشر الربحية الكلية للمصارف الاماراتية	40
117	مؤشر الربحية الكلية للمصارف الاردنية	41
118	نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف العراقية	42
119	نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف الاماراتية	43
119	نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف الاردنية	44
120	نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L2) للمصارف العراقية	45
121	نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L2) للمصارف الاماراتية	46
121	نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L2) للمصارف الاردنية	47
122	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف العراقية	48
123	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف الاماراتية	49
123	نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف الاردنية	50
124	نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4) للمصارف العراقية	51

125	نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4) للمصارف الاماراتية	52
125	نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4) للمصارف الاردنية	53
126	مؤشر السيولة الكلية للمصارف العراقية	54
127	مؤشر السيولة الكلية للمصارف الاماراتية	55
127	مؤشر السيولة الكلية للمصارف الاردنية	56
128	ترتيب دول العينة بحسب مؤشرات الربحية والسيولة الكليات	57

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	علاقة الشراكة في عقد المضاربة	1
33	علاقة الشراكة في عقد المشاركة	2
40	العلاقة بين المقرض والمقترض في صيغة القرض الحسن	3

المستخلص

يحتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي الإسلامي موقعًا هامًا خاصة في المرحلة الراهنة، حيث شهدت المصارف الإسلامية في العقدين الأخيرين تطورًا كبيرًا وانتشارًا واسعًا في العديد من الدول الإسلامية وفي غيرها، وقد كان هذا التطور نتيجة عوامل متعددة، منها: الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والإصلاحات الهيكلية في النظام المالي، وتحرير حركة رؤوس الأموال والتكامل الكلي للأسواق، وقد انعكس ذلك في ارتفاع نسبة نمو الودائع والأصول ونسب الأرباح لهذه المؤسسات. وبالرغم من كل هذا تبقى المصارف الإسلامية تواجه تحديات كثيرة، ولعل أخطر تحد تواجهه هو قيام المصارف التقليدية بفتح نوافذ للمنتجات المالية والمصرفية الإسلامية، ونظرًا لأن هذه المصارف هي أعرق تاريخًا وخبرة في العمل المصرفي فإن عملياتها ستكون أكثر كفاءة.

ولا ريب أن أحد أهم الاستراتيجيات العملية لرفع هذا التحدي هو أن تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها المصرفية بكفاءة عالية لا تقل عن كفاءة المصارف التقليدية، ويتطلب هذا العمل تنوع منتجاتها من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة على مستوى المدخلات، أو تقليل تكلفتها على مستوى الخدمات التي تقدمها.

وباتت المصارف الإسلامية مجالاً غنياً ومركزاً لاستقطاب للكثير من المفكرين والمستثمرين في الحقل المالي والمصرفي على وجه التحديد، وخاصة بعد الازمات والمطبات التي تعرض لها النظام المالي بكافة اشكاله وأخرها الازمة المالية العالمية (2007-2008).

تهدف هذه الدراسة إلى عدد من الاهداف من اهمها تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية بوصفها تجربة جديدة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية، وتقييم كفاءة اداء بعض المصارف الاسلامية في الامارات العربية المتحدة والاردن. أضف إلى ذلك تحليل معمق لبعض مؤشرات الاداء الرئيسة وقياس محتواها، وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسة تتلخص بضعف كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع نظيراتها في الامارات المتحدة والاردن، وتنبثق منها فرضيات فرعية متعددة.

وان من اهم الاستنتاجات التي جاءت بها الدراسة بان مؤشرات النمو والسيولة والربحية والامان في المصارف الاسلامية العراقية شهدت تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة خلال مدة الدراسة وذلك بسبب حداثة التجربة المصرفية الاسلامية فضلاً عن المناخ الاقتصادي والمالي والسياسي والامني المتذبذب والمترددي في العراق خلال مدة الدراسة , بالإضافة الى الاسباب المتعلقة بإدارة المصرف ومجلس ادارته وخططها واقتصار عملياتها على عمليات محدودة وعدم الخوض في الاستثمار وخدمة المجتمع وهو الهدف الاساسي للمصارف الاسلامية.

اضف الى ذلك ضعف مؤشر الربحية الكلي في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع مؤشرات الربحية الكلية في المصارف الاسلامية للامارات والاردن وذلك ما بينته نتائج القياس الخاصة بمؤشر الربحية الكلي , اذ جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بعد الاردن والامارات .

بالإضافة الى ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الاسلامية في الامارات والاردن , اذ جاء العراق أولاً في نسب السيولة وبعد الامارات والاردن , مما يشير إلى ضعف مساهمة المصارف الاسلامية العراقية في الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المنشودة .

أما من اهم التوصيات التي جاءت بيها الدراسة , وضع استراتيجيات مصرفية ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لرفع مستوى الاستقرار في مؤشرات الاداء المالي للمصارف الاسلامية العراقية للابتعاد عن التذبذب والتباين في نمو مؤشرات الاداء المالي لتلك المصارف , والإفادة من التجارب العربية والعالمية (مثل السعودية ومصر وباكستان وماليزيا وايران وغيرها من الدول) في مجال الصيرفة الاسلامية وتعشيق تفاصيل تلك التجارب في الواقع التطبيقي للمصارف الاسلامية العراقية بتحديثات تتلاءم مع واقع البيئة الاستثمارية في العراق .

وضرورة تفعيل الصيغ الاستثمارية وتنويعها في المصارف الاسلامية العراقية وتخفيض معدلات السيولة المصرفية المرتفعة (على ان لا تتعدى سقف الامان والضمان الموصي بها), مما سينعكس ايجاباً على تفعيل الدور الاستثماري والتنموي للمصارف الاسلامية في الاقتصاد العراقي .

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية , جاء الفصل الأول بواقع مبحثين اثنين تضمننا بعض الجهود المعرفية السابقة و منهجية الدراسة , فيما جاء الفصل الثاني بمبحثين استعرض المبحث الاول جانب فكري معاصر للمصارف الاسلامية وتضمن المبحث الثاني تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية , أما الفصل الثالث فتضمن ثلاثة مباحث , تضمن المبحث الأول قياس وتحليل واقع المصارف الاسلامية في عينة الدراسة (العراق , الامارات و الاردن) فيما

جاء المبحث الثاني بتحليل مؤشرات الربحية والسيولة في مصارف عينة الدراسة أما المبحث الثالث فتضمن قياس وتحليل متغيرات الربحية الكلية والسيولة الكلية في المصارف الاسلامية لدول العينة.

المقدمة

باتت المصارف تمثل عصب الاقتصاد, وشريان الأبهري, ومحركه الأساس, وتؤدي مع الأسواق المالية دوراً محورياً في تمويل باقي القطاعات الاقتصادية وزيادة فاعليتها داخل الاقتصاد المحلي. وتقوم المصارف في الوقت الحالي بأدوار متنوعة ومتعددة من أهمها تسهيل وتنظيم عمليات التعامل بين مختلف الأنشطة المالية والاقتصادية وحتى الاجتماعية من جهة وبين الأفراد وباقي مؤسسات المجتمع من جهة أخرى.

ومحاكاةً للدين الإسلامي الحنيف واتساقاً مع مبادئه الرئيسة انبثقت المصارف الإسلامية لتتناغم في محتواها وتفصيلها مع تعاليم الدين في مجال التمويل والاستثمار المصرفي ودعم الاقتصاد. فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات تلتزم بجميع أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتمتاز عن باقي أنواع المصارف بتعدد مجالات تمويلها أو صيغها الاستثمارية ولا تتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية. ولقد اتسع دور هذا النوع من المصارف في الاقتصاد ليس على مستوى البلدان الإسلامية فحسب بل امتد إلى دول غربية كثيرة, وبدأت مصارف عالمية تستحدث فروعاً ومنافذاً للصيرفة الإسلامية.

ولكن على الرغم من هذا التطور إلا أن الكثير من المصارف الإسلامية ما تزال تعاني من معوقات وصعوبات كثيرة جداً تجعلها لا تستطيع المنافسة مع باقي المصارف التقليدية العالمية, ويرجع ضعف تنافسيتها أو ضعف مركزها التنافسي هذا إلى أن بعض الدول الإسلامية تعاني من خلل في الأطر التطبيقية والأطر القانونية التي تبنت التجربة المصرفية الإسلامية, ومن بين تلك الدول العراق؛ ولذا كان لزاماً على كل الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل أن يقوموا بدراسات وأبحاث في سبيل تطوير هذا العمل من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية, والاهتمام أكثر في ضخ الدراسات والبحوث في مجال العمل والقطاع المصرفي الإسلامي لتفعيل دورها في الاقتصاد المحلي داخل البلدان الإسلامية عموماً, والبلدان العربية على وجه التحديد.

الفصل الأول

بعض الجهود المعرفية السابقة ومنهجية الدراسة

المبحث الأول : بعض الجهود المعرفية السابقة

أولاً : دراسات عربية :

1- دراسة (خالص , 2004)	
عنوان الدراسة	تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي
عينة الدراسة	عينة من المصارف الجزائرية .
هدف الدراسة	تقييم كفاءة اداء العمل المصرفي خلال مدة معينة ,ذلك يعني ضرورة تحديد الاهداف التي تضمن للمصرف الوصول إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة , دون الاخلال بالتوازنات المتعلقة بالاهداف الاخرى ,بعد ذلك يتم مقارنة المتحقق مع هذه الاهداف وتحديد مستوى التحقق والانحرافات والبحث عن الاسباب التي أدت إلى حصول هذه الانحرافات عن طريق اجراء تشخيص موضوعي للظروف المحيطة بالمصرف وتأشير نقاط القوة والضعف في مستوى الاداء.
نتائج الدراسة	إن اعتماد قياس وتقييم كفاءة الاداء من قبل ادارة المصرف , يتيح لها امكانية تحديد الانحرافات وتحديد اسبابها و كيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة للارتفاع وتحسين مستوى الاداء. وعلى العكس في حالة عدم ممارسة تقييم كفاءة الاداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في اقتصاد السوق والمتمثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والازمات قد يؤدي إلى افلاس هذه المؤسسة , لذلك يعد تقييم كفاءة الاداء من الادوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاح المصرف في ممارسته لنشاطه.
مدى الافادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة
أوجه الشبه	التطرق لموضوع تقييم كفاءة الاداء المصرفي.
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية

2- دراسة (بورقبة, 2011)	
عنوان الدراسة	تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة
عينة الدراسة	عينة من المصارف الإسلامية والتقليدية.
هدف الدراسة	تناقش هذه الدراسة الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2000-2008 ، وذلك باستخدام طريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA).
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف التقليدية أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية سواء في استغلال الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد بشكل أمثل ومن ثم في التحكم في التكاليف، وأن المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أكثر كفاءة في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات من استعمال المزيج الأمثل لهذ الموارد.
مدى الافادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة
أوجه الشبه	التطرق لموضوع المصارف الإسلامية وتقييم ادائها
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة اداء المصارف الإسلامية

3- دراسه (الدفاعي : 2013)

التقييم المحاسبي لاداء المصارف الاسلامية في ضوء المعايير المحاسبية الشرعية	عنوان الدراسة
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاسلامية العراقية للفترة (2008-2011)	عينة الدراسة
<p>- الاهداف النظرية للبحث</p> <p>يهدف هذا البحث في جانبه النظري إلى تحقيق الآتي :</p> <p>- اثراء الادبيات المالية عموما والمصرفية خصوصا والمصرفية الاسلامية تحديدا.</p> <p>- تأطير نظري للتطبيقات المصرفية الاسلامية .</p> <p>- ابراز دور الرقابة الشرعية والمعايير المحاسبية الشرعية في العمل المصرفي الاسلامي.</p> <p>- وضع إطار نظري مقترح لتقييم اداء المصارف الاسلامية .</p> <p>2- الاهداف التطبيقية للبحث</p> <p>يهدف البحث في جانبه التطبيقي إلى تحقيق الآتي:</p> <p>- استعراض تطبيقي للممارسات المصرفية الاسلامية في القطاع المصرفي .</p> <p>- تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية في ضوء إطار محاسبي مقترح على وفق المعايير المحاسبية الشرعية للمؤسسات المالية والاسلامية.</p>	هدف الدراسة
انخفاض اداء جميع المصارف الاسلامية العراقية في ضوء معيار الضوابط الشرعية لعدم التزام هذه المصارف بتعيين هيئات شرعية تمارس دور الرقابة الشرعية الداخلية .	نتائج الدراسة
استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة	مدى الافادة منها
التطرق لموضوع المصارف الاسلامية وتقييم ادائها	أوجه الشبه

أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية
---------------	---

4- دراسة (بركبية, 2014)	
عنوان الدراسة	تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية – دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف البركة الجزائري
عينة الدراسة	عينة من المصارف الجزائرية
هدف الدراسة	- التعرف على عوائد ومخاطر المصارف التقليدية والإسلامية. -تسليط الضوء على المؤشرات التي تختلف في المصارف التقليدية والإسلامية في إطار كيفية حسابها. -تقييم أداء المصرفين والمقارنة بينهما.
نتائج الدراسة	- أن مصرف البركة الجزائري أكثر ربحية من القرض الشعبي الجزائري. - مصرف البركة الجزائري أفضل من القرض الشعبي الجزائري واقل منه مخاطرة. - كفاءة القرض الشعبي الجزائري في إدارة ومراقبة التكاليف أحسن من مصرف البركة الجزائري.
مدى الافادة منها	استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة
أوجه الشبه	تقييم أداء المصارف الإسلامية
أوجه الاختلاف	تقييم أداء المصارف التقليدية ومقارنتها مع المصارف الإسلامية.

ثانيا : دراسات اجنبية :

5- دراسة (Yudistira, 2004)	
EFFICIENCY IN ISLAMIC BANKING: AN EMPIRICAL ANALYSIS OF EIGHTEEN BANKS الكفاءة في المصارف الاسلامية: تحليل ميداني لثمانية عشر مصرفاً	عنوان الدراسة
عينة من المصارف الاسلامية	عينة الدراسة
تتناولت هذه الدراسة سؤالاً مهماً وهو "هل المصارف الإسلامية مستقرة وفعالة". وتحسب مقاييس الكفاءة الفنية، عن طريق استخدام تقنية غير المعلمية، وتحليل محفظة البيانات.	هدف الدراسة
تظهر الدراسة العديد من النتائج ومنها : أولاً، تشير النتائج الإجمالية بأن الكفاءة لـ 18 مصرف إسلامي منخفضة وقرابية من 10 %، وهي نسبة منخفضة جداً بالمقارنة مع العديد من نظرائها التقليدية. وعانت المصارف الإسلامية في عينة الدراسة خلال الأزمة العالمية في 1998-1999 لكنه يعد أداء جيداً بعد هذه المدة الصعبة. وتشير النتائج إلى أن هناك وفورات بالحجم سالبة للمصارف الإسلامية الصغيرة والمتوسطة مما يوحي بأن عمليات الاندماج ينبغي تشجيعها.	نتائج الدراسة
دراسة سابقة .	مدى الافادة منها
عينة الدراسة هي المصارف الاسلامية.	أوجه الشبه
شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الاسلامية.	أوجه الاختلاف

6- دراسة (HASSAN, 2006)

THE X-EFFICIENCY IN ISLAMIC BANKS الكفاءة السيئية للمصارف الاسلامية .	عنوان الدراسة
عينة من المصارف الاسلامية.	عينة الدراسة
تبحث هذه الدراسة الكفاءة النسبية للصناعة المصرفية الإسلامية في العالم من خلال تحليل عينة من المصارف خلال المدة من 1995-2001. وتستخدم الدراسة تقنيات لفحص كفاءة هذه المصارف منها المعلمية (التكلفة والكفاءة والربح) واللامعلمية (تحليل محفظة البيانات). ويستخدم تحليل محفظة البيانات خمس مقاييس للكفاءة مثل التكلفة، تخصيص الموارد، التقنيات، وغيرها. وان درجات الكفاءة يتم احتسابها وربطها مع مقاييس الاداء المحاسبية التقليدية .	هدف الدراسة
وتشير النتائج إلى أن المصارف الإسلامية هي أقل كفاءة نسبيا مقارنة مع نظيراتها التقليدية في انحاء العالم. وتظهر النتائج أيضا أن مقاييس الكفاءة ترتبط إلى حد كبير مع العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، مما يدل على أن مقاييس الكفاءة يمكن استخدامها بالتزامن مع النسب المحاسبية التقليدية في تحديد أداء المصارف الإسلامية.	نتائج الدراسة
دراسة سابقة.	مدى الافادة منها
عينة الدراسة هي المصارف الاسلامية.	أوجه الشبه
شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الاسلامية.	أوجه الاختلاف

7- دراسة (SUFIAN,2007)

<p>THE EFFICIENCY OF ISLAMIC BANKING INDUSTRY: A NONPARAMETRIC ANALYSIS WITH NON-DISCRETIONARY input variable</p> <p>كفاءة المصارف الإسلامية: تحليل المدخلات المتغيرة غير المعلمية مع غير الاختيارية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الإسلامية.</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>تبحث هذه الدراسة أداء القطاع المصرفي الإسلامي المالي خلال الفترة من 2001-2005. يتم تقييم كفاءة المصارف الفردية باستخدام تحليل محفظة البيانات (DEA). وقد استخدمت نهجين مختلفين وهما التغيرات في المدخلات والمخرجات للوقوف على الاختلافات بين نتائج الكفاءة.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>وتشير النتائج إلى أنه خلال فترة الدراسة، بعدم كفاءة المصارف الإسلامية المالية. وإن المصارف الأجنبية تكون كفاءتها الفنية عالية مقارنة مع أقرانهم المحلية. بسبب عوامل الخطر المختلفة التي تؤثر على كفاءة المصارف الإسلامية في ماليزيا.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة.</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>عينة الدراسة هي المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

8- دراسة (Viverita et al. , 2007)

efficiency change of Islamic banks in Africa, Asia and the Middle East تغيير كفاءة المصارف الإسلامية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط	عنوان الدراسة
عينة من المصارف الإسلامية .	عينة الدراسة
تتناول هذه الدراسة التغيير بالكفاءة أو تحسين المصارف الإسلامية خلال المدة (1998-2002)، في البلد وعلى المستوى الاقليمي باستخدام منهجية DEA. الناتجة من إجمالي الإنتاجية (TFP) ثم تحليل المؤشر بالنظر إلى إجراء تغييرات في مكونات الكفاءة الإنتاجية والفنية.	هدف الدراسة
أظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية في إندونيسيا واليمن تحسنت خلال المدة (1998-2002)، وآسيا الأفضل في المنطقة. في المقابل، كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر كفاءة .	نتائج الدراسة
دراسة سابقة.	مدى الافادة منها
عينة الدراسة هي المصارف الإسلامية.	أوجه الشبه
شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الإسلامية.	أوجه الاختلاف

9- دراسة (Abu Loghod,2007)

<p>Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council countries</p> <p>هل إن اداء المصارف الإسلامية أفضل من اداء المصارف التقليدية؟ الأدلة من دول مجلس التعاون الخليجي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الاسلامية والتقليدية</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>الهدف من هذه الدراسة هو مقارنة الاداء المالي (الربحية , السيولة , الهيكله) لكلا النوعين من المصارف خلال المدة الزمنية من 2000-2005.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>اظهرت النتائج بانه لا يوجد فرق معنوي من ناحية الربحية . ومع ذلك , ان المصارف الاسلامية اقل عرضة لخطر السيولة , من ناحية اخرى , تعتمد المصارف التقليدية على الديون الخارجية اكثر من المصارف الاسلامية. كما ومن الطبيعي انه اظهرت الاسواق الخليجية انجذاب الزبائن لاستخدام الادوات المالية التي توفرها المصارف الاسلامية. اخيرا , لا يوجد اختلاف احصائي معنوي لمعدل النمو الداخلي بين كلا النوعين من المصارف مما يدل ضمناً ان هذا يعتمد بشكل كبير على نمط الادارة والاداء العام لاي مصرف محدد.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>التطرق لموضوع المصارف الاسلامية</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

<p>PERFORMANCE EFFICIENCY OF THE JORDANIAN ISLAMIC BANKS USING DATA ENVELOPMENT ANALYSIS AND FINANCIAL RATIOS ANALYSIS</p> <p>كفاءة أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام تحليل محفظة البيانات و تحليل النسب المالية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الاسلامية الاردنية</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>الغرض من هذه الدراسة هو دراسة ومقارنة تطور الكفاءة النسبية لأداء المصارف الإسلامية الأردنية خلال المدة (2005-2009)، وذلك باستخدام نهجين مختلفين: تحليل محفظة البيانات وتحليل النسب المالية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تشير النتائج إلى أن المصرف الاسلامي الاردني لديه نسب ربحية أعلى من المصرف العربي الإسلامي الدولي، ولكنه يتعرض لمخاطر أكثر. وهذا يتفق مع مبدأ كلما زادت العوائد زادت المخاطر. ومع ذلك، لا يوجد فرق كبير في مستويات كفاءة المصرفين.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة.</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>عينة الدراسة هي المصارف الاسلامية.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الاسلامية.</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

<p>Risk and Stability in Islamic Banking</p> <p>المخاطرة والاستقرار في المصارف الإسلامية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الإسلامية</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>تبحث هذه الدراسة حول مخاطر واستقرار المصارف الإسلامية المتمثلة ب 456 مصرفا في 22 دولة بين عامي 2001 و 2008.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تشير النتائج بان مخاطر الائتمان تكون اكبر في المصارف الإسلامية مقارنةً بالتقليدية. ولا يوجد فرق كبير بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية من حيث مخاطر الإعسار.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>استخدمت في تدعيم الجانب النظري وكدراسة سابقة</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>التطرق لموضوع المصارف الإسلامية</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة اداء المصارف الإسلامية</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

-12 دراسة (Doumpos, Zopounidis, 2012)	
Efficiency and Performance Evaluation of European Cooperative Banks الكفاءة وتقييم الأداء من المصارف التعاونية الأوروبية	عنوان الدراسة
عينة من المصارف التعاونية	عينة الدراسة
تقدم هذه الدراسة لتقييم كفاءة وأداء المصارف التعاونية الأوروبية. لهذا الغرض تم توظيف نهج متكامل باستخدام كل من تحليل محفظة البيانات و منهجية التقييم متعدد المعايير.	هدف الدراسة
إن نتائج كفاءة DEA لا تسمح بإجراء مقارنات مباشرة بين مختلف البلدان وأنها لا توفر دلائل مباشرة على الأداء المالي العام للمصارف. وأظهرت النتائج أن المصارف التعاونية في إيطاليا وأسبانيا حققت أداء قويا خلال المدة 2005-2007، ولكنهم الأكثر تضررا من الأزمة. من ناحية أخرى، كانت المصارف الألمانية الأقل تأثرا بالأزمة وتمكنوا أيضا من تحسين أدائها في المدة 2009-2010.	نتائج الدراسة
دراسة سابقه	مدى الافادة منها
عينة الدراسة تتمثل بالقطاع المصرفي.	أوجه الشبه
عينة الدراسة الحالية هي المصارف الاسلامية.	أوجه الاختلاف

<p>Evaluating the Efficiency of Turkish Banks: A Risk and Profitability Approach</p> <p>تقييم كفاءة المصارف التركية: مداخل المخاطر والربحية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف التركية</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>الغرض من هذه الدراسة هو قياس كفاءة أداء المصارف بالمقارنة مع المخاطرة التي قد تتعرض لها، بموجب نماذج مختلفة مع تحليل محفظة البيانات لتقييم ما إذا كانت المخاطر معقولة.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>يتم استخدام النسب المالية التقليدية ومؤشرات الربحية مثل NIM، ROA، أو ROE من أجل قياس أداء المصارف. ومع ذلك، فقد أثبتت أزمة السيولة العالمية الأخيرة أن هذه النسب ليست كافية لقياس أداء المصارف؛ لأنها تفتقر إلى المخاطر التي يقومون بها.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة .</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>عينة الدراسة تتمثل بالقطاع المصرفي.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>الدراسة الحالية عملت على تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

<p>Efficiency of Islamic Banks: A Comparative Analysis of MENA and Asian Countries</p> <p>كفاءة المصارف الإسلامية: تحليل مقارنة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و آسيا.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الإسلامية.</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>من المهم ان تكون المصارف الإسلامية كفوءة و فعالة من أجل تحمل الضغوط التنافسية والأزمات المالية. في هذه الدراسة يتم مقارنة كفاءة عينة من المصارف الإسلامية المختارة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي) والدول الآسيوية. وتم قياس درجات الكفاءة باستخدام تحليل محفظة البيانات استنادا إلى نهج الوساطة. وضمت العينة 63 مصرفاً إسلامياً، مع التركيز على الأداء لمدة أربع سنوات (2006-2009).</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تتلخص نتائج الدراسة إلى أن المصدر الرئيسي لعدم الكفاءة التقنية فيما بين المصارف الإسلامية هو حجم عملياتها. المصارف الإسلامية، بشكل عام، حققت درجة عالية للكفاءة الفنية البحتة، و أن إدارة المصارف كانت قادرة على التحكم بكفاءة التكاليف واستخدام مدخلات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. وتوجد مصارف إسلامية من الدول الآسيوية لتكون أكثر كفاءة نسبيا من تلك الموجودة في دول المنطقة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة.</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>عينة الدراسة هي المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

<p>The Performance and Efficiency of Islamic Banking in South Asian Countries</p> <p>أداء وكفاءة الخدمات المصرفية الإسلامية في دول جنوب آسيا</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>عينة من المصارف الإسلامية .</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>الهدف من هذه الدراسة هو تقدير وتحليل كفاءة المصارف الإسلامية في دول جنوب آسيا. تكونت عينة الدراسة من أربع دول مثل باكستان وإيران وبروناي وبنغلاديش لكون الإطار القانوني والاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول مماثل للأنظمة المصرفية الإسلامية. ويستخدم نهج الحدودية العشوائية لتقدير الأداء من خلال طريقة المدخلات والمخرجات للفترة من عام 2004 إلى عام 2011.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>أظهرت النتائج أن المصرفية الإسلامية هي فعالة نحو 98.19% فيما يتعلق بمعدل العائد على الموجودات؛ فيما يتعلق بالعائد على حقوق المساهمين فان نسبته تصل إلى 91.4% , وبالنسبة لنسبة صافي الربح يصل إلى 77.03%. وفقا لقياس مستوى الكفاءة فان بروناي تقف في أعلى المراتب وتلتها باكستان وإيران وبنغلاديش بين دول جنوب آسيا.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>دراسة سابقة .</p>	<p>مدى الافادة منها</p>
<p>عينة الدراسة هي المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الشبه</p>
<p>شملت الدراسة الحالية تقييم كفاءة اداء عينة من المصارف الإسلامية.</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>

ثالثاً: مناقشة الدراسات السابقة :

بعد الخوض وتفحص الدراسات أنفة الذكر يمكن تسليط الضوء على الآتي :

- 1- امتازت الدراسات السابقة بعرض مفهوم المصارف الاسلامية وطبيعة عملها وعوائدها وكذلك المخاطرة التي تتعرض لها والازمات التي مرت بها ,وبيان الاختلافات بينها وبين المصارف التقليدية .
- 2- امتازت الدراسات السابقة بعرض مفهوم كفاءة المصارف الاسلامية وطرق قياسه عن طريق استعمال بعض المقاييس المختلفه منها طريقه تحليل محفظة البيانات.
- 3- لكن لم تنطرق اي من الدراسات السابقة إلى تقييم كفاءة الاداء في المصارف الاسلامية بهذا العدد وهذا العمق .

رابعاً : أوجه الإفادة من الدراسات السابقة :

- 1- الاطلاع على منهجية الدراسات و محاولة الافادة منها واغناء الجانب النظري لدراستنا الحالية.
- 2- الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات من اجل تحديد نوع وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية.
- 3- التعرف على الوسائل الاحصائية المستخدمة فيها و تحديد افضل الوسائل و الاكثر ملائمة لاختبار فرضيات دراستنا الحالية.
- 4- معرفة ما توصلت اليه تلك الدراسات و ما التوصيات بشأن ذلك و الانطلاق من حيث انتهت تلك الدراسات.
- 5- الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري و التعرف على اراء الكتاب و الباحثين.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

أولاً : أهمية الدراسة

باتت المصارف الاسلامية مجالاً غنياً ومركز استقطاب الكثير من المفكرين والمستثمرين في الحقل المالي والمصرفي على وجه التحديد , وخاصة بعد الازمات والمطبات التي تعرضت لها المصارف التقليدية بكافة اشكالها وآخرها ازمة الرهون العقارية (2007-2008) , والتي اطاحت بأكبر المصارف العالمية , وفي ظل اسلمت اغلب القطاعات المالية العربية من جهة وحادثة التجربة المصرفية الاسلامية في العراق من جهة ثانية اصبح لزاماً على الكتاب والباحثين في هذا المجال الخوض في تقييم وتقويم التجارب في المصارف الاسلامية والاطلاع على مفاصلها الرئيسية بغية تصحيح المسارات والاعوجاج ان وجد في هذه التجربة أو تلك .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تعاني المصارف الاسلامية في العراق من صعوبات ومعوقات كثيرة منها في الاطار المنهجي واخرى في الاطار التطبيقي , ويرجع ذلك إلى حادثة التجربة المصرفية الاسلامية في العراق وعدم التطبيق الصحيح لمرتكزات هذا النوع من المصارف , مما انعكس على واقع تلك المصارف وضعف مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ثالثاً : فرضيات الدراسة

تتمحور فرضية الدراسة حول ضعف كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع نظيراتها في الامارات والاردن , وتنبثق منها فرضيات فرعية هي :

- 1- ضعف مؤشر الربحية الكلي في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع مؤشرات الربحية الكلي في المصارف الاسلامية للامارات والاردن.
- 2- ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الاسلامية في الامارات والاردن .

رابعاً : اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى عدد من الاهداف يقف على رأسها :

- 1- تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية بوصفها تجربة جديدة على الساحة المالية والاقتصادية العراقية .
- 2- تقييم كفاءة اداء بعض المصارف الاسلامية في الامارات العربية المتحدة والاردن .
- 3- اجراء مقارنة بين كفاءة اداء المصارف الاسلامية العراقية ونظيراتها في الامارات والاردن .
- 4- تحليل اداء المصارف الاسلامية العراقية والاردنية والاماراتية في جانب السيولة والربحية.
- 5- قياس وتحليل المؤشرات الاكثر تأثيراً في تكوين مؤشرات السيولة والربحية الكليات.

خامساً: هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة , جاء الفصل الأول بواقع مبحثين اثنين تضمننا بعض الجهود المعرفية السابقة و منهجية الدراسة , فيما جاء الفصل الثاني ليستعرض جانب فكري معاصر للمصارف الاسلامية, أما الفصل الثالث فتضمن ثلاثة مباحث ,تضمن المبحث الأول قياس وتحليل واقع المصارف الاسلامية في عينة الدراسة (العراق , الامارات و الاردن) فيما جاء المبحث الثاني بتحليل مؤشرات الربحية والسيولة في مصارف عينة الدراسة أما المبحث الثالث فتضمن قياس وتحليل متغيرات الربحية الكلية والسيولة الكلية في المصارف الاسلامية لدول العينة.

سادساً : عينة الدراسة ونطاقها الزمني

شملت الدراسة على بلدين عربيين فضلاً عن إلى العراق وتمثلت هذه الدول بالامارات العربية المتحدة والاردن لما لهذه البلدان من تاريخ كبير في التجربة المصرفية الاسلامية فضلاً عن رصانة وتطور المصارف الاسلامية في هذين البلدين . وقد شملت مدة الدراسة على عشر سنوات (2005-2014) .

الفصل الثاني

الأسس النظرية للمصارف الإسلامية وتقييم الأداء

المبحث الأول : مدخل فكري معاصر للمصارف الإسلامية

أولاً : لمحة تاريخية للمصارف الإسلامية وأسباب ظهورها

بدأت الصيرفة الإسلامية في دول إسلامية مختلفة مثل باكستان وماليزيا ومصر وتركيا وإيران واندونيسيا والسعودية ، وتوسعت بشكل كبير في البحرين منذ عام 1970 (10:2013, Hamedian) , وبلغ معدل نمو الصيرفة موجودات المصارف الإسلامية ما يقارب 16 % في السنوات من 2006 إلى 2012. على الرغم من أن حجم الصيرفة الإسلامية ما يزال صغيراً بالمقارنة مع صناعة الصيرفة التقليدية (أن التمويل الإسلامي يمثل تقريباً 1.6 % من إجمالي الأصول المالية العالمية)، ويصل عدد المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 600 مؤسسة موزعة في 75 دولة في مختلف أنحاء العالم. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن شركة Ernst & Young ، إن موجودات المصارف الإسلامية أكثر من 1.7 تريليون دولار في عام 2014، مما يشير إلى معدل نمو سنوي قدره 17.6 % على مدى السنوات الأربع الماضية، ومن المتوقع أن تتجاوز 3.4 تريليون دولار في 2018 في الولايات المتحدة (nelson ,2014:92) .

عندما نشطت المصارف التجارية بعد الثورة الصناعية، أعربت أغلبية كبيرة جداً من علماء المسلمين عن تحفظات جدية للتعامل مع هذا النموذج للوساطة المالية بسبب اعتمادها على آلية سعر الفائدة ودعوا إلى تطوير آليات بديلة لأداء وظيفة الوساطة المالية في المجتمعات الإسلامية (Iqbal & Molyneux ,2004:36) .

وقد اتخذ انتشار المصارف الإسلامية أسلوبين متميزين تمثل الأول في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية. أما الأسلوب الثاني فتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي ليتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء المصارف التقليدية وهذا الأسلوب الأخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضاً تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز المصرفي إلى نظام إسلامي شامل، والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن اسلمة الاقتصاد اسلوباً تدريجياً إذ بدأ أولاً بأسلمة الجهاز المصرفي (الموسوي , 2011 : 6) .

ويعتبر البعض إن المرحلة الحالية من عمر الصيرفة الإسلامية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقييم النتائج التي افرزتها التجربة , والتوصل في النهاية إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي كله, بما يحقق الاستقرار والأمان للتعامل بالنقد داخل البلدان الإسلامية . بوصف إن النظام المصرفي الإسلامي يمتلك خطوط دفاع قوية تبعد المصارف الإسلامية عن احتمالات التوقف عند الدفع أو الافلاس (حسان & عبد الحميد, 2014: 45).

ثانياً : ماهية المصارف الإسلامية

1- مفهوم المصارف الإسلامية

المصرف الإسلامي هو استجابة لاحتياجات المسلمين كأى نوع من أنواع الصيرفة الأخرى فإنه يعمل كوسيط مالي بين الوحدات الاقتصادية فضلاً عن دوره في تعظيم الأرباح للوحدات وتقديم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية (3:2010, Imam,&Kpodar) . و يعد المصرف الإسلامي خليطاً من المصارف التجارية والاستثمارية، لكن عمله يتفق مع المعايير الإسلامية. و جوهر عمل آلياته هو لتخصيص الموارد المالية، إذ يتم استبدال سعر الفائدة بمعدل العائد على الأنشطة الفعلية ، وللمصارف الإسلامية مجموعة متنوعة من التقنيات والأدوات القائمة على تقاسم المخاطر و الأرباح (pervez,2011:12) . وقبل الولوج إلى جوهر المصارف الإسلامية لابد لنا ان نعرف ماهية النظام المصرفي الإسلامي (IBS) والذي يعرف على انه النظام المصرفي الذي تقوم مبادئه وعملياته وأنشطته على قواعد الشريعة. و يحرم الإسلام الربا وهو ما تتعامل به المصارف التقليدية. لذلك، النظام المصرفي الإسلامي هو خالٍ من الربا فلا بد من إقامته والتعامل معه بصورة اوسع *sudin &* (nursofiza,2009:24) .

وقد نما القطاع المصرفي الإسلامي بشكل ملحوظ في العقود الماضية، اذ تحتفظ المصارف الإسلامية بأكثر من 1.7 تريليون دولار من الأصول في جميع أنحاء العالم، وان غالبية هذه المصارف مقرها منطقة الشرق الأوسط. وإن من المتوقع تضمين الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية في أعمالها. ومع ذلك، هناك من يدعي بأن الممارسات الحالية للمصارف الإسلامية تختلف عن نظيراتها التقليدية من حيث الشكل و المضمون (Elnahass ,2014:162) . فالإسلام لا يفصل بين الشؤون الدينية والدنيوية، ويعد التجارة والعمل الاستثماري مسألة أخلاقية

إذ تخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية. وبالتالي فإن المصارف الإسلامية، مثل غيرها من منظمات الأعمال الإسلامية، إذ نشأت لتنفيذ المعاملات بما يتوافق وبشكل دقيق مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. فالأعمال المصرفية الإسلامية، عموماً تحركها الشريعة الإسلامية عن طريق العقود الشرعية (Karim, 2001:172).

وللوقوف على مفهوم المصارف الإسلامية نورد الجدول (1) والذي يوضح مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية وفقاً لما قدمه مجموعة من الكتاب و الباحثين في هذا المجال وكالاتي :

جدول (1) مفهوم المصارف الإسلامية من منظور عدد من الكتاب و الباحثين

ت	الكاتب	السنة	الصفحة	المفهوم
1	(Ahmad)	2006	4	وهو نظام الصيرفة الذي يتفق مع الاخلاقيات والقواعد والاحكام الإسلامية ، أضف الى ذلك إلى قواعد إدارة المخاطر، من خلال المبادئ التي وضعتها الشريعة الإسلامية.
2	(العليات)	2006	9	مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجياً.
3	(Čihák & Hesse.)	2008	22	هو نظام الصيرفة الذي يحرم الربا، اخذاً وعطاءً . بل يعتمد على تقاسم الربح والخسارة و تبادل أو شراء أو إعادة بيع السلع والخدمات.

أنها المؤسسات المالية التي تمارس أعمال مصرفية مشابهة إلى المصارف التقليدية الأخرى ولكن في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية. وتسترشد بالاقتصاد الإسلامي. وقد أنشئت لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمفاهيم وقوانين الشريعة الإسلامية التي تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية.	4 13 13	2009 2011 2012	(Miani,&Daradkah) Szczepanowicz (Abu-Alkheil)	4
هو كيان تجاري ومالي يمارس الأنشطة المصرفية التي يجب أن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.	122	2012	(Hasan)	5
هو المصرف الذي يختلف عن المصارف التقليدية لأن المصارف الإسلامية تتقاسم الربح والخسارة مع المتعاملين مع المصرف. و تقاسم الأرباح والخسائر هو اتفاق بين الطرفين المتعاملين لاستثمار الموارد المتاحة لهم في المشروع.	3144	2013	(Ashraf)	6
هي الشركة التي تعمل كوسيط مالي بين المودعين أو المستثمرين، تبعا للظروف، ومستخدمي الأموال، فضلا عن توفير مختلف الخدمات المصرفية الأخرى.	9	2014	(Bellalah)	7
هي عبارة عن منشآت مالية تقدم الأعمال المصرفية في إطار الشريعة الإسلامية	6	2015	(Naceur&et.al)	8

وتعتمد على منافذ مشروعة للحصول على الأموال واستثمارها بالطرق الشرعية من خلال وسائل وأدوات مثل المضاربة والمراوحة وبيع السلع والإجارة وغيرها.				
--	--	--	--	--

من التعاريف السابقة نجد ان غالبية المفاهيم التي تطرق إليها الباحثون والكتاب ركزت على مبدأ أساسي وهو التعامل في إطار الشريعة الإسلامية , وان هذه المصارف تقوم على اساس تبادل خدمات ومنتجات موجودة لا على اصول وهمية وان تبادل هذه المنتجات و الخدمات هو الاساس للاستثمار. وبالتالي يمكن أن نعرف المصارف الإسلامية بانها تلك المؤسسات التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية وذلك عن طريق تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، والمفهوم السابق يُبرز دور المصرف كمؤسسة مالية تمارس مهامها في جذب الأموال واستثمارها والقيام بالخدمات المصرفية، ودوره كوسيط مالي تنضبط عملياته في إطار الشريعة الإسلامية.

2- اهداف المصارف الاسلامية

لا تقتصر اهداف المصارف الاسلامية على تقديم الخدمات المصرفية وتعبئة المدخرات فحسب ، بل أعمق من ذلك بكثير، إذ تهدف تجنب المعاملات الربوية والمعاملات المحرمة في الإسلام لتجنب الممارسات غير الأخلاقية، وبالتالي المشاركة في تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد الإسلامي ، ذلك يعني ان هدف المصرف الإسلامي هو هدف الاقتصاد الإسلامي نفسه وهو تطبيق الشريعة الاسلامية ومقاصدها في تحقيق التنمية الاقتصادية (Shahwan, 2013:79) & mohammad .

فضلا عن انها ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدين الإسلامي والتي تصل إلى التوظيف الكامل، ونسبة عالية من النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروة والدخل، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعبئة الاستثمارات والمدخرات مع ضمان عائد عادل لجميع الأطراف المعنية. ونلاحظ أن النظام المالي الإسلامي يجلب أكبر قدر من الفائدة للمجتمع من حيث العدالة والازدهار بدلا من وجود النظام التقليدي الذي يهدف إلى تعظيم الربح أو خلق أقصى قدر من العائدات على رأس المال (Ahmad, 2010:8) .

و أساسا، فلسفة العمل المصرفي الإسلامي يمكن أن يُكوّن مفهوماً شاملاً ومتكاملاً في إطار الأهداف العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي. وإن العديد من الاقتصاديين الإسلاميين ، يؤكدون أن الصيرفة الإسلامية هي مجموعة فرعية من النظام الاقتصادي الإسلامي الشامل التي تسعى لوضع حل عادل ومنصفاً و مجتمع متوازن بما يتوافق مع أهداف الشريعة الإسلامية وتشجيع وتطوير مبادئ الشريعة والقانون والتقاليد الإسلامية على الصفقات المالية والمصرفية والشؤون التجارية ذات الصلة. ومن المبادئ الرئيسية التي تتبعها المصارف الإسلامية هي (Dusuki, 2008:4) . فعند انشاء المصارف الإسلامية كان الهدف منها بشكل عام تطبيق وتطبيق وتنشيط وتطوير مبادئ الشريعة والقانون والتقاليد الإسلامية على الصفقات المالية والمصرفية والشؤون التجارية ذات الصلة. ومن المبادئ الرئيسية التي تتبعها المصارف الإسلامية هي (ismail &taufiq, 2015:10) :

- تحريم الفائدة في جميع أشكال المعاملات.
- القيام بالأنشطة والأعمال التجارية والمالية على أساس الأرباح المشروعة المبنية على المشاركة بالربح والخسارة.
- تفعيل الزكاة.

ثالثاً : الرافعة المالية للمصارف الاسلامية

تمثل الرافعة المالية نسبة استنادة اي منشأه من المؤسسات المالية و المصرفية وذلك لسد احتياجاتها المالية من مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء قروض أكانت أم غيرها من طرق التمويل المتعارف عليها مما ينعكس على الأرباح التي يحصل عليها الملاك ومن ثم يرتبط بمستوى المخاطرة التي يتعرضون لها (Burke,2014:4) .

و تزيد الرافعة المالية من معدل العائد على الاستثمار للمستثمرين عندما تكون عالية وتنخفض عندما تكون منخفضة. ما ينعكس على زيادة المخاطر. ويكون لها تأثير كبير وعميق بلا شك للعديد من الأزمات المالية. فالتمويل الإسلامي يقدم دائماً البدائل الممكنة : Benjelloun, 2010 (1) , وان امتلاك الأصول بالشكل الصحيح في المصارف الاسلامية من السمات الأساسية ، التي يمكن أن تساعد في تخفيض الرافعة المالية ومشاكلها الكبيرة التي يعاني منها هيكل هذه المصارف خلال الأزمات المالية. والرافعة المالية في التمويل الإسلامي يمكن أن تنشأ في عقد واحد أو أكثر مع تأجيل الدفع من جانب واحد سواء كان المستلم، أو الدافع أو كليهما. على سبيل المثال، في العقود ذات المركز الطويل (أو القصير) , العقد يعني الحق في شراء (أو بيع) أحد الأصول بسعر متفق عليه مسبقاً في تاريخ الاستحقاق المحدد للتسليم الفوري ولكن بتأخير التسليم ، والذي يولد عوائد الاستنادة(1 : Jobst, 2013) .

وهنا نجد أن الرافعة المالية للمصارف الإسلامية لها تأثيراً مختلفاً بشكل كبير على جودة ومخاطر الائتمان للمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية (Abedifar&et.al,2011:25) .

ونتيجةً للتطورات الكبيرة في الحقل المالي عموماً والمصرفي على وجه التحديد فقد زادت حدة المنافسة واصبح لزاماً على المصارف الإسلامية توسيع قاعدتها وخوض غمار المنافسة ومن بين اهم الإجراءات هي عملية الاندماج , فقد ارتفعت الرافعة المالية للمصارف الإسلامية بشكل ملحوظ تبعاً لعمليات الاندماج. وتقاس الرافعة المالية الإسلامية على أنها النسبة بين نسبة الديون نهاية العام إلى إجمالي قيمة المصرف الإسلامي، ويُعرف الدين بأنه الديون طويلة الأجل زد على ذلك إلى الديون المدرجة في المطلوبات المتداولة. و يتم احتساب القيمة الإجمالية للمصرف الإسلامي عن طريق جمع القيمة الدفترية للدين و القيمة السوقية للأسهم (beseiso,2014:129) .

ويعد التمويل الإسلامي، من العوامل المهمة للقدرة على الاقتراض. فضلاً عن إلى استخدام الرافعة المالية كإجراء ثانٍ للقدرة على الاقتراض. وتتم مطابقة المصارف الإسلامية من ناحية

حجم الاهداف المشتركة للحصول على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية قبل الاندماج. إذا يرتبط حجم الاهداف إيجابيا مع القدرة على الاقتراض ، وان الرافعة المالية بدون حدوث عملية دمج المصارف الإسلامية سوف تكون أعلى من الرافعة الشكلية لدمج المصارف الإسلامية؛ وذلك؛ لأن المصارف الإسلامية المتطابقة بالاهداف ستكون قادرة على الاقتراض أكثر من قدرة إقتراض كل مصرف قبل الاندماج (beseiso,2014:130) .

رابعاً : المشتقات الماليه الاسلاميه

تعد المشتقات واحدة من أهم التطورات المالية التي ظهرت في حقل الأدوات المالية المستخدمة خلال القرن الماضي , اذ تم انشاء اسواق خاصة لتداول المشتقات تسمى باسواق المشتقات المالية , واتخذت المشتقات اسمها من حقيقة انها تشتق قيمتها أو تستمدتها من قيمة مرجعية (1 : kolb&overdahl, 2003) . اي انها تستند على أدوات مالية اخرى أو قيمة السلع المتداولة بشكل منفصل (Howells&Bain,2007:261) , وتكون مبنية على أساس أداة مالية أخرى اساسية عادةً هي أداة مالية في السوق النقدية (1 : kolb&overdahl, 2003) . وتكون هذه الأدوات متنوعة للغاية يمكن استخدامها للتحوط، للمضاربة، وللمراجعة وغيرها، ولكن ينبغي وضع حدود للمخاطر وكذلك رصد أنشطة المشتريين والمضاربين يومياً للتأكد من حدود المخاطر والالتزام بها (Hull, 2012: 16) , فهي أداة مفيدة للغاية للحد من المخاطرة (Mishkin&Eakins, 2012: 590) , وعادة ما تكون هذه الادوات عالية الاستدانة. ويمثل القسط أو الهامش مجرد جزء من سعر التنفيذ الذي سوف يتم دفعه قبل تاريخ التسليم (أو يمكن دفعه في حالة الخيارات) (Burke,2014: 4).

وتكون المشتقات في البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية في صفقاتها المالية قليلة أو نادرة لان ذلك يتطلب تطوير الهياكل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويخضع التمويل الإسلامي في تلك البلدان للشريعة التي تحرم الربا والمقامرة، وتنص على أن الدخل يجب أن يأتي كأرباح من السلع والخدمات بدلاً من الفائدة أو العائد المضمون (Jobst&Solé,2012:1).

وتبرز اهمية المشتقات في التحوط من المخاطر (على سبيل المثال، خيارات العملات الأجنبية للتحوط من تقلبات اسعار الصرف للمستوردين / المصدرين) ولكنها تستخدم الآن بشكل رئيسي للمضاربة على تحركات الأسعار المستقبلية للقيمة الاسمية لعقود المشتقات , وقد تصل إلى اضعاف استخداماتها الاساسية الفعلية في الصفقات الاقتصادية؛ ولهذا فشلت المشتقات في كل من "الاهمية النسبية" و "بعدها عن المخاطرة" , ففي كل الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية

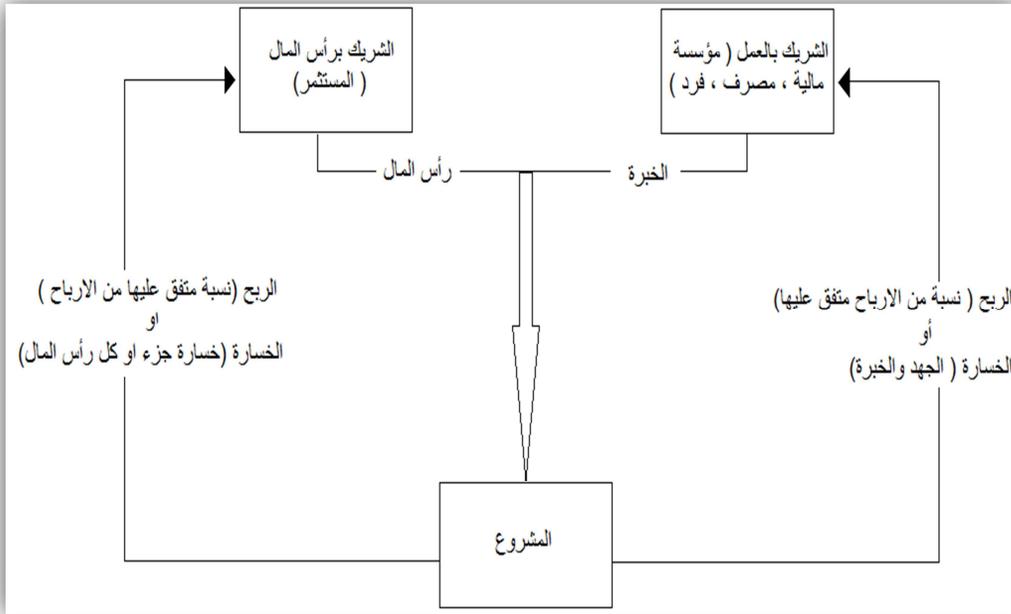
تقريباً نجد بان علماء الشريعة استبعدوا" بان عند تطبيق العقود المالية الحديثة، فإن تحريم الغرر يلغي العقود الأجلة والخيارات ، وبعض عقود التأمين على الحياة ". ومع ذلك، يرى البعض أنه إذا كانت الصفقة الاقتصادية الأساسية لغرض التحوط (على سبيل المثال، في العقد الأجل)، فقد تكون بعض المشتقات شرعية (Khan, 2010 : 816) .

خامساً : الصيغ الاستثمارية في المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية الكثير من الخدمات والتسهيلات؛ فالمصارف الإسلامية تقوم بعمليات مختلفة تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع، ويأتي الاستثمار في مقدّمة العمليات، وللاستثمار الإسلامي طرق وأساليب متميّزة وعديدة تهدف كلّها إلى تحقيق الربح الحلال، ومن أبرز صيغ التمويل:

1- المضاربة

المضاربة هي عقد بين المستثمر (صاحب رأس المال) ورجل الأعمال (المضارب، الذي يأخذ القرض من المصرف)، والذي بموجبه يوفر المستثمر الأموال اللازمة لرجل الأعمال الذي يستخدم تلك الأموال للقيام بالأعمال التجارية من الصفر أو توسيع الأعمال التجارية القائمة مع وجود نية لتحقيق الربح (Pervez, 2011:14). ويوفر المستثمر كامل رأس المال اللازم لتمويل المشروع في حين أن رجل الأعمال يوفر جهده وخبراته. ويتم توزيع الأرباح والخسائر بينهما بنسب ثابتة ومحددة متفق عليها (Čihák&Hesse,2008:23). وتعرف المضاربة أيضا بأنها : تعاقدا على عملية مستقبلية يتنبأ بانها ستكون مربحة سواء من خلال ارتفاع اسعارها أو من خلال تجنب حدوث خسائر فيها (الياسري , 2009 : 13). و تقوم مؤسسات التمويل و المصارف الإسلامية عن طريق عقود المضاربة ببناء اصولها من خلال توفير رأس المال للمقترض ,فمن خلال توفر المال والتمويل الكامل للمشروع, تمتلك كل الأصول ,لأن مؤسسة التمويل هي صاحبه المشروع ، ولكن لا يكون لها مشاركة أو أي دور فعال في المؤسسة، ولا تقوم بالإدارة أو تقديم الخبرة. وفي نهاية العقد يتم تصفية المؤسسة، وإذا كانت هناك ارباح متولدة يتم توزيعها وفق النسب المتفق عليها والمحددة في العقد سلفا من قبل صاحب المشروع والمؤسسة المالية أو المصرف. من ناحية أخرى، إذا فشل المشروع فيخسر صاحب رأس المال ماله وصاحب العمل جهده (Szczepanowicz, 2011:77), والشكل الآتي يعرض المعاملات الحديثة وعلاقة الشراكة على أساس عقد المضاربة:



الشكل (1) علاقة الشراكة في عقد المضاربة

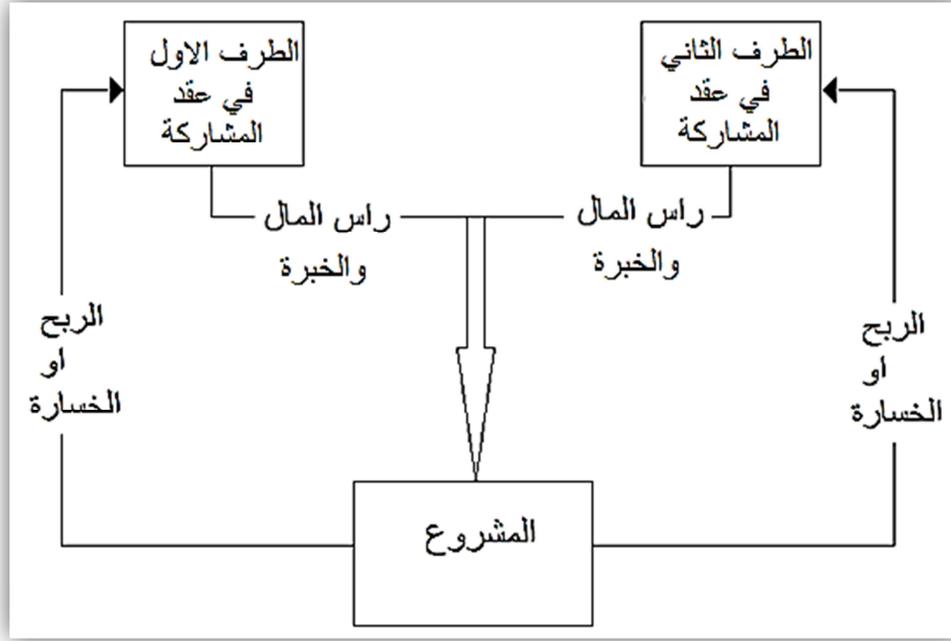
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر آنفه الذكر

2- المشاركة

هي عبارة عن الدخول في شراكة مع المصرف وتعني في اللغة توزيع الشئ بين اثنين فاكثراً على جهة الشيوخ وتعني الشركة اصطلاحاً اختلاط نصيبين فصاعداً بحيث لا يميز احدهما عن الاخر وتعني المشاركة ان يشترك اثنان أو اكثر في اموال مشاركة بينهم في أنشطة اقتصادية سواء أكانت زراعية أم صناعية أم تجارية ويحصل المشتركين على الأرباح أو الخسائر كلاً بحسب نسبة كل مشارك. ويكون المصرف هنا كمشارك مع زبائنه عن طريق عقود المشاركة ويحصل فيه أضع إلى ذلك حصته من الأرباح كمشارك , نسبة من الأرباح مقابل إدارته لهذه الشراكة (البعيجي , 2012: 17). وتتمثل المشاركة بالعلاقة التي تنشأ خلال العقد المتبادل بين الطرفين. ويتم التعاقد مع الموافقة الكاملة من الطرفين من دون أي تزوير أو تحريف. وعلاوة على ذلك يتم الاتفاق على توزيع نسبة الربح بين الشركاء في وقت ابرام عقد المشاركة (2011:15, Pervez).

و يدخل المصرف أو الطرف الأول في إتفاق الشراكة هذا مع شريك واحد أو أكثر لتمويل مشروع استثماري مشترك. يتم تقاسم الأرباح (أو الخسائر) كلا حسب مساهماته

في رأس المال المشروع (Čihák&Hesse, 2008:23) , بحيث يتفق اطراف هذه العلاقة مهما كان عددهم لتقاسم الربح والخسارة في نسبة محددة سلفاً ومثبتة في العقد فضلاً عن مبادئ الشراكة العامة الاخرى التي يتم تطبيقها (Fasih,2012:99) , والشكل الاتي يمثل طبيعة العلاقة بين اطراف عقد المشاركة:



الشكل (2) علاقة الشراكة في عقد المشاركة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر أنفة الذكر

وهناك نوعان من عقود المشاركة , عقد المشاركة الدائمة , عقد المشاركة المتناقصة وكما في

الآتي (Szczepanowicz ,2011:78) :

أ- عقد المشاركة الدائمة

في عقود المشاركة الدائمة كلاً من الطرفين، يعملان على توفير رأس المال وتشكيل مشروع مشترك ويصبحوا شركاء داخل المؤسسة المالية . كلاً من الطرفين قد يتشاركوا في توفير الخبرة والإدارة أو قد لا يتشاركوا في ذلك. فضلاً عن مشاركتهم للأرباح والخسائر الناتجة وفق نسب محددة سلفاً من قبل على أساس نسبة رأس المال المستثمر لكل منهما أو وفق الشروط المتفق عليها .

ومدة العقد قد تكون غير محددة (غير منتهية). وتتم تصفية العقد أو المشروع عندما يستقيل احد الشريكان أو عند اغلاق المشروع. وبناء على ذلك، كلا الطرفين في المشروع يشتركا في أي ربح أو خسارة مالية على أساس النسبة المئوية للملكية، لذلك فإن كل الأطراف لديها الحافز للاستثمار والإدارة بحكمة في المشروع. و عقد المشاركة الدائمة هي من العقود الأكثر تعقيدا وتكون تكاليفها إضافية للمؤسسات المالية الإسلامية في إنشائها والحفاظ عليها. ومع ذلك، في عقد المشاركة الدائمة يتم الاحتفاظ بالأصول حتى نهاية العقد ويتم تثبيت المعاملات في دفاتر مالية لأغراض المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

ب- المشاركة المتناقصة

انشئت عقود المشاركة المتناقصة لتمويل الإستثمارات المالية طويلة الأجل من قبل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. وعادة ما يتم استخدام نظام المشاركة المتناقصة في التمويل العقاري. في هذا النوع من العقود يقوم المصرف الإسلامي بشراء ونقل جزء من ملكية العقار إلى الزبون مع كل دفعة يسدها للمصرف. أضف إلى ذلك، فإن الزبون يقوم بشغل هذه الممتلكات التي لا يملكها (مثلا يقوم بالسكن في هذا العقار)؛ لذلك لا بد له أيضا من ان يدفع الإيجار. خلال مدة العقد، وتكون هذه المدفوعات محددة سلفا ويمكن تعديلها. والمؤسسة المالية أو المصرف الذي يقوم بالاستثمار يحصل على الربح من الفرق بين قيمة العقار الأصلي والسعر الذي يتلقاه. وفي هذا العقد ايضا يتم تخفيض قيمة الاصول مع مرور الزمن في الدفاتر المالية والميزانية العمومية لأغراض المحاسبة وإعداد التقارير المالية الختامية .

3- المربحة

تعد المربحة من أهم القنوات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وبيع المربحة هو بيع سلعة ما بما قامت به على بائعها مضافاً إليه ربح متفق عليه بينهما (الموسوي، 2011: 24).

اما عقد المربحة المصرفية فتعرف بانها اتفاق بين البائع (المصرف) والمشتري ، ويبين العقد نوع البيع وسعر البضاعة ومقدار هامش الربح المتفق عليه بين البائع والمشتري وقت ابرام العقد (Pervez, 2011:17). والبائع يُعلم المشتري عن تكلفه حيازة أو إنتاج البضاعة المحددة. ثم يتم التفاوض على هامش الربح بينهما. وعادة ما يتم دفع التكلفة الإجمالية على أقساط (Čihák&Hesse, 2008:23). فضلاً عن إن البائع يبين التكلفة الفعلية للمشتري بما في ذلك الشحن والرسوم الجمركية على السلع، ويوافق على زيادة سعر

السلعة يتضمن ربح معين (قد يكون ربح مقطوع أو نسبة). يتم عقد المراهبة بثلاث خطوات. أولاً، يقوم كلا الطرفين (المصرف الزبون) بإبرام العقد ويقوما بموجبه بتثبيت الاتفاقات السابقة لبيع السلع بربح معين. ثانياً، يشتري المصرف السلع من مورد خارجي والزبون يقدم عرضاً لشراء السلع. أخيراً، اكتمال الصفقة مع تنفيذ العرض والقبول (Fasih, 2012:99).

ويعد عقد المراهبة الأداة الأكثر شيوعاً واستخداماً في المصارف الإسلامية وذلك لأسباب منها (Lindsey, 2008:321):

- المراهبة هي أداة استثمار قصيرة الأجل وتكون مناسبة من ناحية تقاسم الربح والخسارة.
- هامش الربح في المراهبة يمكن أن يكون ثابتاً وكذلك يمكن أن يضمن أن المصارف الإسلامية يمكن أن تحصل على عائد مماثل لتلك المصارف التقليدية التي تنافس المصارف الإسلامية.
- المراهبة تتجنب الشك الذي يتعلق بأرباح الشركات في ظل نظام تقاسم الربح والخسارة.

فبدلاً من أن يقوم المصرف بإقراض المال للزبون، يقوم بشراء البضائع ويعيد بيعها إلى المقترض بسعر ثابت. هذه العقود تنطوي على بيع السلع والعقارات، بسعر السوق مضافاً إليه هامش ربح منفق عليه مع المقترض. ولتحديد الربح يتم أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار، مثل سعر الشراء، ومقدار الدفعة الأولى، وشروط السداد، ومعدل العائد في السوق على المعاملات التي يتوقعها المستثمرون (Szczepanowicz, 2011:76).

4- السلم

عقد السلم هو بيع بضاعة، ليست متاحة في وقت إبرام العقد، ولكن سيتم تسليمها في المستقبل و في تاريخ محدد (Muhammad&Chong, 2007:22). أي هو بيع مالٍ بمالٍ يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم فيه البضاعة أجلاً، فهو ثمن عاجل بثمن أجل (نعمة & نجم، 2010 : 140).

و أن الغرض الأساسي من هذا العقد هو تلبية احتياجات صغار المزارعين الذين يحتاجون إلى المال لزراعة محاصيلهم ورعايتها حتى وقت الحصاد. والعقد هو مفيد لكلا الطرفين فالمزارع يتلقى المال مقدماً في وقت يكون بحاجة إليه، في حين أن المشتري يدفع الاموال عادةً بمعدلات

قليله، وذلك ليجد فرصة للعمل ولتحقيق الأرباح في المستقبل. المصارف عادةً يطالبون بضمانات في أشكال مختلفة مثل الرهن العقاري، أو ضمان شخصي للحد من مخاطر الإقراض (Rasheed&Mudassar,2010:563).

و يمكن ايجاز الغرض من عقد بيع السلم بالآتي (Usmani,2002:126) :

أ- لتلبية احتياجات صغار المزارعين الذين يحتاجون إلى المال لزراعة محاصيلهم وإطعام أسرهم حتى وقت الحصاد. وحتى لا يضطر المزارعون لأخذ القروض الربوية؛ لأن الله بين بان الربا حرام. وبالتالي سمح الرسول الكريم لهم ببيع منتجاتهم الزراعية مقدما.

ب- لتلبية احتياجات التجار للاستيراد والتصدير، فبيع السلم سمح لهم بأن يبيعوا بضائعهم مقدما، بحيث بعد تلقي الاموال يمكنهم بسهولة إجراء الأعمال المذكورة.

وهنا يمكن ابراز اهمية ودور المصارف الاسلامية بصيغها التمويلية والسلم على وجه التحديد في تنمية قطاعات معينة ودفع عجله نموها مثل قطاع الزراعة والتجارة، ومما يساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتطور البلد.

5- الاستصناع

عقد الاستصناع هو عملية بيع يتم التعامل فيها مع سلعة قبل أن تأتي إلى حيز الوجود. اذ يتم من خلاله اعطاء أمر للمُصنع لانتاج سلعة معينة للمشتري (طالب السلعة). وفي الاستصناع يجب أن يكون السعر ثابت مع موافقة جميع الأطراف المعنية (Usmani,2002:131)، إذ إن ذلك يتيح المرونة للمشتري لتحديد البضائع المطلوبة وفقا لاحتياجاته ويتم دفع ثمن هذه البضائع وفق الاتفاقات المثبتة في العقد (Muhammad&Chong,2007:23). اي انه عندما يوافق الصانع على إنتاج وتقديم السلعة المعنية فانه لا يتم دفع اي مبلغ الا عند اكمال صنع السلعة في المستقبل في نهاية المدة المحددة (على النقيض من عقد السلم). ويمكن دفعها على أقساط أو يجوز دفع جزء مقدما والباقي يجب أن يدفع في وقت لاحق، وفقا للاتفاقات بين الطرفين في العقد (Čihák&Hesse, 2008:22).

وتهدف المصارف الإسلامية من صيغة التمويل بالأستصناع إلى دعم جهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية وزيادة قدراتها التنافسية. فضلاً عن إمكانية تمويل انتاج السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات واجهزة الأتصالات وغيرها من السلع الرأسمالية الضخمة (طالب وآخرون, 2016 : 174).

6- الإجارة

هي عبارة عن عقد يشترى بموجبه المصرف الإسلامي الأصل ويؤجره للزبون, ويتم التحديد في هذا العقد على مدة التأجير، المبلغ، توقيت المدفوعات ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة عقد الإيجار. فبمجرد ان يشترى المصرف الأصول يسمح للزبون بإستخدامه مقابل رسوم محددة. وأن ملكية الأصول إما ان تبقى مع المصرف أو يتم نقلها تدريجياً إلى صاحب المشروع في عقد الإيجار (Pervez, 2011:17) .

يسمى ايضاً بالإيجار الإسلامي , والمفردة تعني ان تقوم المنشأة الاسلامية بتأجير شئ بقصد الانتفاع. اي استحصال المردودات من الأصول أو الممتلكات وتدل على نقل حقوق الانتفاع لمدة محددة مقابل سعر معين, وشروط عقد الإجارة مماثل لعقد الإيجار العام. فبدلاً من إعطاء قرض بفائدة، تعمل بعض المصارف، وخاصة في الدول الغربية بتأجير المعدات لزبائنهم. وتقوم هذه المصارف بحساب التكلفة الإجمالية التي تتكبدها في شراء الأصول وإضافة الفائدة إليها فقاموا باستبدال ذلك بإيجار شهري خلال مدة الإيجار (Fasih, 2012:100) .

وقد نشأ التأجير في الدول الإسلامية كمنشأ تجاري وأصبح في وقت لاحق من وسائل التمويل. وبما إن الإجارة هو عقد يقوم بموجبه المصرف بشراء وتأجير الأصول أو المعدات المطلوبة من قبل الزبائن مقابل رسوم الإيجار, فسنكون مسؤولين الصيانة والتأمين على عاتق المؤجر خلال المدة المحددة. بموجب عقد الإجارة، ويكون للمؤجر الحق في إعادة التفاوض حول شروط دفع الإيجار في فترات متفق عليها. ويعد هذا ضمان بأن يستمر التأجير في الاتساق والتماسي مع أسعار التأجير في السوق والقيمة المتبقية للأصل المؤجر.

وبموجب هذا العقد، ليس للمستأجر خيار لشراء الأصول خلال مدة الإيجار أو في نهايتها. ولكن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال نوع مماثل من العقود وهو الإجارة

المنتهية بالتملك , فالمستأجر يلتزم بشراء الأصول في نهاية مدة الإيجار، بسعر متفق عليه. على سبيل المثال، يقوم مصرف بشراء مبنى أو المعدات أو مشروع بأكمله ويأجره إلى الزبون المستأجر، ولكن مع موافقة الأخير على وضع مبلغ في حسابه لدى المصرف، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف بشراء المستأجر للأصل من المؤجر. ويجب أن تكون الأصول المؤجرة من الأصول الإنتاجية، مثل المباني والطائرات أو السيارات، وغيرها (Hassan& Lewis ,2007:52).

وتعد الإجارة وسيلة لطريقة طويلة الأجل لتمويل المعدات والممتلكات الرأسمالية , وبموجب هذا العقد يختار المستأجر المعدات أو الأصول الرأسمالية ليتم تمويلها من المصرف , ثم يقوم المصرف بشراء هذه الأصول من الشركة المصنعة أو الموزع ومن ثم يقوم بتأجيرها للزبون لمدة متفق عليها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية (2:2011, Kettell).

7- القرض الحسن

هو أبسط العقود المالية الإسلامية إذ يقوم المقترضين باخذ قروض من المصرف الإسلامي , ومن ثم يتم تسديد هذه القروض عند الاستحقاق بنفس المبلغ من دون زيادة أو نقصان . إذ كانت القروض الإسلامية تعتمد على هذا المفهوم قبل المصارف الإسلامية الحديثة (2010:197, abduallah & chee).

ويتم منح ودائع القرض الحسن من الحسابات الجارية وحسابات الادخار التي تختلف في قواعدها التشغيلية، ويضمن القانون لأصحاب الحسابات الجارية والمدخرات سلامة إيداعاتهم ولا يحق لهم تقاضي أي عائد عليها، ومع ذلك فقد سمح للمصارف بتقديم حوافز للمودعين عن طريق منح جوائز مالية أو عينية، لخفض أو الإعفاء من رسوم الخدمة المصرفية أو الأتعاب التي تدفع للمصارف (20:2010, abdul-Rahman).

والشكل الآتي يبين طبيعة العلاقة في القرض الحسن :



الشكل (3) العلاقة بين المقرض والمقترض في صيغة القرض الحسن

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر آتفة الذكر

الشكل السابق يوضح العلاقة بين المقرض والمقترض بالشكل الاتي : (198:2010, chee &

(abdullah

- 1- يطلب المقترض من المصرف منحه قرضاً حسناً.
- 2- يوافق المصرف على منح القرض بشرط تقديم ضمانات تكون قيمتها السوقية اكثر من القرض بنسبة مئوية محددة.
- 3- المقترض يعيد القرض بشكل دفعات أو كاملاً عند استحقاقه مستقبلاً .

سادساً : المخاطرة في المصارف الاسلامية

الشريعة الإسلامية بشكل عام تحرم تداول المخاطر المالية (التي ينظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال القمار). فضلاً عن إن قانون الشريعة الإسلامية يحرم الاستثمار في الشركات التي تتبع أو تمارس أعمال غير متفقة مع الشريعة الإسلامية (مثل الشركات التي تبيع الكحول أو لحم الخنزير) (Čihák&Hesse,2008:22) .

تتعرض المصارف الإسلامية للمخاطر النظامية وغير النظامية ونقصد بالمخاطر النظامية هي المخاطر التي تنتج عن تأثيرات النظام الاقتصادي ككل وعوامل السوق أي هي مخاطر السوق التي توحى بعدم التأكد من عوائد الأوراق المالية المستثمرة، وتتصف هذه المخاطر بعدد من المميزات من أهمها ان لها تأثير على تحركات السوق ولا تقتصر على قطاع أو نشاط معين فضلاً عن ارتباطها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالأضطرابات العامة أو حالات الكساد أو الحروب أو ارتفاع معدلات الفائدة، وتمس هذه المخاطر المؤسسات والاستثمارات ذات التكاليف الثابتة المرتفعة (Coleman,2012:13) . وتعرف بأنها المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته ولا يمكن تجنبها وتفاديتها مهما كانت سياسة التنويع المتبعة من قبل المؤسسة، ولا توجد سياسة للحماية من المخاطر الناجمة عنها، لأنها تؤثر في السوق بشكل عام وليس بشكل خاص ومن ثمة فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأدوات في السوق المالية (Zopounidis&Galariotis ,2015:4) .

اما بالنسبة للمخاطر غير النظامية فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، أي هي المخاطر التي يمكن تجنبها من قبل المستثمر عن طريق تنويع استثماراته و ذلك بالاستثمار في عدة أنواع من الأدوات المالية (حقيقية أو مالية) ، والتي لا يمكن أن تتأثر بتلك المخاطر المتفرقة في نفس الوقت، وهو ما يعرف بتنويع المخاطر الاستثمارية (griffeth,2001:70) .

وان العمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من هذه المخاطر والتي أهمها ما يأتي :

1- المخاطرة الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية على انها عدم القدرة على السداد من طرف آخر لقاء التسهيلات المقدمة من المؤسسة المالية (عادة ما تكون قروض وسلف) (dietrich,2006 :8) .
اذ تمثل عمليات منح القروض النشاط الرئيس للمصارف، و هي تتطلب الحكم على الملاءة المالية للمقترض، وإن كان ذلك ليس صحيحا دائما؛ لأنه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة ، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية أو تخلف طرف ثاني في اصل التعاقد تعد من المخاطر المهمة التي تملي على المصارف ضرورة التحوط منها , وعلى الرغم من التطور الكبير في جانب الهندسة المالية والابداعات المصرفية الا ان المخاطر الائتمانية ما زالت تعد الهاجس الاكبر لعمل تلك المصارف (greening&bratanovic,2009:161) .

2- مخاطرة السيولة:

و تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف , وتعد التطورات الكبيرة والانفتاح المتنامي للقطاع المالي من اهم مميزات العصر الحالي وتعد المنافسة الشديدة وعدم التنبؤ بالظروف الاقتصادية اهم مصاحبات العولمة المالية (hoseininassab&et.,2012:5467) .
وهنا يمكن القول بأن مخاطرة السيولة تعد من أهم واكبر المخاطر التي تؤدي إلى خسائر في المصرف على مستويات عدة منها الزبائن والأرباح.

3- المخاطرة التشغيلية :

وهي مخاطر الخسارة المباشرة و غير المباشرة الناتجة عن عدم الكفاية أو فشل العمليات الداخلية أو العنصر البشري أو الانظمة السائدة أو حتى من الاحداث والتغيرات الخارجية (bessi , 2010 : 35).

4- المخاطرة السوقية:

هي المخاطر التي تنتج عن التحركات العكسية للقيمة السوقية لاصل ما (سهم , سند , قرض , عملة أو سلعة) أو اي عقد مشتق من الاصول السابقة (bychuk&haughey,2011:47) . و تتناول هذه المخاطر جميع مخاطر السوق مثل الارباح وحقوق الملكية والسلع والعملات , فمن الضروري ان تقوم المؤسسات المالية بتطوير الطرق والمفاهيم المستخدمة ,الى اعلى المستويات المهنية عند تقويمها للمخاطر المتعلقة بالسوق (ayoub,2014 :37) .

5- مخاطرة رأس المال:

تشير هذه المخاطرة إلى الأموال المستخدمة في استثمارات ذات مخاطر عالية , فإما ان يكسب المشروع عوائد عالية جدا في مدة معينة أو يفشل المشروع , وان الحل لهذه المشكلة هو تنويع الاستثمارات (whalley,2011: 19) . ويتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطرة التي يتحملها المصرف وقدرته على استيعاب الخسائر، وألا تكون اقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطرة الائتمان وتشمل تقلبات أسعار العائد وتقلبات أسعار السوق ومقابلة مخاطر الصرف ومراكز العملات المفتوحة وتقلبات أسعار عقود السلع والأسهم (Stolz,2007 :85) .

فضلاً عن إلى هذه المخاطر الاعتيادية ,فأن المصارف الإسلامية تواجه نوع اخر من المخاطر غير الاعتيادية التي هي فريدة من نوعها نظرا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فهناك مخاطر كامنة مرتبطة بالادوات والعقود الإسلامية بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، يتم منع المصارف الإسلامية من استخدام بعض أدوات تخفيف المخاطر التي تستخدمها نظيراتها

التقليدية لانها غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.(ahmed,2007:64) وتعد عملية تخفيف المخاطر امر دفاعي يستخدم لحماية النظام المصرفي من مخاطر الادوات المالية المستحدثة مثل عقود التحوط والتأمين والمشتقات(Greuning&Iqbal,2008:32) .

سابعاً: إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تمثل إدارة المخاطر مفهوم واسع وشامل، ولا تنطوي فحسب على قياس وتخفيف المخاطر. وهناك أربعة عناصر تحدد عملية إدارة المخاطر. وهذه العناصر هي (ahmed,2007:65) :

- المعايير والتقارير.
- القيود المفروضة والقواعد .
- توجهات أو إستراتيجيات الاستثمار .
- عقود الحوافز والتعويضات.

وعلى الرغم من أن مسألة إدارة المخاطرة في المؤسسات المصرفية الإسلامية قد نوقشت على نطاق واسع من قبل الأكاديميين ولجان إدارة المخاطر ، والمحاسبين، والمستثمرين، ولكن المشكلة استمرت. ويؤكد القرآن الكريم على مسؤوليات الإدارة تجاه المخاطر الممكنة، كما جاء في الكتاب الحكيم قوله تعالى: {وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَلْحَمْتُمْ إِلَّا لِيَّ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ}. أضف إلى ذلك، فقد جاءت الاحاديث النبوية تنصح باتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الخسائر. لذلك، فمن الواجب على فريق إدارة المصارف الإسلامية تحديد المخاطر والتعمق في ماهيتها والسيطرة عليها، وإدارة المخاطر التي يتعرضون لها (Rahman&et.al,2014:1295) .

وتطبق المصارف الاسلامية نظام تقاسم الربح والخسارة ، للمساهمة في عدالة التوزيع، فضلاً عن الكفاءة التخصيصية، والاستقرار الاقتصادي والنمو. وان هذا النظام يساعد أيضاً بشكل إيجابي في تحديد وقياس المخاطر.ولكن بعض الدراسات بينت بان تقاسم الربح والخسارة في بعض عقود التمويل ، مثل عقود المضاربة ، عقود المشاركة وخاصة المشاركة المتناقصة، ينظر إليها بأنها ذات مخاطر ائتمان أعلى بغض النظر عن الطابع المميز لتقاسم الربح والخسارة. فضلاً عن أن تلك الدراسات بينت بأن هذا النظام يجعل المصارف الإسلامية عرضة

¹ القرآن الكريم ,سورة يوسف , الآية 67 .

للمخاطر التي يتحملها عادة المستثمرين بالأسهم بدلا من أصحاب الديون (Latif&et.al,2014:17).

وقد أدت التجربة العملية للمصارف الإسلامية إلى إبراز مبادئ وإرشادات لإدارة المخاطر لأنواع المخاطر المختلفة التي تواجه هذه المصارف. وقد استُنْتُجَت هذه المبادئ من واقع مناقشة ودراسة الممارسات المتبعة في صناعة الخدمات المالية. وإن إجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يمكن إجمالها في عدد من النقاط كما يأتي (عبد الحي , 2014: 29):

1. على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. إن هذه الإجراءات تتطلب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وأنظمة معلومات و إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع مدى نطاق وطبيعة أنشطة تلك المؤسسات.
2. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من وجود نظام رقابية كافٍ يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، ويجب أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية الإسلامية، وللسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات في الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر.
3. إن التأكد من جودة نوعية تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تُقدَّم للسلطات الرقابية ودقة توقيتها هو من مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، وأن تكون مستعدة لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، إذ يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور.
4. وفيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد عليها، ومن أجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم، وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية والمراجعة والتدقيق.

المبحث الثاني : تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية

أولاً : ماهية تقييم الأداء

تضطلع عملية تقييم الاداء في الوقت الراهن بمسائل مهمة ومكانة متميزة داخل منظمات الاعمال لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها، وقد تباينت واختلقت الاراء والطروحات الخاصة بالباحثون حول مفهوم تقييم الأداء اذ يعرف : بأنه مجموعة من العمليات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية، الانتاجية، التقنية، التسويقية، التخطيطية...إلخ، خلال مدة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى (صورية، 2011: 62) .

ويحدد مفهوم تقييم الاداء كذلك بانه الاداة التي تستخدم للتعرف على الانشطة الاقتصادية بهدف قياس النتائج المتحققه ومقارنتها بالاهداف المرسوم سابقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها , مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات (فهد، 2009 : 26) , وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة بالغالب. كذلك يعد تقييم الاداء وسيلة للتحقق والتأكد من إن العمليات الانتاجية التي تم انجازها في نهاية المدة الزمنية هي مطابقة للاعمال التي اريد انجازها على وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة بغية موافاة الجهات المعنية باي انحرافات أو اختناقات مع تحليل اسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية لمعالجتها وتلافيها في المستقبل .

ويمكن أن تمثل عملية تقييم الاداء أسلوباً شاملاً يستخدم فيه جميع المدخلات من معلومات وبيانات ، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال مدة زمنية معينة . " على المستوى الإستراتيجي فإن تقييم الأداء هو "تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يسهم هذا التشخيص في بناء و صياغة مخطط قرارات إدارة موجودات و مطلوبات المصرف" (قرشي , 2004 : 90) .

أن تقييم وقياس أداء المصارف الإسلامية لا بد أن يكون قادراً على اكتشاف المشاكل وتبييد المخاوف بشأن سلامة ومثانة استثمارات المودعين، والمديرين، والمنظمين على حد سواء. ومن المهم للغاية للمديرين تحديد المركز المالي للمؤسسة وذلك لغرض المقارنة مع المنافسين أو داخل الصناعة المصرفية أو مع مؤشرات السوق الاخرى. فضلا عن ان تقييم وقياس أداء

المصارف الإسلامية يساعد أيضا هيئات الرقابة الشرعية والهيئات التنظيمية الأخرى لفهم أداء تلك المصارف وضمان كون المعلومات المتاحة شفافة وواضحة. وأخيراً فإنه يساعد المستثمرين على تحديد الفرص الاستثمارية واتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية (Badreldin, 2009:2) .
ومما سبق يمكن القول بان تقييم الاداء هي عملية تقوم بها المؤسسة بهدف قياس النشاط الفعلي ومقارنته بما هو مخطط ,ومن ثم تحديد ما اذا كانت نتائج الاداء الفعلي تتفق مع الاهداف التي سعت المؤسسة لتحقيقها ام لا,وتحديد مراكز ونقاط القوة والضعف في الاداء مع تحديد اسباب ذلك للتأكد من ان نتائج الاداء حققت افضل واكفاً ما امكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج والاهداف.

ثانياً :اهداف عملية تقييم الاداء

أن أهداف عملية تقييم الأداء تختلف بحسب نوع المستفيدين من تقارير التقييم ، إذ يركز المودعين مثلاً على مؤشرات السيولة ومدى ضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما إدارة المصرف تهتم بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار، ولكن بغض النظر عن الأهداف الخاصة للمستفيدين من هذه التقارير، هناك هدف عام لعملية تقييم الأداء، وهو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعية أي مطابقة أهداف المصرف المتحققة مع الأهداف المرسومة (Mone, London ,2010:82).

وهناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء التي يمكن تلخيصها بالآتي (Nelson ,2015:92) Quick & :

- 1- محاولة حصر وتشخيص المشاكل الإدارية والتنظيمية التي حدثت خلال مدة زمنية معينة داخل المصارف، إذ إن تحليل تقارير الاداء تكشف عن بعض الثغرات الإدارية والتنظيمية.
- 2- تحديد مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف من خلال قياس إنتاجية كل قسم و تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه من أجل معرفة اسباب الإنحرافات وتصحيحها وتلافي الوقوع فيها في المستقبل.
- 3- تفعيل الدور الرقابي على أداء عمل المصارف عن طريق المعلومات التي تقدمها تقارير الأداء، مما يتيح للقائمين على المصرف ومتخذي القرار التحقق من كفاءة استخدام المصرف للموارد المتاحة بأتم وجه، وتحقيق أكبر العوائد الممكنة وباقل تكلفة ممكنة في ظل تلك الموارد.
- 4- إن توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عبر تقارير تقييم الاداء في المصارف يساهم مساهمة فاعلة في التحديث المستمر والدوري لمجمل البيانات والاحصاءات و التي تساعد بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن اداء المصرف، وتساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين انماط الاداء وزيادة فاعليتها.

ثالثاً: مراحل تقييم كفاءة الأداء ومداخله الرئيسية

1. مراحل تقييم كفاءة الأداء

ذهبت معظم الدراسات التي تهتم بتقييم كفاءة الاداء إلى الإشارة عن مراحل مهمة لتقييم كفاءة الاداء. وقد اتفق معظم الاقتصاديين المهتمين على أن المراحل الأساسية لتقييم الأداء تتكون من الآتي (المعماري & المولى, 2010: 5), (فهد, 2009: 33):

أ. **المرحلة الأولى:** وتتضمن هذه المرحلة عملية جمع البيانات الإحصائية اللازمة لدراسة الوحدة الاقتصادية بصورة تفصيلية، ويجب أن لا تقتصر هذه البيانات على مدة زمنية معينة، بل تأخذ في الاعتبار السلاسل الزمنية للوقوف على طبيعة التطور المؤسسي لكافة أهداف الوحدة الاقتصادية.

ب. **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحياتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الاداء في المصارف.

ج. **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الحكم على النتائج والانحرافات المتحققة في مجال التطبيق سواء كانت انحرافات نوعية، إذ لا تتطابق الوحدات المنتجة أو الخدمات المصرفية مع المواصفات والأنماط المحددة لها. أو قد يكون الانحراف قيمياً بسبب انخفاض الكمية المنتجة أو تدني حجم الخدمات المقدمة، أو فنياً بسبب اختلال العلاقات المؤسسية المتداخلة. أي هي مرحلة التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي تشتمل عليها اداء المصارف.

د. **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الاخفاق الذي صاحب اداء المصرف، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف، ومن ثم تفسير الاسباب التي ادت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق اداء امثل للمصرف.

هـ. **المرحلة الخامسة:** مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الاداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الاخطاء في المستقبل.

رابعاً: مداخل تقييم كفاءة الاداء

يمكن ان نصف المداخل الرئيسية لتقييم كفاءة الاداء المصرفي إلى مجموعتين (خالص, 2004:

1. المجموعة الاولى : مدخل المعايير الرقمية (المدخل الكمي) لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية: إن هذه المعايير و المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف و هي تشمل على ما يأتي:

• **مؤشرات الربحية:**

يتولد الربح للمؤسسات المالية عندما تكون إيراداتها أكثر من تكاليفها، وبالتالي، تعد الربحية من العناصر المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم أداء مؤسسة ما , ولكنها لا تعطي تصوراً كاملاً لتقييم الأداء. فإذا كانت نسبة الربحية أعلى نسبياً بالمقارنة مع نسب السنوات السابقة أو متوسطات القطاع أو نسبة الربحية للمنافسين ، فيتم اخذ ذلك كمؤشر لأداء أفضل للمصرف (Sehrish &et.al, 2012: 189) .

2. المجموعة الثانية: و تشمل على مدخل المعايير و المؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، التي تربو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية و التي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المحددة، بكلمة أخرى إن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين و أسلوب التعامل مع الزبائن و محاولة إرضائهم و نذكر منها ما يأتي:

- حسن الإستقبال و أسلوب التعامل مع الزبائن.
 - سرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن.
 - مدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذي يتعاملون معه.
 - إستقرار العاملين في المصرف و إرتباطهم به.
 - قناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه و المسؤوليات المسندة لهم.
- إن هذه المؤشرات مترابطة و متداخلة لا يمكن فصلها ، فعندما تكون هناك قناعة لدى العامل بمركزه الوظيفي و شعوره بالإرتياح لكونه حاصل على حقوقه ، فإن ذلك يخلق لديه الرغبة في العمل، و يتمسك بالمؤسسة التي يعمل بها، أي يؤدي هذا إلى إستقراره فيها.
- إن تولد الرغبة بالعمل لدى العاملين في المصرف يعني تقديم الجهود اللازمة الرامية إلى إرضاء الزبائن، و ذلك يظهر جليا في حسن إستقبال الزبائن، و إنجاز المهام و الخدمات بأسرع وقت، مما يدفع الزبون إلى التمسك بالمصرف الذي يتعامل معه و يكون وفيا له.

إن لهذه المؤشرات دوراً و أثراً مباشراً على معايير المجموعة الثانية، وهي التي نطلق عليها مدخل المعايير الرقمية أو الكمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية التي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعد في الوقت نفسه مؤشرات الاداء المصرفي الذي يقيس اداء كل مصرف وتميزه عن المصارف الاخرى والمؤشرات كما هي موضحة في الجدول(2):

جدول(2) مؤشرات الربحية

المصدر	المقياس
(Gilbert&Wheelock, 2007:519)	1- ROA = صافي الدخل / مجموع الموجودات
	2- ROE = صافي الدخل / حق الملكية
(Bashir,1999:11)	3- ROD = صافي الدخل / مجموع الودائع
(الخالدي،2008:155)	4- هامش صافي الدخل NPM = صافي الدخل / الايرادات. 5- معدل العائد على الاموال المتاحة ROR = صافي الدخل / (الودائع + حق الملكية). 6- معدل دوران الموجودات RAT = الايرادات / مجموع الموجودات. 7- مضاعف الرافعة المالية LM (مرة) = الموجودات / حق الملكية. 8- القابلية الايرادية للموارد المتاحة EPOR = صافي الدخل قبل الضرائب + الفوائد المستحقة / (المطلوبات + حق الملكية).

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة انفا.

1- معدل العائد على الموجودات Rate of Return on Assets

هي نسبة تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات . وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف . ويقاس الأرباح المكتسبة لكل دولار (او اي عملة اخرى) من الموجودات وفي الوقت نفسه تعكس كيف يمكن لإدارة المصرف ان تستخدم موارد

استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفوء في توليد الأرباح. كما ويطلق عليها أيضاً بدرجة استغلال الموجودات (Girbert&Wheelock,2007:519).

2- معدل العائد على حق الملكية Rate of Return on Equity

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين (المعروف أيضاً باسم صافي الموجودات مطروح منه المطلوبات). يظهر العائد على حقوق المساهمين جيداً ، عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح. وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (15-20٪) (Girbert&Wheelock,2007:519).

3 - معدل العائد على الودائع Rate of Return on Deposits

المقياس الثالث من الربحية هو ROD . ويعرف بأنه صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الودائع ، وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال . ويمكن عدّه كثنمين أو تكلفة جذب الودائع . وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة ، فقيمة الدولار الواحد من الودائع في حينها يصبح أكثر قيمة . ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح ، على الرغم من أن هذا قد يزيد من حجم المصرف ، إذ ما تزال العلاقة بين الحجم و ROD تتسم بالغموض (Bashir,1999:11).

4- هامش صافي الدخل Net Income Margin

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دولار واحد من اجمالي الإيرادات . كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب , وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات . وكلما كبر هامش صافي الدخل دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب .

5- معدل العائد على الأموال المتاحة

يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى قدرة المصرف على توليد العائدات من توظيف الموارد المالية المتمثلة (بحقوق الملكية والودائع) في تمويل الموجودات . ويشير ارتفاع هذا المؤشر الى كفاءة الادارة في استخدام الموارد ، اما انخفاضه فيدل على ان الموارد المالية تتزايد بمعدل يزيد على معدل زيادة صافي الارباح .

Rate of Assets Turnover

6 - معدل دوران الموجودات

تعكس نتيجة هذا المؤشر مقدرة المصرف على استعمال موجوداته لأقصى حد ممكن له ، بهدف تحقيق أعلى إيرادات . ومن أبرز عيوب هذا المؤشر أنه لا يعطي صورة معبرة لمعدلات الدوران بالنسبة للمصارف التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن ، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات أداء غير مناسب . وصيغة هذا المؤشر: إجمالي الإيرادات/ إجمالي الموجودات.

7- مضاعف الرافعة المالية LM = الموجودات الى حق الملكية (مرة)

تبين مؤشرات الرافعة المالية قدرة القرارات المالية التي يتخذها إدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي، أي التمويل بالديون، مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية. وتعرض المصارف في الوقت نفسه إلى مخاطرة مالية، تزداد مع كل إضافة في نسبة الاقتراض، ما يجعل المصارف غير قادرة على تلبية مطلوباتها المتعلقة بدفع الفائدة وسداد الأقساط المصرفية . لذا فان ادارات المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي- الاموال ذات الكلفة الثابتة او المنخفضة - لزيادة العائد على حقوق الملكية الى المستوى الذي تتنافس به مع العائد لأصحاب راس المال في الشركات غير المالية .

8- القوة الايرادية للموارد المتاحة

يقيس معدل العائد الذي يتحقق من الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد والتي حصل عليها المصرف من الأطراف كافة، ويمكن حساب القوة الايرادية للموارد المتاحة وفقاً للصيغة الآتية:

(صافي الدخل قبل الضريبة + الفوائد المستحقة) / (المطلوبات + حقوق الملكية).

• مؤشرات تحقق النمو:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الموجودات التي يمتلكها المصرف و حقوق الملكية خلال مدة زمنية معينة، و من بين هذه المؤشرات ما يأتي (خالص, 2004: 390) :

- ❖ معدل نمو الموجودات.
- ❖ معدل الرفع المالي.
- ❖ معدل الإحتفاظ بحق الملكية.

• مؤشرات الأمان:

هناك جملة من المقاييس و المؤشرات التي يستخدمها المصرف لغرض قياس الأمان و إمكانيته على مواجهة الإلتزامات، نعرض أهمها (خالص, 2004: 390) :

- ❖ قابلية المصرف على رد الودائع.
- ❖ معدل حقوق الملكية للموجودات الخطرة.
- ❖ هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

• مؤشرات السيولة:

مؤشرات السيولة تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل. وهي تركز على الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (Porte & Norton, 2015:658) . كذلك تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. هذه النسب مهمة جداً, ففي حالة عدم توفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات يمكن أن يؤدي ذلك إلى الإفلاس , ولكن عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الموجودات

السائلة، مثل الأوراق المالية، أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى، ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل الأوقات، أو من خلال إجراء التزام بين دخول الأموال إليها، وخروجها منها. فالسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته المالية والاستجابة لطلبات المستثمرين ، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض موجوداته، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية) الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة). (Andrew , 2007:94) & (gallagher

وقد تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة حجم السيولة لدى المصارف المبحوثة وكصمام امان ضد المخاطر التي يتعرض لها وبما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية بخصوص المتانة المالية والرقابة المصرفية والمؤشرات كما هي موضحة في الجدول (3):

جدول (3) مؤشرات السيولة

المصدر	المقياس
(Sangmi&Nazir,2010:51)	1- الاوراق المالية الحكومية والاخرى / مجموع الموجودات
(Qin&Pastory,2012:137)	2- الودائع الاساسية / الارصدة او التمويل الكلي 3- الموجودات السائلة / الالتزامات تحت الطلب
(CPO,2000:5)	4- الموجودات السائلة / المطلوبات الكلية
(Buckova&Reuse,2011:9)	5- نسبة تغطية السيولة = (الموجودات عالية السيولة / مجموع التدفقات النقدية الصافية على مدى 30 يوما قادمة) < 100% 6- نسبة صافي التمويل المستقر = (المقدار المتاح من التمويل المستقر / المقدار المطلوب من

التمويل المسجل (تقر) < 100 % = (المطلوبات / الموجودات) < 100 %	
7- القروض / مجموع الموجودات 8- القروض / (الودائع + التمويل قصير الامد)	(Vodava,2011:1063)
9- نسبة الاستثمار المؤقت TIR = النقدية وما في حكمها (شبه النقدية) / مجموع الموجودات	(Lartey et al.,2013:50)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة انفا.

في حين ان تفاصيل كل مؤشر من المؤشرات في اعلاه بما يقابلها من مصادر ها يتمثل في الاتي:

1- الاوراق المالية الحكومية والاخرى / مجموع الموجودات

فيما يخص بالمؤشر الاول يحاول ان يوضح تأثير الاستثمار بالأوراق المالية الحكومية التي تمتاز بالضمان اكثر من غيرها نسبة الى اجمالي الموجودات . وهو مؤشر واضح وصريح عن قدرة المصرف في الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار وقت الحاجة الى السيولة .

2- الودائع الاساسية / الارصدة او التمويل الكلي

يتناول هذا المؤشر مستوى السيولة من حيث الودائع الأساسية الى إجمالي التمويل. فمستويات السيولة القوية وممارسات إدارة الأموال المتطورة سيكون لدى المصرف حق الوصول إلى مصادر موثوقة وكافية من الأموال بشروط ميسرة لتلبية احتياجات السيولة الحالية والمتوقعة.

3- الموجودات السائلة / الالتزامات تحت الطلب

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال جمع الموجودات التي تستحق خلال سنة واحدة مقسمة على جميع المطلوبات مع المدة نفسها من الاستحقاق. ويعتزم التقاط مطابقة السيولة للموجودات والمطلوبات ، ويوفر في الوقت نفسه المدى الذي يمكن للمصارف من تلبية سحب الاموال القصيرة الامد دون مواجهة مشاكل السيولة .

4- الموجودات السائلة / المطلوبات الكلية

يعد هذا المؤشر شبيه بالمؤشر السابق الا ان نقطة الفرق هو ان المؤشر السابق يأخذ فقط التمويل القصير الامد بما يتناسب ومدة الاستحقاق للموجودات (السائلة) ، في حين ان المؤشر

الآخر يأخذ جميع المطلوبات بمختلف مدة الاستحقاق والهدف منه لمعرفة امكانية المصرف من تمويل موجوداته السائلة بمصادر لا تعتمد فقط على الامد القصير فحسب وانما يمتاز بالتنوع لتحاشي تقبيد المصرف في ذلك الجانب .

5- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio (LCR

الهدف من LCR هو ضمان السيولة قصيرة الامد للمصرف ، فيحافظ المصرف على مستوى كاف من الموجودات السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية حاجات السيولة لأفق زمني لمدة 30 يوما في ظل سيناريو الإجهاد stress scenario . سيتم تحديد سيناريو الإجهاد للسيولة من قبل المشرفين . ومن خلال هذا المعيار يتمكن المصرف من امتلاك مخزون من الموجودات السائلة عالية الجودة لتغطية مجموع صافي التدفقات النقدية الخارجية على مدى مدة زمنية لمدة 30 يوما في ظل هذا السيناريو . كما يجب أن تلبى هذه الموجودات متطلبات محددة . عموما، أن يتم تحويل الموجودات السائلة عالية الجودة بسهولة وعلى الفور إلى نقد على الأقل أو عدم فقدان القيمة . فضلا عن ذلك ، لابد ان تتحمل انخفاض المخاطرة الائتمانية والسوقية لها .

6- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio (NSFR

تم تطوير NSFR لضمان سيولة المصرف المتوسطة وطويلة الامد. وفقا لهذا المعيار، ينبغي تمويل الموجودات طويلة الامد مع ما لا يقل عن الحد الأدنى من المطلوبات المستقرة بالنسبة لمخاطر السيولة لديها. ويهدف هذا المعيار لتشجيع افضل تقييم لمخاطر السيولة في جميع فقرات داخل وخارج الميزانية العمومية ، وهو يتمثل بالاتي:

التمويل المستقر المتاح (ASF) هو مجموع رأسمال البنك، والاسهم الممتازة أو المطلوبات بأمد استحقاق سنة واحدة أو أكثر وأنواع أخرى من المطلوبات طويلة الامد . في حين ان التمويل المستقر المطلوب (RSF) يمكن تعريفه بأنه مجموع قيمة الموجودات المملوكة والتي يتم تمويلها من خلال المؤسسات وغيرها .

7- القروض / مجموع الموجودات

تشير هذه النسبة إلى ماهي النسبة المئوية للموجودات المصرفية التي وُظفت في القروض غير السائلة. ومن ثمَّ فإن ارتفاعها يكون سلبيًا على مستوى سيولة المصرف.

8- القروض / (الودائع + التمويل قصير الامد)

تقيس هذه النسبة الموجودات غير السائلة متمثلة بالقروض مع المطلوبات السائلة المتمثلة بالودائع والتمويل قصير الامد وتفسيره هو نفسه كما في حالة نسبة القروض الى اجمالي الموجودات ، اي كلما ارتفع هذا المعدل يصبح المصرف اقل سيولة .

9- نسبة الاستثمار المؤقت Temporary Investment Ratio (TIR)

تقيس نسبة الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) الى مجموع الموجودات قدرة المصرف التمويلية في تلبية التزاماتها سواء أكانت من الموجودات (الموجودات الثابتة) والمطلوبات (الودائع وغيرها) بدون الحاجة الى تحمل كلف التمويل الناتجة عن الاقتراض من الجهات الاخرى .

أن المؤشرات التي تم ذكرها هي مؤشرات متداخلة و مترابطة مع بعضها البعض، ولا يمكن الفصل بينهم وتمثل كل مجموعة نسب أو مؤشرات مكانة هامة في تقييم كفاءة الاداء المصرفي وبالتالي الكشف عن المسارات الواقعية للمصرف وبناء التوقعات المستقبلية إستناداً إلى ذلك.

خامساً: بعض الاتجاهات الأخرى في تقييم الأداء المصرفي

برزت مجموعة من الأساليب والاتجاهات الحديثة لتقييم الاداء في المصارف التي تتمثل

بالآتي :

1. الإدارة بالاهداف

إن الإدارة بالاهداف تعني ببساطة ,قياس العمل مقارنةً مع الاهداف الموضوعية, وتعد واحدة من الأساليب الإدارية الناجحة التي تهتم بمشاركة العاملين من جميع المستويات الإدارية في رسم الخطط و تحديد الأهداف و تنفيذها ولايمكن القيام بأي عمل بدون تحديد ومعرفة الأهداف التي يطمح الفرد أو العمل ببلوغها (Wood&Wood,2005:152), ويعد بيتر دراكر أول من أدخل هذه النظرية في منتصف 1950, عندما قدم هذا المفهوم في كتابه "مبادئ الإدارة". إذ يعتمد هذا المفهوم على اهمية الاهداف لانها تعد القوة الرئيسة الموجهة لعملية الإدارة. وإن أهمية الأهداف بوصفها الأداة الرئيسية لعملية الإدارة لا تزال قائمة حتى يومنا هذا بنفس القدر الذي كانت عليه في الزمن الذي قام فيه بيتر دراكر بتأليف كتابه, ولكن تمت دراسة وتوسيع مفهوم الإدارة بالأهداف في سنوات لاحقة ليشمل وضع هدف تنظيمي واحد أو هدفين تنظيميين في رأس الهرم، ولتشمل كذلك إنشاء تسلسل هرمي للأهداف من الأعلى إلى الأسفل (Kyriakopoulos,2012: 1773).

و تعتمد الإدارة بالأهداف على صياغة وتحديد أهداف معينة بدقة وعناية سواء أكانت فردية أم جماعية ولها صلة بالأداء وتقييمها ثم اختيار الأنسب منها بما يتفق مع إمكانيات وموارد المنشأة, ويتم التركيز على أفضلها التي تتمتع بأسس معينة لتحقيق أقصى فاعلية في أساليب التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع إذ إن البحث عن الأهداف لا يقل أهمية عن البحث عن السبل الملائمة لتحقيقه (Wood& Wood ,2005:152).

وكذلك تتمثل فحوى هذه الطريقة بالتركيز في عملية التقييم على مقارنة الأهداف الموضوعية للمصرف مع ماتم إنجازه منها فعلياً, إذ يتم وضع الاهداف ليتم تحقيقها خلال مدة زمنية محددة ثم تجري بعد ذلك عملية التقييم من خلال مقارنة المرسوم وما تم إنجازه , بعد ذلك يتم عمل تقرير لاهداف وخطط مستقبلية للمصرف , ومن هنا يمكن بيان الفرق والتمييز بين هدف التقييم التقليدي وهدف التقييم وفقاً لاتجاه الإدارة بالاهداف , ففي طريقة التقييم التقليدية يتم التركيز حول المشاهدات أو البيانات الماضية, في حين إن

تقييم الادارة بالاهداف يركز على الحاضر والمستقبل وتقديم النصح والمشورة والمشاركة في التقييم بهدف التعليم.

2. القوائم السلوكية المتدرجة :

تعد هذه الطريقة أو الأسلوب في التقييم تكميلياً لأسلوب الادارة بالاهداف , لأنها تحاول ان تقييم الاداء وتركز هذه الطريقة على اهمية الاهداف التطويرية وتحديد السلوك الذي يتم تقييمه ويمكن ملاحظته وقياسه ,فضلا على ان هذه الطريقة تفرق بين السلوك والاداء والنتائج (حسونة ، 2011 ، 153) .

زد على ذلك اعتماد هذا الأسلوب على أساس تعديل الشخص القائم بالتقييم لدرجة امتلاك الفرد العامل لصفة معينة مثل الكفاءة أو الفاعلية ويتم تقسيم أداء الفرد إلى سلسلة من الإداءات مثل :

أداء ضعيف أداء متوسط أداء جيد أداء ممتاز

ومن مشاكل هذا الإسلوب الضعف في تقييم الصفات التي تعد مفضلة لدى العاملين والموضوعية في التقييم و الارتكاز الى عوامل سلوكية في التقييم وبناء النتائج على مرتكزات سلوكية تتباين من مدة لآخرى ومن مكان إلى آخر .

3. الملاحظات

يتم بموجب هذا الإسلوب تقييم أداء العاملين من خلال تصرفاتهم وسلوكهم في العمل ومدى تكرار هذا السلوك لديهم، وبالتالي التعرف على الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذه السلوكيات. (الوطني، 2007، 54)

بالإضافة إلى هذه الأساليب الحديثة انه الذكر، هنالك بعض الأساليب الأخرى التي برزت نتيجة التغيرات الكثيرة التي حدثت في البيئة المالية الجديدة التي شكلت تحدياً كبيراً على المصارف لمواجهة المنافسة الكبيرة، ومن أكثر هذه الأساليب شيوعاً هي :

1. القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added :

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على انها الربح أو الخسارة المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال، أو هو التدفقات النقدية من العمليات التي تقوم بها المؤسسة، بعد خصم الضرائب والفوائد وبعد اجراء التسويات المحاسبية (venanzi,2012: 36). وأحد المضامين الرئيسية لـ (EVA) بوصفه مقياساً للأداء هو أن المصرف يمكن أن يحقق نمواً مربحاً إذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها أكبر من تكلفة رأس مالها؛ لذلك فالقيمة الاقتصادية المضافة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة، فهي موجبة عندما تشير إلى أن الربح التشغيلي للوحدة أكبر من تكاليف رأس المال، أما الوحدات التي تفشل في تحقيق عائد حدّي كافٍ لتغطية تكاليف رأس المال فإن (EVA) ستكون سالبة (الهاشمي، 2008، 15).

2. القيمة السوقية المضافة Market Value Added :

ان مفهوم القيمة السوقية المضافة يعتمد على الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة وتكلفة رأس المال المستثمر في تلك المؤسسة. فعندما تكون القيمة السوقية أقل من تكلفة رأس المال المستثمر، هذا يعني أن الإدارة لم تقم بعمل جيد لخلق قيمة مضافة للأسهم التي أتيحت لها من قبل المستثمرين. وعند حصول العكس فان ذلك يعني بان الإدارة قد حققت ثروة كبيرة للمساهمين (Boudhe, 2015 : 85).

هذا المعيار يقيس أداء الإدارة، وإن الإدارة لها دور في ذلك، ولكن ليس دائماً، ففي سوق الاسهم، قد يكون المبلغ الذي قامت الإدارة باستثماره قليل، ولكن السوق بشكل عام يمكن أن يقود القيمة السوقية المضافة إلى المنطقة الآمنة. هذه الحسابات لا تأخذ بعين الاعتبار أي مدفوعات نقدية تم دفعها إلى المساهمين في هذه الأثناء ولا قياس تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للاستثمارات البديلة (Ehrhardt & Brigham, 2014 : 74).

ويمكن أن نميز بين مضمون المعيارين (EVA و MVA) إذ أن (EVA) يشكل نمطاً ومنهجاً لتقييم الأداء الداخلي (Internal Performance) في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة (MVA) تقيماً للأداء الخارجي (External Performance).

إن كافة المعايير آنفة الذكر تمثل معايير كمية يتم بموجبها اعتماد المعطيات الكمية التي تعبر عن نشاط المصرف بوصفه مؤسسة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد، إلا أن هذه المعطيات الكمية يمكن أن تعبر عن نشاط المصرف تعبيراً يشوبه نوع من التمويه أو حتى التلاعب؛ إذا ما علمنا أن أساليب معالجة بيانات الأنشطة محاسيبياً يمكن أن تتم بصور قد لا تمثل الواقع أو الحقائق كما هي. وعليه فلا بد من أن يصاحب هذا التقييم أساليب أخرى تقيس الأداء من زوايا أخرى لا يكون للاصطناع فيها دوراً كبيراً، وهو ما يعد منظوراً معاصراً لتقييم الأداء، كونه يعتمد معايير حديثة تبنتها هيئات ومنظمات دولية متخصصة، سنحاول التركيز فيها على ما يخص المجال المصرفي (الهاشمي ، 2008 ، 15) .

سادساً : نسب تقييم الأداء في المصارف :

هنالك أنواع متعددة من مؤشرات قياس الأداء , وذلك لإختلاف المستفيدين من تقارير الأداء ، وان عملية تقييم الأداء في المصارف تتصف بكونها عملية شاملة وموسعة وذات فائدة كبيرة سواء لإدارة المصرف أو لجميع الجهات المراقبة المعنية . استخدمت عدة نماذج ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء ، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في المدة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (قريشي , 2004 : 90) . ويمكن توضيح هذه النماذج وكالاتي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (R O E)

نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE) هي واحدة من النسب الأكثر شيوعاً لقياس الأداء المالي للمصارف (Von Koch& C. Lindblom,2002:53) . اذ يتم تعريفها على انها نسبة صافي الدخل بعد الضريبة إلى الأسهم القائمة (Fauzi&et.al, 2007: 154) . وينظر إليها على أنها طريقة بسيطة لحساب وقياس الأداء في الماضي في حين يعطي مؤشرا جيدا إلى حد ما من العائد على حقوق المساهمين في المستقبل. يذكر أن المقياس النهائي لقوة أي مؤسسة مالية هو العائد على حقوق المساهمين. كما أنه يساعد على المقارنة بين المصارف مهما اختلف حجمها وهيكلها . ويستند استخدام العائد على حقوق المساهمين كإجراء أساسي على افتراض أن "خلق القيمة للملاك يرتبط ارتباطا إيجابيا بالأداء المالي للمصرف" (Badreldin ,2009:3) .

ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية من قسمة صافي الدخل مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين . وتبين هذه النسبة مدى إدارة واستخدام حق الملكية لتحقيق الربح (2013:29), (Hamedian .

وكما الآتي (Ross & Hudgins,2010:171) :

$$ROE = \frac{\text{Net income}}{\text{Total equity capital}}$$

2. نسبة القيمة الاقتصادية المضافة (E.V.A) (economic value added):

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة بشكل مبسط على انها الربح الذي يتبقى بعد خصم تكلفة رأس المال المستثمر لتوليد تلك الأرباح " فالمستثمرون يزدادون ثراء إذا كانوا يستثمرون المال في عائد أعلى من تكلفة ذلك المال". وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون منذ مدة طويلة الربح الاقتصادي, وان تكلفة رأس المال في معادلة EVA تشمل رأس المال بالإضافة إلى رأس المال المقترض. ويتم حساب تكلفة الديون عن طريق تحديد سعر الفائدة المدفوعة على الديون الجديدة للمؤسسة (Stern&et.al,2001:15) .

3. نظام تقييم المصارف CAMELS :

نظام التصنيف CAMELS هو في الأساس نظام فحص؛ لأن هناك الكثير من المصارف والجهات التنظيمية لا تملك الموارد اللازمة لمراقبة كل المصارف عن كثب وبشكل متكرر. (madura, 2008: 512) وتعد هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، اذ عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج هذه المعيار والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (arai ,2002: 33) .

و هناك العديد من المصارف لا يدركون مدى اهمية تقييم تقاريرهم المالية وماهو تصنيفهم المالي, ولكن هناك حاجة كبيرة لفهم ذلك , ومن المهم جدا تقييم سلامة المؤسسات المالية من خلال نظام التصنيف الذي يستخدم من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات وتحديداً في الولايات المتحدة الامريكية ، وعادة ما يعرف باسم نظام التصنيف CAMELS . وقد اعتمد هذا النظام من قبل إدارة اتحاد الائتمان الوطني NCUA في أكتوبر 1987 (Milligan,2002:70).

و لدراسة نظام CAMELS ، يتطلب ذلك استحصاا وتوفير معلومات من مصادر مختلفة مثل البيانات المالية ومصادر التمويل والمعلومات الاقتصادية الكلية والميزانية والتدفق النقدي للمؤسسة. وان هذا النموذج يقيم الحالة العامة للمصرف، ومن اهمها نقاط القوة والضعف (Sarker, 2005 :6) .

ويشير كل حرف من حروفه الستة إلى عناصره "CAMELS" والتي تتمثل في ما يأتي
(Rose,2002 : 524) :

<u>C</u> apital adequacy	- كفاية رأس المال
<u>A</u> ssets Quality	- جودة الموجودات
<u>M</u> anagement	- الإدارة
<u>E</u> arnings	- الربحية
<u>L</u> iquidity	- السيولة
<u>S</u> ensitivity to market risk	- الحساسية لمخاطر السوق

إذ إن **كفاية رأس المال** تمثل العلاقة بين رأس المال و الموجودات المعرضة للمخاطر، لغرض حماية اموال المودعين والمساهمين وتغطية المخاطر . أما **جودة الموجودات**، فتشير إلى نوعية المحفظة الاستثمارية ، ويتم ذلك بتقييم مخاطرة المحفظة وبيان إنتاجية الموجودات طويلة الأجل وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها . وفيما يخص **الإدارة**، فتتلخص بتقييم عمل و وظائف مجلس الإدارة حول ادائهم ما اذا كان جيد أم لا، وقدرته على اتخاذ القرارات. كما يقيم أداء إدارة الموارد البشرية من حيث اعطاء الدعم والتوجيهات الواضحة للموظفين، كذلك يأخذ أيضا بعين الاعتبار ما إذا كانت الأنظمة الادارية تعمل بشكل جيد وتوفر التقارير الدقيقة في الوقت المناسب للإدارة. وتمثل **الربحية** مدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، وكذلك تقييم سياسة سعر الفائدة، وإدارة فحص وضبط أسعار الفائدة على القروض المالية الصغيرة وتقييم معدل العائد على الموجودات .أما **السيولة** فتمثل قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وعند الطلب (8: Sarker, 2005).

ويتمثل عنصر **الحساسية لمخاطرة السوق** ، إذ إن تقييم مخاطرة السوق تقوم أساسا على التغيرات السلبية في أسعار السلع الأساسية، ومعدل الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والموجودات الثابتة وقدرة الإدارة على تحديد ومراقبة هذه المخاطرة (Trautmann,2006:43) .

سابعاً : كفاءة الاداء وأشكال الكفاءة المصرفية :

الكفاءة هي ببساطة النسبة بين المدخلات و المخرجات، فعندما تكون المخرجات بالنسبة للوحدة الواحدة أكثر من المدخلات ذلك يعني تحقيق كفاءة في الاداء، وعندما تكون المخرجات

أكبر بكثير من المدخلات فعند ذلك تتحقق الكفاءة العظمى أو القصوى، و لا يمكن رفع الكفاءة في هذه الحالة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو تغيير في مسار الإنتاج (Zhu & Sherman, 2006:51). اي هي اتمام الكثير من الاعمال بأقل ما يمكن، والعمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواءاً كانت هذه الموارد بشرية أم مادية أم مالية و كذلك العمل على تقليل الهدر و العطل في الطاقة الإنتاجية (الحسني & الدوري, 2006:227).

إن مفهوم الكفاءة في الاداء المصرفي له معنى واسع ، و لا يمكن حصره في نطاق ضيق، فتكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف ، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية و البشرية ، هذا من جهة و تحقيقها للحجم الأمثل و عرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (hassan & lewis , 2007:96).

ولا يختلف مفهوم كفاءة الأداء في المؤسسة المصرفية الاسلامية عن سواها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، رغم إختلاف هذه المؤسسات في طبيعة الخدمات التي تقدمها ، والإجراءات التي تتبعها ، وطبيعة التكاليف التي تتحملها ، اذ تكون المؤسسة المصرفية كفؤة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من التكاليف .

وللكفاءة المصرفية عدة أنواع و المتمثلة في الكفاءة الإنتاجية ، و كفاءة وفورات الحجم، و كفاءة وفورات النطاق ، و كفاءة إكس و فيما ياتي سنقوم بتوضيح هذه الأنواع :

1- الكفاءة الإنتاجية:

تمثل الكفاءة الإنتاجية العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة الآتية (جعدي , 2014: 8) :

$$PE = \frac{\text{Actual out puts}}{\text{Capacity out puts}}$$

where :

Ao = المخرجات الفعلية

Co = المخرجات القصوى من الموارد المتاحة

PE = الكفاءة الإنتاجية

إذ ترتفع الكفاءة كلما إرتفعت هذه النسبة، وتكون الكفاءة مثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد وذلك عندما يساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل. وتعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف ، و إذا أخذنا بعين الإعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج ،مثل العمل و رأس المال و الودائع لتنتج القروض و الخدمات المصرفية و غيرها ، فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية .وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام ، أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج ، و انطلاقا من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل الآتية:

- زيادة كمية المخرجات (خدمات مصرفية , أدوات إستثمارية) مع بقاء كمية المدخلات ثابتة.
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات.
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

2- كفاءة وفورات الحجم:

تعد وفورات الحجم من أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة المصرفية؛ لأن التوسع في حجم المؤسسة وعملياتها يؤدي إلى خفض التكاليف، وذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع من الخدمات والمنتجات المصرفية، وبإمكان المؤسسة تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستعملها، بمعنى انها تستطيع زيادة طاقتها الإنتاجية، وبذلك تتغير تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى زيادة حجم المؤسسة بشكل أكبر من الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، وهذا ما يسمى "مبدأ غلة الحجم أو وفورات الحجم". فهذه الزيادة تكون في إستمرار إلى أن تبدأ في التناقص عند حد معين وهو الحد الذي تبلغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل (جعدي , 2014 : 31).

وتشير كفاءة الحجم في المصرف إلى توفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة و بذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم و تعرف وفورات الحجم بأنها " : تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة و التوسع في حجم المشروع" (خمقاني , 2014: 4).

وبالتالي فإن وفورات الحجم ترتبط بغلة الحجم ، التي تعد مقياس للتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج .

- فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد تكون لدينا حالة غلة الحجم المتزايدة.
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد فتكون لدينا حالة ثبات غلة الحجم.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد فتكون لدينا حالة تناقص غلة الحجم.

3- كفاءة وفورات النطاق:

تعبّر كفاءة وفورات النطاق عن استطاعة المصرف على إنتاج مزيجاً من الخدمات المصرفية (التنوع في الخدمات) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن تنتج كل خدمة من المزيج على حدة ، أما إذا لم يستطع فعل ذلك فنقول عنه أنه يتصف بالالكفاءة في تنوع خدماته ، و تقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج خدمتين أو أكثر معاً (خمقاني , 2014: 4) .

4- كفاءة اكس:

طور مفهوم الكفاءة عام 1966 من طرف الباحث لايبينستين (X) من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أمثل، إذ لاحظ في بعض الأحيان أن هناك مؤسسات تظهر ممتاثلة من حيث الموارد والتكنولوجيا وعناصر الإنتاج لكن تختلف النتائج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية وعدد ونوعية العمليات المصرفية، وبالتالي فسر لايبينستين هذه الظاهرة بوجود مدخلات (X) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل، وإذا كان من الصعب ملاحظة مستوى المدخلات (X) ، فمن الممكن تحديده بشكل تقريبي من خلال مفهوم الكفاءة (X) والتي تتمثل في تحديد نشاط المؤسسة من خلال حدود الكفاءة للإنتاج أو التكاليف. وتتمثل درجة الكفاءة عند لايبينستين بالنسبة لتركيبية المدخلات، في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق وأكبر مستوى إنتاج يمكن تحقيقه، وتتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات في النسبة بين أدنى تكلفة ممكن تحملها والتكلفة المتحملة (بورقية, 2011: 48) .

الفصل الثالث

تقييم كفاءة اداء المصارف الاسلامية في دول العينة المبحث الأول : تحليل واقع المصارف الإسلامية في عينة الدراسة

أولاً : المصارف العراقية عينة الدراسة :

1- المصرف العراقي الاسلامي :

تأسس المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار و التنمية في 19 ديسمبر 1992. تم استكمال الإجراءات القانونية لتعديل رأس المال وتم إقرار الزيادة ليصبح رأس مال المصرف (250) مليار دينار عراقي اعتباراً من تاريخ 2014/3/5. وعمل المصرف على مشاركة عجلة التنمية الاقتصادية والنمو في البلاد.

يقود المصرف العراقي الإسلامي طليعة المصارف الأخرى في العراق كونه أول مصرف اسلامي، يعمل عن طريق ابتكار وتطوير المعاملات المصرفية الدارجة في العراق وخاصة في ظل الإطار السياسي والإقتصادي الراهن، وفقاً لأنظمة وأحكام الشريعة الإسلامية. بدأ المصرف العراقي الإسلامي من خلال فرعه الرئيس ، بمشاركة المصارف الحكومية العاملة آنذاك في تقديم الخدمات المالية للأفراد والشركات، وبدأ أيضاً الإستثمار في مختلف القطاعات الإستثمارية وفقاً لأحكام وأنظمة الشريعة الإسلامية. منذ التأسيس سعى المصرف العراقي الإسلامي لترسيخ وتأكيد القيم الإسلامية في التعاملات المالية والمصرفية.

جدول (4) مؤشرات الاداء للمصرف العراقي الاسلامي للمدة 2005 – 2014
(%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات السنة
1.08	18.85	1.57917	356.63	2005
-0.58	15.20	1.71713	251.24	2006
0.04	132.22	1.77535	359.00	2007
-0.39	92.08	2.1469	178.48	2008
0.71	161.22	1.68904	392.89	2009
0.12	203.07	1.55092	428.35	2010
4.11	60.26	2.70392	164.00	2011
7.15	101.40	2.12932	184.99	2012
7.33	118.12	1.96562	179.17	2013
1.81	144.18	1.78674	205.73	2014
5.30	22.56	1.24	- 5.35	معدل النمو لاجمالي الفترة

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان هنالك تذبذباً واضحاً في مؤشر السيولة في المصرف العراقي الاسلامي , وهذا التذبذب كان نتاجاً للحالة الاقتصادية والسياسية في البلد خلال مدة الدراسة , إذ يمكن ملاحظة ان في عام 2005 مثلاً كانت نسبة السيولة مرتفعة جداً و بلغت (% 356.63) , وذلك للتخوف الكبير على الساحة المالية خلال تلك الفترة بسبب حالة التحولات الاقتصادية والسياسية بعد احداث عام 2003 مما انعكس في تقليل حجم الاقراض وتفضيل السيولة بالنسبة للمصارف. واستمرت هذه النسبة بالتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً. وذلك تبعاً للحالة السياسية والاقتصادية التي انعكست سلباً أو ايجاباً على القطاع المالي عموماً وعلى المصارف على وجه التحديد, ولكن ما يلاحظ انه على المستوى الاجمالي خلال مدة الدراسة فقد شهد هذا المؤشر تحقيق معدل نمو بلغ (% 5.35 -) وهذا دليل واضح على تحفيز وتوجيه المصارف العراقية على الاستثمار والاحتفاظ بنسب سيولة اقل من المعتاد عليها في المصارف العراقية (إذ إن

المصارف العراقية تمتاز بارتفاع نسبة السيولة لديها). مما انعكس على تنشيط الاقتصاد العراقي في الجانب الاستثماري خلال مدة الدراسة .

ويتبين من الجدول اعلاه ان مؤشر معدل النمو للرفع المالي (مؤشر مضاعف حق الملكية) قد ارتفع بشكل تدريجي خلال الاعوام 2005 – 2008 , وكان هذا الارتفاع نتيجة للحركة والنشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي خلال السنوات الأولى بعد عام 2003 . وعلى الرغم من التخوف والظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق ولكن كانت الملاحظة الهامة هي زيادة ارتفاع النشاط الاجمالي بالاقتصاد ككل. و ما يلاحظ بعد عام 2009 التراجع الكبير والواضح في مديات الانخفاض والارتفاع خلال المدة 2009 – 2014 , وترجع هذه التباينات إلى التباين والتذبذب في الأوضاع المالية والاقتصادية في البلد خلال تلك المدة , لكن اجمالاً فقد حقق مؤشر النمو المصرفي للمصرف العراقي الاسلامي معدل نمو لاجمالي الفترة بلغ (1.24%).

ونلاحظ ايضا التذبذب الواضح في مؤشر الامان اذ يتباين صعوداً ونزولاً , ففي عام 2005 بلغ (18.85 %) بسبب الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي خلال السنوات الأولى بعد عام 2003 . ويمكن ملاحظة التذبذب الكبير الذي تلازم مع مؤشر الامان للمصارف العراقية عموماً , ولكنه على المستوى الاجمالي فقد تحقق نمواً كبيراً بلغ نحو 22.56% , وهي نسبة كبيرة تشير إلى حجم الامان في هذا المصرف .

و نلاحظ التباين في مؤشر الربحية ايضاً , ففي السنوات الأولى بعد عام 2003 وبسبب الوضع السياسي والاقتصادي في البلد فان الارباح المتحققة كانت بنسب ضئيلة أو وجود خسائر اذ بلغت نسب الربحية في عام 2006 (-0.58%) , الا ان المؤشر بدأ بالارتفاع بشكل تدريجي وضئيل وبتذبذب واضح , وبلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف العراقي الاسلامي نحو (5.30%).

2- المصرف الوطني الاسلامي

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) برأسمال قدرة 25 مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية . لكن الظروف الامنية في حينها حالت دون استطاعته من ممارسة النشاط المصرفي الفعلي الا في بداية عام 2010 وبعد تغيير مساهمي المصرف.

جدول (5) مؤشرات الاداء للمصرف الوطني الاسلامي للمدة 2007 – 2014 (%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات السنة
/	/	/	/	2005
/	/	/	/	2006
-2.37	218.65	1.05295	28.11	2007
4.20	154.54	1.00543	72.60	2008
-1.39	121.60	1.01669	153.47	2009
2.62	228.92	1.45472	159.02	2010
3.25	82.52	2.24166	162.52	2011
6.55	59.39	2.76813	128.44	2012
6.34	90.22	2.18556	152.80	2013
6.60	117.13	1.97197	253.80	2014
2.12	-7.5	8.15	31.65	معدل النمو لاجمالي الفترة

نلاحظ من خلال الجدول (5) ان هنالك ارتفاعاً واضحاً في مؤشر السيولة في المصرف الوطني الاسلامي , لكن النسبة انخفضت في عام 2012 اذ بلغت (128.44%) ويرجع ذلك إلى انعكاس الأوضاع الجيدة والمناخ الاستثماري الجيد في عام 2012, ثم ارتفعت النسبة مرة اخرى وصولاً لعام 2014. وبلغ معدل النمو لاجمالي المدة لمؤشر السيولة (31.65%).

ونلاحظ بان مؤشر النمو المصرفي قد ارتفع بشكل تدريجي خلال الاعوام 2007 – 2012 على الرغم من الانخفاض القليل في عام 2008, وكان هذا الارتفاع نتيجة للحركة والنشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي خلال هذه السنوات. ونلاحظ بانه بعد عام 2012 بدأت النسبة بالانخفاض التدريجي وصولاً لـ (1.97%) في عام 2014 , لكن معدل نمو لاجمالي الفترة بلغ (8.15) للمصرف الوطني الاسلامي .

اما فيما يخص مؤشر الامان للمصرف الوطني الاسلامي فقد شهد تذبذباً واضحاً صعوداً ونزولاً خلال المدة من 2007 – 2014, اذ ان للأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد دور

مباشر على عمل القطاع المصرفي وعلى نسب الامان خصوصاً . وهذا ما انعكس في مؤشر الامان ومعدل النمو الاجمالي على طول مدة الدراسة , اذ بلغت نحو (7.5%-).
اما عن مؤشر الربحية فقد واجه تذبذباً كبيراً في السنين الثلاثة الأولى من تأسيس المصرف الوطني الاسلامي اذ تباين بين الارتفاع والانخفاض , ولكن نلاحظ الارتفاع التدريجي بنسب الربحية للمدة من 2010 – 2014 , اذ بلغت (2.62% - 6.60%). ونتيجة وجود النسبة الأولى لمؤشر الربحية بأشارة سالبة فمن غير الممكن استخراج معدل النمو عن طريق الوسط الهندسي, ولحساب معدل النمو نلجأ إلى طريقة الوسط الحسابي , اذ بلغ معدل النمو لمؤشر الربحية خلال مدة الدراسة نحو (2.12%).

3- مصرف ايلاف الاسلامي :

تأسس المصرف بإسم مصرف البركة للإستثمار و التمويل برأس مال و قدره ملياري دينار عراقي باشر عمله من خلال فرعه الرئيس بتاريخ 23 حزيران 2001 و بتاريخ 28 حزيران 2007 صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمنة التعديلات الآتية:

1. تعديل إسم المصرف من مصرف البركة للإستثمار و التمويل إلى مصرف إيلاف الإسلامي (مساهمة خاصة).
2. تعديل المادة الثالثة من عقد المصرف و جعل نشاطه (ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي).

وما زال المصرف يتخذ خطوات جريئة في ميدان الإقتصاد العراقي و هذا عزز مكانته كأحد المصارف الإسلامية الحديثة في العراق.

جدول (6) مؤشرات الاداء لمصرف ايلاف الاسلامي للمدة 2007 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005					
2006					
2007		2464.25	2.97516	671.82	-9.11
2008		181.56	3.47834	61.11	3.28
2009		116.80	2.75547	77.96	17.78
2010		313.32	3.11176	113.29	7.37
2011		183.77	2.86815	83.30	7.01
2012		233.35	2.85385	108.47	3.33
2013		153.57	1.80755	154.31	2.98
2014		201.57	1.81270	201.58	2.08
معدل النمو لاجمالي الفترة		-26.87	-6	-13.97	2.4

يبين الجدول (6) التذبذب الواضح والكبير في نسب السيولة خلال مدة الدراسة , اذا تتباين ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب سياسة المصرف المتبعة فضلاً عن تأثيرات الأوضاع الاقتصادية للبلد . ولكن اجمالاً فقد انخفض معدل النمو لمؤشر السيولة في المصرف بنسبة (26.87%-). ونلاحظ بان مؤشر النمو متذبذب بشكل كبير ايضاً وخصوصاً خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيس المصرف , وتبدأ نسب النمو بالانخفاض التدريجي للسنوات من 2010 – 2014 . ويرجع هذا الانخفاض إلى التباين والتذبذب في الأوضاع المالية والاقتصادية في البلد خلال المدة وهذا ما عكسه معدل النمو الاجمالي فقد شهد معدل النمو الاجمالي للمدة نحو (6%-). اما مؤشر الامان فنلاحظ من خلال الجدول (6) تذبذباً واضحاً صعوداً ونزولاً خلال السنوات الأولى , لكن نلاحظ الارتفاع التدريجي بدءاً من عام 2011 – 2014, وبلغ مؤشر الامان الاجمالي لمصرف ايلاف الاسلامي (13.97%-). وبالنسبة لمؤشر الربحية فقد شهد تذبذباً واضحاً صعوداً ونزولاً خلال المدة من 2007 – 2014, ففي عام 2007 كان مؤشر الربحية يبين إلى وجود خسائر في المصرف لكن في

السنوات اللاحقة حقق المصرف ارباحاً شهدت تبايناً من سنة إلى اخرى لكن اجمالاً فقد حقق مؤشر الربحية للمصرف العراقي الاسلامي معدل نمو لاجمالي الفترة بلغ (2.4%).

4- مصرف دجلة والفرات الاسلامي :

تأسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار بموجب شهادة التأسيس ذات الرقم م27542/□0 في 2005/8/24 , وفتح أبوابه للزبائن في 2006/2/1 وتمكن المصرف من زيادة رأسماله في الربع الاخير من عام 2008 ليصبح (50)مليار دينار وقد بلغت تخصيصاته لغاية 2011/12/31 (4,4)مليار دينار واحتياطياته (7,3) مليار دينار وتم الأكتتاب لزيادة رأس المال إلى (100) مليار دينار , وأستمر المصرف في تطوير منتجاته المصرفية وخدماته بهدف المساهمة بتطوير الاقتصاد العراقي , وقد قام خلال سنتي 2010 و2011 بتحديث جدول اسعار عملياته المصرفية وتأسيس هيئة المستشارين إضافة إلى تطوير نظامه الآلي والذي يؤمل مع زيادة رأس ماله إلى (300) مليار دينار أن يساهم بصورة فعالة في إعادة تأهيل البنى التحتية للاقتصاد العراقي والتركيز على التمويل لأغراض الاسكان من أجل المساهمة في حل هذه المعضلة التي تواجه شعبنا ووطننا معا .

جدول (7) مؤشرات الاداء لمصرف دجلة والفرات الاسلامي للمدة 2006 – 2014 (%)

المؤشرات السنة	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005				
2006	444.70	1.27151	368.74	-7.34
2007	133.06	1.76864	143.14	1.51
2008	113.16	2.23251	83.21	1.67
2009	94.17	2.83536	61.97	3.88
2010	228.26	3.68531	77.62	2.21
2011	92.75	4.76353	32.56	2.29
2012	83.32	3.24307	50.54	2.24
2013	54.26	2.53300	72.97	2.11
2014	64.31	2.33210	134.82	0.41
معدل النمو لاجمالي الفترة	-19.33	6.97	-10.57	1.86

نلاحظ من خلال الجدول (7) ان هنالك تذبذباً واضحاً في مؤشر السيولة في مصرف دجلة والفرات الاسلامي , وهذا التذبذب كان نتاجاً للحالة الاقتصادية والسياسية في البلد خلال مدة الدراسة ؛ ولذا نجد ان في عام 2006 مثلاً كانت نسبة السيولة مرتفعة جداً ا بلغت (444.70%) , وذلك للتخوف الكبير على الساحة المالية خلال تلك المدة بسبب حالة التحويلات الاقتصادية والسياسية بعد احداث عام 2003 . واستمرت هذه النسبة بالتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً. وذلك تبعاً للحالة السياسية والاقتصادية والتي انعكست سلباً وايجاباً على القطاع المالي عموماً وعلى المصارف على وجه التحديد ولكن ما يلاحظ انه على المستوى الاجمالي خلال مدة الدراسة فقد شهد هذا المؤشر تحقيق معدل نمو بلغ (-19.33) وهذا دليل واضح على تحفيز وتوجيه المصارف العراقية على الاستثمار والاحتفاظ بنسب سيولة اقل من المعتاد عليها في المصارف العراقية (إذ إن المصارف العراقية تمتاز بارتفاع نسبة السيولة لديها). مما انعكس على تنشيط الاقتصاد العراقي في الجانب الاستثماري خلال مدة الدراسة .

ويتبين من الجدول اعلاه ان مؤشر النمو قد ارتفع بشكل تدريجي خلال الاعوام 2006 – 2011 , وكان هذا الارتفاع نتيجة للحركة والنشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي خلال السنوات لتأسيس المصرف . وعلى الرغم من التخوف والظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق ولكن كانت الملاحظة الكبيرة هي زيادة ارتفاع النشاط الاجمالي بالاقتصاد ككل. ولكن ما يلاحظ بعد عام 2012 الانخفاض الواضح في مؤشر النمو, لكن اجمالاً فقد حقق مؤشر النمو لمصرف دجلة والفرات الاسلامي معدل نمو لاجمالي المدة بلغ (6.97%).

ونلاحظ ايضا التذبذب الواضح في مؤشر الامان اذ يتباين صعوداً ونزولاً , ففي عام 2006 بلغ (368.74%) بسبب الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي العراقي ووصل في عام 2014 إلى (134.82%) بعد التذبذبات الكبيرة التي حصلت في مدة الدراسة. ولكن اجمالاً فقد حقق مؤشر الامان لمصرف دجلة والفرات الاسلامي معدل نمو لاجمالي المدة بلغ (-10.57%).

و نلاحظ التباين في مؤشر الربحية ايضاً , ففي عام 2006 مثلاً بلغت الخسائر (-7.34%) وبسبب الوضع السياسي والاقتصادي في البلد فان الارباح المتحققة في السنوات اللاحقة كانت بنسب ضئيلة , اذ بلغت نسب الربحية في عام 2014 (0.41%), وبلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف دجلة والفرات الاسلامي نحو (1.86%).

5- مصرف كردستان الاسلامي

مصرف كردستان للتنمية والاستثمار هو المصرف الرائد في إقليم كردستان وهو احد من أنجح المصارف الإسلامية في العراق. تأسس في عام 2005 م كشركة قطاع خاص من قبل مجموعة من رجال الأعمال العراقيين البارزين بما في ذلك المصرفيين والممولين بمشاركة خمسة مصارف عراقية خاصة معروفة. تم ادراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية ولديه حالياً رأس المال مدفوع يبلغ 100 مليار دينار عراقي، ولكن وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي بزيادة رأس مال المصرف إلى 400 مليار دينار عراقي. يحاول المصرف تلبية متطلبات رأس المال الجديدة في غضون ثلاث سنوات.

جدول (8) مؤشرات الاداء لمصرف كوردستان الاسلامي للمدة 2005 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005	1466.41	1.21646	552.25	-0.21	
2006	203.35	2.45255	99.22	0.50	
2007	202.54	2.31262	96.05	4.74	
2008	280.95	3.78621	39.93	5.28	
2009	253.37	4.55498	30.72	4.39	
2010	212.50	3.71606	40.70	2.18	
2011	259.94	3.20653	59.27	4.28	
2012	163.95	2.64520	67.87	3.88	
2013	395.17	2.52566	75.61	3.97	
2014	415.49	2.28654	89.77	4.18	
معدل النمو لاجمالي الفترة	-11.84	6.51	-16.61	1.44	

نلاحظ من خلال الجدول (8) ان هنالك انخفاضاً واضحاً في مؤشر السيولة في مصرف كوردستان الاسلامي , لكن النسبة انخفضت في عام 2006 اذ بلغت (%203.35), ثم اخذت بالتذبذب انخفاضاً وارتفعاً طفيفاً إلى ان وصلت إلى (%415.49) في عام 2014. وبلغ معدل النمو لاجمالي المدة لمؤشر السيولة نحو (%-11.84).

ونلاحظ التباين في مؤشر النمو في المصرف, فقد ارتفع وانخفض بشكل طفيف خلال الاعوام 2005 – 2014 لكن معدل النمو لاجمالي المدة بلغ (6.51).

اما عن مؤشر الامان لمصرف كوردستان الاسلامي فقد شهد تذبذباً واضحاً صعوداً ونزولاً خلال المدة من 2007 – 2014, اذ ان للأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد دور مباشر على عمل القطاع المصرفي وعلى نسب الامان خصوصاً . نلاحظ بان معدل النمو الاجمالي لمؤشر الامان خلال مدة الدراسة بلغ (-16.61).

و نلاحظ التباين في مؤشر الربحية ايضاً , ففي عام 2005 مثلاً بلغت الخسائر (-0.21%) وبسبب الوضع السياسي والاقتصادي في البلد فان الارباح المتحققة في السنوات اللاحقة كانت بنسب ضئيلة ومتباينة , اذ بلغت نسب الربحية في عام 2014 (4.18%) , وبلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف دجلة والفرات الاسلامي (1.44%).

وإجمالاً علينا ملاحظة بعض المفاصل عن المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة ومنها :

1- شهدت معظم مؤشرات الاداء (السيولة والنمو والامان والربحية) تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة , وسبب ذلك التذبذب هو الحالة الاقتصادية والسياسية والامنية التي حدثت بالعراق خلال مدة الدراسة بالاضافة إلى الاسباب التي تتعلق بإدارة المصارف ومجلس ادارته وخططها واقتصار عملياتها على عمليات محدودة وعدم الخوض في الاستثمار وخدمة المجتمع وهو الهدف الاساسي للمصارف الاسلامية.

2- شهدت اغلب مؤشرات المصارف عينة الدراسة تراجعاً واضحاً بعد عام 2012 ونتيجة ذلك كانت بسبب ازمة الثقة والشبهات في عمل واليات البنك المركزي العراقي من جانب والهالة الاعلامية عن وضع السياسات النقدية وامتانتها من جهة اخرى مما انعكس على المؤشرات المالية واداء المصارف عموماً والمصارف الاسلامية في العراق تحديداً

3- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف كوردستان) نحو (1.24 , 8.15 , -6 , 6.97 , 6.51).

4- شهدت مؤشرات السولة في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف كوردستان) نحو (-5.35, 31.65, -26.87, -19.33, -11.84).

5- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف كوردستان) نحو (5.3, 2.12 , 2.4 , 1.86 , 1.44).

6- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية

(المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف كردستان) نحو (22.56 , 7,5- , 13.97- , 10.57- , 6,51).

ثانياً : المصارف الامارتية عينة الدراسة :

1- مصرف الشارقة الاسلامي :

تم تأسيس مصرف الشارقة الإسلامي لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات والأفراد. وقد تم إنشاء المصرف آنذاك تحت إسم “مصرف الشارقة الوطني” وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي.

جدول (9) مؤشرات الاداء لمصرف الشارقة الاسلامي للمدة 2005 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005	37.52	2.51504	17.48	3.51	
2006	38.96	3.62273	47.73	2.63	
2007	61.04	4.88848	31.91	2.77	
2008	53.89	3.73285	45.89	1.49	
2009	72.69	3.74610	43.25	1.63	
2010	85.81	3.83341	41.89	1.60	
2011	58.76	4.02463	42.37	1.42	
2012	50.87	4.12166	39.21	1.49	
2013	55.63	4.79108	38.11	1.41	
2014	61.89	5.66928	31.44	1.45	
معدل النمو لاجمالي الفترة	5.13	8.46	6.05	-8.46	

نلاحظ من خلال الجدول (9) بان هنالك تذبذبا واضحا ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة لمصرف الشارقة الاسلامي , اذ بلغ في عام 2005 (37.52%) وارتفع بالسنتين اللاحقتين وعاود الارتفاع والانخفاض وصولاً إلى (61.89%) في عام 2014. واجمالياً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة لمصرف الشارقة الاسلامي (5.13%).

اما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ الارتفاع التدريجي للسنوات الثلاث الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2008 اذ بلغ (3.73285) ثم عاود المؤشر الارتفاع وصولاً إلى (5.66928) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو لمصرف الشارقة بلغ (8.46).
يبين الجدول (9) بان مؤشر الامان يعاني من تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة فنلاحظ الانخفاض والارتفاع من سنة لآخرى. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان لمصرف الشارقة بلغ (6.05).
نلاحظ التباين في مؤشر الربحية ايضاً , ففي عام 2005 مثلاً بلغت الارباح (3.51%) , ونلاحظ التباين مع الانخفاض التدريجي وصلاً لعام 2014 اذ بلغ المؤشر (1.45%), وبلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف الشارقة الاسلامي (-8.46).

2- مصرف ابو ظبي الاسلامي

مصرف أبوظبي الإسلامي هو واحد من أكبر مصارف التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة . يستفيد 750,000 عميل من شبكة من مؤلفة من 88 فرعاً وأكثر من 700 جهاز صراف آلي ، وكذلك عبر الإنترنت والهاتف الجوال و الهاتف المصرفي ، وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى حساباتهم على مدار 24 ساعة في اليوم.

جدول (10) مؤشرات الاداء لمصرف ابو ظبي الاسلامي للمدة 2005 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005		24.70	11.0115	11.18	1.55
2006		24.69	13.1031	11.63	1.58
2007		31.83	8.12455	18.30	1.75
2008		31.00	9.08509	15.04	1.66
2009		29.16	8.96965	14.82	0.12
2010		42.74	9.27885	14.35	1.36
2011		78.73	8.67279	15.54	1.55
2012		66.54	6.77089	20.63	1.40
2013		106.22	7.92463	17.24	1.41
2014		73.28	8.18102	16.13	1.86
معدل النمو لاجمالي الفترة		11.48	-2.92	3.73	1.84

نلاحظ من خلال الجدول (10) بان هنالك تذبذبا واضحا ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة لمصرف ابو ظبي الاسلامي , اذ بلغ في عام 2005 (24.70%) وارتفع وانخفض بالسنوات اللاحقة وصولاً إلى (73.28%) في عام 2014. واجمالياً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة لمصرف الشارقة الاسلامي (11.48%).

اما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ التباين والتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً من سنة إلى اخرى خلال مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2012 اذ بلغ (6.77089) ثم عاود المؤشر الارتفاع وصولاً إلى (8.18102) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو لمصرف ابو ظبي بلغ (-2.92%).

يبين الجدول (10) بان مؤشر الامان يعاني من تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة فنلاحظ الانخفاض والارتفاع من سنة لاخرى. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان لمصرف ابو ظبي بلغ (3.73%).

نلاحظ التباين في مؤشر الربحية أيضاً , ففي عام 2005 مثلاً بلغت الأرباح (1.55%), ونلاحظ الارتفاع التدريجي الضئيل خلال السنوات الثلاث الأولى من عينة الدراسة , ثم بدأت بالتذبذب بعد ذلك وصولاً لعام 2014 إذ بلغ المؤشر (1.86%), وبلغ معدل النمو الإجمالي لمؤشر الربحية لمصرف ابو ظبي الاسلامي (1.84).

3- مصرف دبي الاسلامي

أسس مصرف دبي الإسلامي في عام 1975 كأول مصرف إسلامي يطبق مبادئ الإسلام في جميع نشاطاته، وأكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشتهر مصرف دبي الإسلامي بكونه رائداً ومبدعاً في الحفاظ على جودة ومرونة منتجاته وخدماته أضف إلى ذلك سهولة الحصول عليها. ويدير المصرف حالياً شبكة واسعة من الفروع في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول (11) مؤشرات الاداء لمصرف دبي الاسلامي للمدة 2005 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005	45.13	11.1998	11.50	2.47	
2006	33.59	7.30192	18.49	2.45	
2007	35.54	7.90989	16.36	2.98	
2008	45.01	9.52692	13.44	2.03	
2009	82.85	9.38717	13.99	1.44	
2010	74.55	8.56297	16.59	0.90	
2011	72.83	8.90413	15.67	1.17	
2012	86.78	9.03087	15.81	1.25	
2013	110.22	6.93227	20.67	1.52	
2014	60.64	6.99688	19.17	2.62	
معدل النمو لاجمالي الفترة	2.99	-4.59	5.24	0.6	

نلاحظ من خلال الجدول (11) بأن هنالك تذبذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة لمصرف دبي الإسلامي , إذ بلغ في عام 2005 (45.13%), وارتفع وانخفض بالسنوات اللاحقة وصولاً إلى (60.64%) في عام 2014. واجمالياً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة لمصرف الشارقة الإسلامي (2.99%).

أما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ التباين والتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً من سنة إلى أخرى خلال مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2006 إذ بلغ (7.30192) ثم عاود المؤشر الارتفاع والانخفاض وصولاً إلى (6.99688) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو لمصرف دبي بلغ (-4.59%).

يبين الجدول (11) بان مؤشر الامان يعاني من تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة فنلاحظ الانخفاض والارتفاع من سنة لآخرى. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان لمصرف دبي بلغ (5.24).

نلاحظ التباين في مؤشر الربحية ايضاً , ففي عام 2005 مثلاً بلغت الارباح (2.47%), ونلاحظ التذبذب الضئيل خلال مدة الدراسة , ثم تبدأ بالتذبذب بعد ذلك وصلاً لعام 2014 إذ بلغ المؤشر (2.26%), وبلغ معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف دبي الإسلامي (0.6%).

4. مصرف الامارات الإسلامي :

أسس مصرف الإمارات الإسلامي في عام 2004 بهدف توفير أعلى مستوى من الخدمات المصرفية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يقدم المصرف مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، المصممة للأفراد والشركات الصغيرة وكذلك الشركات الكبيرة وعلى أعلى مستوى من الإمتثال مع أحكام الشريعة الإسلامية التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية في مصرف الإمارات الإسلامي.

جدول (12) مؤشرات الاداء لمصرف الامارات للمدة 2005 – 2014 (%)

المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية	السنة
	16.78	5.58167	23.88	1.06	2005
	23.56	10.8438	10.68	1.12	2006
	28.01	12.7195	9.58	1.41	2007
	39.11	15.7701	8.55	1.52	2008
	29.09	8.80295	14.79	0.52	2009
	30.01	11.1871	12.08	0.18	2010
	28.44	8.66951	14.47	-2.09	2011
	30.28	14.4503	7.23	0.22	2012
	30.55	9.56558	14.39	0.35	2013
	31.67	9.53146	14.32	0.85	2014
معدل النمو لاجمالي الفترة	6.55	5.49	-4.98	-2.18	

نلاحظ من خلال الجدول (12) بان هنالك تذبذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة لمصرف الامارات الاسلامي , اذ بلغ في عام 2005 (16.78%) وارتفع المؤشر بالسنوات اللاحقة وصولاً إلى (29.09%) في عام 2009, ثم بدأ بالارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى (31.67%) في عام 2014 واجمالياً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة لمصرف الامارات الاسلامي (6.55%).

اما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ الارتفاع التدريجي للسنوات الأربع الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2009 اذ بلغ (8.80295) ثم بدأت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وصولاً إلى (9.53146) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو لمصرف الامارات بلغ (5.49).

يبين الجدول (12) بأن مؤشر الامان يعاني من انخفاضاً تدريجياً للسنوات الاربعه الأولى في مدة الدراسة ثم ارتفع في عام 2009 اذ بلغ (14.79%) وبعدها بدأت النسبة بالتذبذب وصولاً

إلى (14.32%) في عام 2014. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان لمصرف الامارات بلغ (-4.98).

اما بالنسبة لمؤشر الربحية فنلاحظ الارتفاع التدريجي للسنوات الأربع الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2009 اذ بلغ (0.52%) واستمر الانخفاض حتى عام 2011 اذ بلغ (-2.09) (ثم عاود المؤشر الارتفاع بشكل تدريجي وضئيل وصولاً إلى (0.85%) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية لمصرف الامارات بلغ (-2.18).

وإجمالاً علينا ملاحظة بعض المفصل عن المصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة ومنها:

1- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (8.46, -2.92, -4.59, 5.49).

2- شهدت مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (5.13, 11.48, 2.99, 6.55).

3- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (-8.46, 1.84, 0.6, -2.18).

4- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (6.05, 3.73, -4.98, 5.24).

ثالثاً : المصارف الاردنية عينة الدراسة :

1- المصرف الاسلامي الاردني :

تأسس المصرف الاسلامي الاردني بتاريخ 28 / 11 / 1978 وتم تسجيله بصفه شركة مساهمة عامة, وفي عام 2000 تم تغيير القانون الذي يقتضي بفصل المصارف الاسلامية فتم تسجيله كمصرف اسلامي. ويتكون المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل من (70) فرعاً و (16) مكاتب مصرفية . ويقوم بتشغيل (2051) موظفاً وذلك بحسب التقارير الرسمية لعام 2014.

جدول (13) مؤشرات الاداء للمصرف الاسلامي الاردني للمدة 2005 – 2014

(%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات السنة
0.87	6.01	12.59	111.25	2005
0.90	9.32	14.96	138.29	2006
1.19	7.88	14.42	142.69	2007
1.90	8.56	11.48	130.25	2008
1.28	8.08	12.34	146.66	2009
1.12	7.47	13.44	166.87	2010
0.98	7.24	14.00	169.72	2011
1.21	7.74	13.21	86.30	2012
1.37	8.01	12.86	99.63	2013
1.85	8.13	12.56	107.60	2014
3.85	3.06	0.01	-0.33	معدل النمو لاجمالي الفترة

نلاحظ من خلال الجدول (13) بان هنالك تذبذبا واضحا ارتفاعاً وانخفاضاً في مؤشر السيولة للمصرف الاسلامي الاردني, اذ بلغ في عام 2005 (111.25%) وارتفع المؤشر بالسنوات

اللاحقة وصولاً إلى (142.69%) في عام 2007, ثم بدأ بالارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى (107.60%) في عام 2014 وجمالاً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة للمصرف الإسلامي الأردني (-0.33).

أما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ الانخفاض التدريجي للسنوات الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2009 إذ بلغ (1.28%) ثم بدأت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وصولاً إلى (12.596%) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو للمصرف الإسلامي الأردني بلغ (0.01 %).

يبين الجدول (13) بان مؤشر الامان يعاني من تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة فنلاحظ الانخفاض والارتفاع من سنة لآخرى. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان للمصرف الإسلامي الأردني بلغ (3.06).

أما بالنسبة لمؤشر الربحية فنلاحظ الارتفاع التدريجي للسنوات الاربعه الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2009 إذ بلغ (0.52%) وبعد ذلك بدأت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وصولاً إلى (1.27%) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية للمصرف الإسلامي الأردني بلغ (3.85).

2- المصرف العربي الإسلامي الدولي :

يعد المصرف العربي الإسلامي الدولي المصرف الثاني من نوعه في الأردن والذي يمارس أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، إذ بدأ المصرف بممارسة أعماله المصرفية في الثاني عشر من شوال (1418 هـ) الموافق عام 1998 م. تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وعربياً .

جدول (14) مؤشرات الاداء للمصرف العربي الاسلامي للمدة 2005 – 2014 (%)

السنة	المؤشرات	مؤشر السيولة	مؤشر النمو	مؤشر الامان	مؤشر الربحية
2005	288.33	7.38397	15.04	0.94	
2006	328.12	9.14851	11.59	1.39	
2007	318.59	8.01786	12.44	1.83	
2008	315.71	9.82889	13.84	0.72	
2009	67.26	8.85016	13.75	0.25	
2010	60.28	9.11256	12.93	0.62	
2011	23.99	12.5088	8.17	0.94	
2012	28.17	11.6301	8.50	0.98	
2013	21.30	11.5018	8.86	1.17	
2014	112.12	12.0232	8.68	1.85	
معدل النمو لاجمالي الفترة	-9.01	4.99	-5.34	7.01	

نلاحظ من خلال الجدول (14) بان هنالك انخفاضا متذبذباً وواضحاً وكبيراً في مؤشر السيولة للمصرف العربي الاسلامي, اذ بلغ في عام 2005 (288.33%) وشهد المؤشر بالسنوات اللاحقة تبايناً ارتفاعاً وانخفاضاً إلى ان وصل الانخفاض (67.26%) في عام 2009, واستمر بالانخفاض إلى ان ارتفع في عام 2014 اذ وصل إلى (112.12%). واجمالياً بلغ معدل النمو لمؤشر السيولة للمصرف العربي الاسلامي (-9.01).

اما بالنسبة لمؤشر النمو فنلاحظ التذبذب الواضح خلال مدة الدراسة اذ بلغ (7.38397) في عام 2005 ثم بدأت النسبة بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت إلى (12.0232) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر النمو للمصرف العربي الاسلامي بلغ (4.99).
يبين الجدول (14) بان مؤشر الامان يعاني من تذبذب واضح خلال مدة الدراسة فنلاحظ الانخفاض والارتفاع من سنة لآخرى. وبلغ اجمالي معدل النمو لمؤشر الامان للمصرف العربي الاسلامي بلغ (-5.34).

اما بالنسبة لمؤشر الربحية فنلاحظ الارتفاع التدريجي للسنوات الثلاث الأولى في مدة الدراسة ثم انخفض في عام 2008 اذ بلغ (0.72%) وبعد ذلك بدأت النسبة بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً وصولاً إلى (1.85%) في عام 2014. وان معدل النمو الاجمالي لمؤشر الربحية للمصرف العربي الاسلامي الاردني بلغ (7.01%).

وإجمالاً علينا ملاحظة بعض المفاسل عن المصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة ومنها:

- 1- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني, المصرف العربي الاسلامي) نحو (0.01, 4.99).
- 2- شهدت مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني, المصرف العربي الاسلامي) نحو (-0.33, -9.01).
- 3- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني, المصرف العربي الاسلامي) نحو (3.85, 7.01).
- 4- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني, المصرف العربي الاسلامي) نحو (3.06, -5.34).

رابعاً : مؤشرات الاداء الكلية للمصارف عينة الدراسة

1- المصارف العراقية :

جدول (15) مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية العراقية (%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات المصارف
5.3	22.56	1.24	-5.35	المصرف العراقي الاسلامي
-13.97	-7.5	8.15	31.65	المصرف الوطني الاسلامي
2.4	-13.97	-6	-26.87	مصرف ايلاف الاسلامي
1.86	-10.57	6.97	-19.33	مصرف دجلة والفرات
1.44	-16.61	6.51	-11.84	مصرف كردستان

من الجدول (15) يمكن ملاحظة الاتي :

- ان هنالك معدلات سالبة في معظم المصارف الاسلامية العراقية الخاصة بمؤشرات السيولة , وهذا دلالة واضحة على تفعيل الاستثمارات ودخول المصارف الاسلامية في أنشطة متعددة , وقابلية المصارف العراقية على الدخول بالعملية الاستثمارية سينعكس على الواقع الاقتصادي.
- يلاحظ على مؤشرات النمو للمصارف الاسلامية العراقية انها قد واجهت معدلات كبيرة خلال مدة الدراسة, مما انعكس على واقعها في تقديم الخدمات .
- يلاحظ انخفاض معدلات نمو مؤشر الامان في المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة , وهذا يأتي من عاملين مهمين , الأول هي حالة البلد والأوضاع المربكة في المجال الاقتصادي . و الثانية دخول المصارف عينة الدراسة في استثمارات كبيرة وعديدة مما انعكس على واقع مؤشر الامان في تلك المصارف
- يلاحظ ان مؤشر الربحية كان منخفضا نسبيا مقارنة بحجم الاموال والنشاط الذي تقوم به المصارف الاسلامية , وهذا يدل على ضرورة رفع مستوى اداء تلك المصارف ورفع قابليتها وخدماتها لرفع مستوى مؤشر الربحية في تلك المصارف.

2- المصارف الاماراتية :

جدول (16) مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية الاماراتية (%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات المصارف
-8.46	6.05	8.46	5.13	مصرف الشارقة الاسلامي
1.84	3.73	-2.92	11.48	مصرف ابو ظبي الاسلامي
0.6	5.24	-4.59	2.99	مصرف دبي الاسلامي
-2.18	-4.98	5.49	6.55	مصرف الامارات الاسلامي

من الجدول (16) يلاحظ على مؤشرات اداء المصارف الاتي :

- يلاحظ ارتفاع معدلات نمو مؤشر السيولة وهذا نتيجة التزام المصارف بقرارات بازل 1 و 2 , والازمات التي عصفت بالنظام المالي عموماً والمصارف على وجه التحديد , مما أدى بالمصارف الاسلامية إلى زيادة كفاءة رأس المال .
- يلاحظ ارتفاع مؤشر النمو في بعض المصارف الاسلامية الاماراتية وحقت نمواً كبيراً (مصرف الشارقة والامارات الاسلاميان) في مقابل انخفاض في مصرفين وهما (ابو ظبي ودبي الاسلاميان) .
- يلاحظ ارتفاع مؤشر الامان في المصارف الاماراتية عموماً وهذا ناتج من التوجه العام للقطاع المصرفي عموماً بعد الازمة المالية العالمية 2007-2008 .
- يلاحظ انخفاض مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاماراتية .
- ما يلاحظ ويسجل على المصارف الاسلامية الاماراتية الاستقرار النسبي على طول مدة الدراسة , وكان هناك تذبذبات ولكن بمستويات معقولة في ظل البيئة الاستثمارية للقطاع المصرفي على المستوى العالمي والمحلي .

3- المصارف الاردنية :

جدول (17) مؤشرات الاداء الكلية للمصارف الاسلامية الاماراتية (%)

مؤشر الربحية	مؤشر الامان	مؤشر النمو	مؤشر السيولة	المؤشرات المصارف
3.85	3.06	0.01	-0.33	المصرف الاسلامي الاردني
7.01	-5.34	4.99	-9.01	المصرف العربي الاسلامي

من الجدول (17) يمكن ملاحظة الاتي :

- مؤشرات السيولة واجهت انخفاضاً , مما يعكس التوجه الاستثماري لهذه المصارف والدور الذي تلعبه في العملية الاستثمارية أو التنموية داخل المملكة الاردنية الهاشمية.
- يلاحظ ان المصارف الاسلامية الاردنية حققت معدلات نمو في مؤشر النمو للمصارف الاسلامية عينة الدراسة.
- في ما يخص مؤشر الامان فقد واجه المصرف الاسلامي الاردني نمواً كبيراً في هذا المؤشر في مقابل انخفاض مؤشر الامان في المصرف العربي الاسلامي .
- حققت المصارف الاسلامية الاردنية معدلات نمو كبيرة في مؤشر الربحية خلال مدة الدراسة .
- يلاحظ الاستقرار النسبي وعدم التذبذب الكبير في جميع مؤشرات الاداء للمصارف الاردنية خلال مدة الدراسة .

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف عينة الدراسة

لقد تم اعتماد حزمتين من بين اربعة مؤشرات (السيولة والامان والربحية والنمو) والمتمثلة بمؤشرات الربحية والسيولة كونها تمثل العمود الرئيس في عمل المصارف عموماً والمصارف الاسلامية على وجه التحديد.

أولاً: نسب الربحية

1- معدل العائد إلى الموجودات (P_1)

تمثل. هذه النسبة مؤشراً هاماً لبيان ربحية المصارف, وتمثل حجم الارباح المتحصل عليها من كل وحدة نقد في الموجودات , إذ تتمثل هذه النسبة أو المؤشر بقسمة صافي الدخل إلى اجمالي الموجودات المصرفية , ويمكن القول بأن هذا المؤشر يعكس كفاءة وامكانية الادارة في استثمار موارد المصرف بالشكل الذي يحقق مدخولات تتناسب مع حجم الاستثمار فيه وتلبي رغبات المستثمرين في الحصول على ارباح مناسبة تتناسب وقيمة استثماراتهم .

أ- المصارف العراقية

وقد تم اعتماد المصارف الاسلامية العراقية بترقيمها من 1-5 تمثلت (المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف

كوردستان) وكما في الجدول الآتي :

(%)

جدول (18) نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P₁) للمصارف العراقية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0213	0.018	0.073	0.071	0.041	0.0012	0.007	0.0038	0.0003	-0.005	0.0108	1
0.0322	0.066	0.063	0.065	0.032	0.026	-0.013	0.042	-0.023			2
0.0428	0.020	0.029	0.033	0.070	0.073	0.177	0.032	-0.091			3
0.0096	0.0041	0.021	0.022	0.022	0.022	0.038	0.016	0.015	-0.073		4
0.0326	0.041	0.039	0.038	0.042	0.022	0.043	0.053	0.047	0.005	-0.002	5
0.0238	0.029	0.045	0.0458	0.0414	0.028	0.0504	0.027	0.0103	0.0243	0.0044	المتوسط

يتضح من خلال الجدول (18) ان المتوسط العام لنسبة معدل العائد على الموجودات P1 للمصارف العراقية بلغ (0.0238) والملاحظ ان ثلثه مصارف من اصل خمسة في عينة الدراسة قد سجلت اعلى من المتوسط العام , وهذا يشير بوضوح إلى أن المصارف العراقية تسجل نسب مرتفعة كمتوسط اكثر قدرة في استثمار مواردها وتوليد الارباح.

أما على مستوى سنوات الدراسة (2005 -2014) فقد سجلت الاعوام من 2008 إلى 2014 أعلى من المتوسط العام (0.0238) وهذا يشير بوضوح إلى قدرة المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة على توليد الارباح خلال سبع سنوات من اصل عشر سنوات مدة الدراسة , في حين هناك انخفاض في قدرة المصارف في الاعوام 2005 و 2006 و 2007 , وهذا نتاج طبيعي لحدثة التجربة المصرفية الاسلامية بعد عام 2003.

ب-المصارف الاماراتية :

وقد تم اعتماد المصارف الاسلامية الاماراتية بترقيمها من 1- 4 تمثلت (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) وكما في الجدول الآتي :

جدول (19) نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P₁) للمصارف الاماراتية

(%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0193	0.0144	0.0141	0.0148	0.0141	0.0159	0.0162	0.0149	0.0277	0.0262	0.0351	1
0.0139	0.0156	0.0140	0.0140	0.0155	0.0136	0.0012	0.0166	0.0174	0.0157	0.0155	2
0.0184	0.0226	0.0151	0.0125	0.0116	0.0091	0.0143	0.0203	0.0297	0.0244	0.0247	3
0.0051	0.0084	0.0035	0.0021	0.0208	0.0018	0.0051	0.0151	0.0140	0.0112	0.0105	4
0.0141	0.0152	0.0116	0.0043	0.0051	0.01007	0.0036	0.0167	0.0222	0.0193	0.0214	المتوسط

يتضح من الجدول (19) والخاص بنتائج هذا المؤشر للمصارف الاماراتية عينة الدراسة ان المتوسط العام لمجموع المشاهدات بلغ (0.0141) , إذ ان هناك مصرفين من اصل اربع مصارف تجاوزت هذه النسبة , مما يدل على قدرة وكفاءة المصارف الاسلامية الاماراتية على توليد الارباح من استثماراتها للموجودات .

اما على مستوى سنوات الدراسة فقد تبين ان المتوسط لمجموع المصارف خلال السنوات الأولى من مدة الدراسة كان مرتفعاً واعلى من المتوسط العام ولكن بدأ بالانخفاض بعد عام 2008 , وقد سجل انخفاضا كبيرا للاعوام من 2009 إلى 2013 , ولكن بدأ بالتعافي تدريجياً بعد عام 2013, والسبب في ذلك يرجع إلى الازمة المالية العالمية الكبرى في اعوام 2007- 2008 والتي اثرت بشكل كبير على مجمل القطاع المالي العالمي وخاصة المصارف .

ج- المصارف الاردنية :

وقد تم اعتماد المصارف الاسلامية الاردنية بترقيمها من 1- 2 تمثلت (المصرف

الاسلامي الاردني ,المصرف العربي الاسلامي) وكما في الجدول الاتي

جدول (20) نسبة معدل العائد إلى الموجودات (P_1) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0120	0.012	0.013	0.0120	0.0097	0.0111	0.0127	0.0190	0.0118	0.0089	0.0086	1
0.0096	0.008	0.011	0.0097	0.0094	0.0061	0.0024	0.0071	0.0183	0.0138	0.0093	2
0.01087	0.0106	0.0127	0.0109	0.0096	0.0086	0.0076	0.0130	0.015	0.0114	0.0090	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (20) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ

(0.01087) , وان هناك مصرفا من بين المصرفيين الاثنيين اللذين يشغلان اكثر من 90%

من المصارف الاسلامية الاردنية قد تجاوز هذه النسبة وهذا يشير إلى مناصفة قدرة المصارف

الاسلامية الاردنية على تحقيق الارباح عبر استثمار موجوداتها , ويمكن الاشارة إلى تأثير

الازمة المالية العالمية 2007-2009 على مجمل العمل المصرفي في الاردن وخاصة

المصارف الاسلامية , اذ نلاحظ ان نسبة معدل العائد إلى الموجودات في تلك المصارف قد

انخفض بشكل كبير في عام 2008 ليصل إلى ادنى مستوى له في عام 2009 اذ بلغ

(0.00763) وهو اقل بكثير من المتوسط العام ولكن عاد ليتعافى بعد عام 2012.

2- معدل العائد إلى حق الملكية (P_2)

تعد هذه النسبة من بين المؤشرات ذات الاهمية القصوى بالنسبة للملاك والمساهمين , وذلك

لانها تقيس كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحدة تقديرية من حقوق المساهمين ,

وتتراوح النسبة المرغوب بها في هذه النسبة بين (15-20%) في الأوقات التي لا تشهد فيها

القطاعات المالية ازمات معينة.

أ- المصارف العراقية :

جدول (21) نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P₂) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0453	0.0323	0.1440	0.1522	0.1110	0.0019	0.0119	-0.0083	0.0006	-0.0098	0.0170	1
0.0705	0.1302	0.1386	0.1812	0.0728	0.0381	-0.0141	0.0422	-0.0249			2
0.0433	0.0207	0.0297	0.0332	0.0701	0.0736	0.1778	0.0328	-0.0911			3
0.0452	0.0096	0.0533	0.0726	0.1090	0.0814	0.1100	0.0372	0.0266	-0.0933		4
0.1035	0.0956	0.1003	0.1026	0.1372	0.0810	0.1997	0.1998	0.1096	0.0122	0.0025	5
0.0616	0.0577	0.0932	0.1084	0.1001	0.0552	0.0971	0.0607	0.0041	0.0303	0.0072	المتوسط

يتضح من الجدول (21) ان المتوسط العام لنسب معدل العائد على حق الملكية بلغ

(0.0616), وان هناك مصرفين فقط من اصل خمسة مصارف عراقية عينة الدراسة قد تجاوزا

هذا المتوسط وهما المصرف الثاني والخامس , مما يؤشر على ان هناك تبايناً في مجال

استثمار وتوليد الارباح في جانب حقوق الملكية في المصارف العراقية عينة الدراسة . وفيما

يخص سنوات الدراسة فإن خمس سنوات من اصل عشر سنوات قد تجاوز فيها المتوسط , مما

يشير إلى تباين قدرة المصارف العراقية الاسلامية عينة الدراسة على توليد الارباح من حقوق

الملكية خلال مدة الدراسة.

ب- المصارف الاماراتية :

جدول (22) نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P₂) للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.076	0.0822	0.0676	0.0612	0.0569	0.0612	0.0610	0.0556	0.1355	0.0951	0.0883	1
0.127	0.1279	0.1114	0.0949	0.1347	0.1262	0.0109	0.1509	0.1418	0.2065	0.1709	2
0.157	0.1583	0.1051	0.1128	0.1038	0.0771	0.1349	0.1938	0.2356	0.1788	0.2769	3
0.062	0.0808	0.0335	0.0314	-0.1810	0.0202	0.0455	0.2392	0.1789	0.1216	0.0590	4
0.106	0.112	0.079	0.075	0.0286	0.0712	0.0631	0.1599	0.172	0.1505	0.1488	المتوسط

يتضح من الجدول (22) ان المتوسط العام لنسبة معدل العائد على حق الملكية في المصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.106) وان هناك مصرفين من اصل اربعة مصارف اسلامية عينة الدراسة قد تجاوزت هذه النسبة مما يؤشر على حجم التباين في استثمار حقوق الملكية وتوليد الارباح , اما على مستوى سنوات الدراسة فقد تجاوزت خمسة سنوات من اصل عشر سنوات هذا المتوسط , ويلاحظ الانخفاض الكبير في هذا المؤشر بعد عام 2008 ونتيجة ذلك كانت بسبب الازمة المالية الكبيرة في عام 2007-2008 مما أثر على المصارف كافة وحجم الاستثمار فيها.

ج- المصارف الاردنية :

جدول (23) نسبة معدل العائد إلى حق الملكية (P₂) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.1661	0.1599	0.1765	0.1594	0.1369	0.1503	0.1577	0.2182	0.1715	0.1341	0.1964	1
0.0961	0.1024	0.1346	0.1139	0.1181	0.0563	0.0221	0.0705	0.1467	0.1271	0.0693	2
0.1311	0.1311	0.1556	0.1366	0.127	0.1033	0.0899	0.1444	0.1591	0.1306	0.1329	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (23) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.1311), وان هنالك مصرفاً واحد قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الأول , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.1311) , وتتمثل هذه السنوات 2005 و2007 و2008 و2012 و2013 و2014. وان الانخفاض في السنوات يرجع بالدرجة الاساس إلى الازمة المالية من جانب وبعض

الاحداث السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الاقليمية (سوريا والعراق) وانعكاسات ذلك على الأوضاع العامة في الاردن والقطاع المالي على وجه التحديد .

3- معدل العائد إلى الودائع (P₃)

تعد نسبة معدل العائد إلى الودائع ذات اهمية بالنسبة للملاك وللمودعين , اذا يمثل هذا المؤشر قدرة المصرف في المنافسة للحصول على حصته السوقية من الاموال المودعة لديه . ويمكن عدّه كئمن أو تكلفة جذب الودائع . وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة , فهو بذلك يعد مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المودعة لدى المصرف .

أ- المصارف العراقية :

جدول (24) نسبة معدل العائد إلى الودائع (P₃) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0471	0.0467	0.1701	0.1543	0.0669	0.0038	0.0193	-0.0076	0.0008	-0.0149	0.0323	1
0.0657	0.1525	0.1251	0.1076	0.0601	0.0872	-0.0171	0.0653	-0.0546			2
0.0850	0.0759	0.0829	0.1029	0.1675	0.2597	0.3820	0.06979	1.82097	-		3
0.0452	0.0096	0.0533	0.0726	0.1090	0.0814	0.1100	0.03723	0.02668	-0.0933		4
0.0590	0.0858	0.0758	0.0696	0.0813	0.0329	0.0613	0.07980	0.10535	0.0121	0.0139	5
0.0264	0.0741	0.1014	0.1014	0.0969	0.0930	0.1111	0.04890	0.34854	0.0320	0.0091	المتوسط

يتضح من الجدول (24) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.0264) وان هناك

(4) مصارف من اصل (5) مصارف عينة الدراسة في العراق سجلت أعلى من المتوسط العام

للمشاهدات , هذا يدل على ان هذه المصارف هي أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى

استثمارات مربحة , وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف الثاني اذ

بلغ (0.0657) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الثالث وبلغ (-0.085) .

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك سبع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات(0.0264) , وتمتد هذه السنوات السبع من (2008 - 2014) . وهذا يشير إلى قدرة المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة على توليد الارباح خلال 7 سنوات من اصل (10 سنوات) مدة الدراسة . اي هنالك انخفاض في الاعوام 2005 و2006 و2007 , وهذا نتاج طبيعي لحدائة التجربة المصرفية الاسلامية بعد عام 2003.

ب- المصارف الاماراتية :

جدول(25) نسبة معدل العائد إلى الودائع (P₃) للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0329	0.0258	0.0258	0.0239	0.0241	0.0256	0.0268	0.0253	0.0432	0.0454	0.0634	1
0.0191	0.0206	0.0192	0.0198	0.0209	0.0181	0.0011	0.0220	0.0259	0.0240	0.0190	2
0.0247	0.0303	0.0217	0.0174	0.0162	0.0128	0.0188	0.0264	0.0385	0.0330	0.0314	3
0.0066	0.0115	0.0048	0.0022	-0.0261	0.0024	0.0067	0.0204	0.0171	0.0129	0.0140	4
0.0208	0.0221	0.0178	0.0152	0.0087	0.0147	0.0134	0.0236	0.0312	0.0288	0.0320	المتوسط

يتضح من الجدول (25) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.0208) وان هناك مصرفين من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلا أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف الأول اذ بلغ (0.0329) هذا يدل على ان هذه المصارف أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات لتحقيق الارباح ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الرابع وبلغ (0.0066) . اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشرة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.0208), ونلاحظ الانخفاض في هذه النسبة بيذا من عام 2009 إلى عام 2013 , والسبب في ذلك يرجع إلى الازمة العالمية الكبرى 2007-2008 , والتي اثرت بشكل كبير على مجمل القطاع المالي العالمي وتحديداً المصارف .

ج-المصارف الاردنية

جدول (26) نسبة معدل العائد إلى الودائع (P₃) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.012 9	0.013 0	0.014 3	0.012 3	0.009 0	0.011 2	0.0125	0.018 7	0.0132	0.012 5	0.011 7	1
0.010 3	0.008 8	0.011 3	0.009 7	0.009 4	0.007 8	0.0033	0.009 7	0.0184	0.014 2	0.010 4	2
0.011 6	0.010 4	0.013 3	0.011 0	0.009 7	0.009 5	0.0079	0.014 2	0.0158	0.013 6	0.011 1	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (26) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.0116), وان هنالك مصرفاً واحد من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الأول اي ان هذا المصرف هو أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة. وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك اربع سنوات من اصل عشرة سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.0116) , وتتمثل هذه السنوات الاربع بالسنوات 2006 و2007 و2008 و2013. وان الانخفاض في السنوات 2009 و2010 و2011 و2012 يرجع إلى التأثير بالازمة المالية العالمية .

4- هامش صافي الدخل (P₄)

ان هذا المؤشر يقيس صافي الدخل المتوقع لكل وحدة نقد من اجمالي الايرادات . و يقيس ايضاً قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات , وذلك؛ لأن صافي الدخل يساوي اجمالي الايرادات مطروحاً منها النفقات . وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات .

أ-المصارف العراقية

جدول (27) هامش صافي الدخل (P₄) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2.547	3.143	6.923	7.672	7.385	0.039	0.269	-0.094	0.0161	-0.201	0.320	1
0.316	0.678	0.717	0.756	0.349	0.434	-0.527	0.468	-0.3476			2
0.175	0.376	0.515	0.672	0.817	0.753	0.795	0.240	-2.7708			3
0.050	0.104	0.260	0.301	0.455	0.384	0.426	0.259	0.2229	-2.8691		4
0.422	0.558	0.645	0.618	0.551	0.401	0.636	0.626	0.3717	0.0635	-0.24	5
0.625	0.972	1.812	2.004	1.911	0.402	0.321	0.301	0.5015	1.0024	0.03	المتوسط

يتضح من الجدول (27) بان المتوسط العام لنسبة هامش صافي الدخل للمصارف العراقية بلغ

(0.625) وان هناك مصرفاً واحد فقط وهو المصرف الأول تجاوز هذه النسبة من اصل خمسة

مصارف, اي ان هذا المصرف لديه الكفاءة في خفض النفقات . اما سنوات الدراسة , هناك

اربع سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.625) وتمتد هذه

السنوات الاربعة من 2011 إلى 2014 .

وتدني هذا المؤشر يدل بوضوح على ضعف مقدرة المصارف الاسلامية العراقية على خفض

التكاليف والنفقات التي تتحملها , وتعكس عدم كفاءة المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة

في جانب زيادة الارباح عبر خفض التكاليف .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (28) هامش صافي الدخل (P₄) للمصارف الاماراتية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.3652	0.3259	0.3333	0.3349	0.3026	0.3026	0.2947	0.2463	0.4342	0.4543	0.6232	1
0.2492	0.3359	0.3177	0.2743	0.2678	0.2484	0.0223	0.2795	0.2662	0.2421	0.2374	2
0.3087	0.4402	0.3248	0.2371	0.2110	0.1725	0.2369	0.3120	0.4130	0.3447	0.3944	3
0.1032	0.1912	0.0617	0.0603	-0.384	0.0359	0.0861	0.2671	0.2480	0.2120	0.2546	4
0.2566	0.3233	0.2594	0.2267	0.099	0.1899	0.1600	0.2762	0.3404	0.3133	0.3774	المتوسط

يتضح من الجدول (28) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.256) وان هناك مصرفين من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلا أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف الأول اذ بلغ (0.365) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الرابع وبلغ (0.103) .

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.256)، ونلاحظ الانخفاض في هذه النسبة يبدأ من عام 2009 إلى عام 2012 ، والسبب في ذلك يرجع إلى الازمة العالمية الكبرى 2007-2008 ، والتي اثرت بشكل كبير على مجمل القطاع المالي العالمي وتحديداً المصارف .وتشير هذه النسبة أو المؤشر على مقدرة المصارف الاسلامية الاماراتية على خفض التكاليف وكفاءتها في هذا الجانب لتحقيق زيادة ملموسة في الارباح .

ج-المصارف الاردنية

جدول (29) هامش صافي الدخل (P₄) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.274	0.2712	0.2715	0.2487	0.2546	0.2851	0.2785	0.3435	0.3034	0.2245	0.2656	1
0.308	0.2989	0.3178	0.2809	0.3501	0.2976	0.166	0.3332	0.4589	0.3883	0.1959	2
0.291	0.2851	0.2947	0.2648	0.3024	0.291	0.222	0.3383	0.3811	0.3064	0.2307	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (29) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.291)، وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الثاني، وهذا يعني بان هذا المصرف له الكفاءة في خفض النفقات والتكاليف التي يتحملها المصرف ، وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.291) .

5- معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P₅)

ان لهذا المؤشر اهمية كبيرة في قياس قدرة المصرف على توليد العوائد من توظيف الموارد المالية المتاحة في تمويل الموجودات، وتتمثل الموارد المتاحة بحقوق الملكية والودائع . وان ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى كفاءة الادارة في استخدام الموارد ، اما انخفاضه فيدل على ان الموارد المالية تزداد بمعدل اعلى من معدل زيادة صافي الارباح .

أ-المصارف العراقية

جدول (30) نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P₅) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.022	0.0191	0.0780	0.0766	0.0417	0.0012	0.0073	-0.0039	0.0003	-0.005	0.0111	1
0.032	0.0702	0.0657	0.0675	0.0329	0.0265	-0.0077	0.0256	-0.0171			2
0.042	0.0251	0.0326	0.0493	0.0914	0.1217	0.2146	0.0433	-0.2359			3
0.012	0.0055	0.0225	0.0244	0.0267	0.0355	0.0421	0.0169	0.0157	-0.073		4
0.036	0.0452	0.0431	0.0415	0.0510	0.0234	0.0469	0.0570	0.0537	0.0061	-0.0021	5
0.025	0.0330	0.0484	0.0518	0.0487	0.0417	0.0606	0.0277	0.0366	0.024	0.0045	المتوسط

يتضح من الجدول (30) بان المتوسط العام لنسبة معدل العائد إلى الاموال المتاحة للمصارف العراقية بلغ (0.025) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل خمسة مصارف تجاوزت هذه النسبة , اي ان ادارات هذه المصارف الاسلامية لديها الكفاءة اللازمة لاستخدام الموارد لغرض تحقيق الارباح.

اما سنوات الدراسة , هناك سبع سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.025) وتمتد هذه السنوات السبع من 2008 إلى 2014 .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (31) نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P₅) للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0226	0.0196	0.0186	0.0172	0.0169	0.0180	0.0184	0.0175	0.0327	0.0307	0.036	1
0.0166	0.0177	0.0163	0.0162	0.0181	0.0158	0.0014	0.0197	0.0219	0.0215	0.017	2
0.0213	0.0254	0.0180	0.0154	0.0140	0.0109	0.0165	0.0229	0.0331	0.0278	0.028	3
0.005	0.0101	0.0042	0.0021	-0.0228	0.0021	0.0058	0.0188	0.0156	0.0117	0.011	4
0.0166	0.0182	0.0143	0.0127	0.0065	0.0117	0.0105	0.0197	0.0258	0.0229	0.023	المتوسط

يتضح من الجدول (31) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.0166) وان هناك مصرفين من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلا أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وهما المصرف الأول والثالث , وهذا يعكس الكفاءة العالية في ادارات هذين المصرفين في استخدام الموارد لتحقيق الأرباح. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.0166), ونلاحظ الانخفاض في هذه النسبة يبدأ من عام 2009 إلى عام 2013 , بسبب تاثير الازمة المالية العالمية.

ج-المصارف الاردنية

جدول (32) نسبة معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P₅) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0120	0.0120	0.0130	0.0114	0.0092	0.0104	0.0118	0.0172	0.0125	0.0114	0.0111	1
0.0093	0.0081	0.0109	0.0089	0.0089	0.0064	0.0026	0.0085	0.0162	0.0131	0.0090	2
0.0106	0.0101	0.0120	0.0101	0.0090	0.0084	0.0072	0.0128	0.0143	0.0123	0.0100	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (32) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.0106), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الثاني , هذا يبين الكفاءة في ادارة المصرف على استخدام الموارد المتاحة لغرض تحقيق الأرباح , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك اربع سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.0106) .

6- مضاعف الرافعة المالية (P₆)

يبين مؤشر مضاعف الرافعة المالية قدرة ادارات المصارف على اتخاذ القرارات المالية التي تتعلق باستخدام القروض في هيكلها المالي، أي ما يعرف بالاصطلاح المصرفي التمويل بالديون، مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية. وتتعرض المصارف في الوقت نفسه إلى مخاطرة مالية، تزداد مع كل إضافة في نسبة الاقتراض، ما يجعل المصارف غير قادرة على تلبية التزاماتها المتعلقة بدفع الفائدة وغيرها من المتعلقات المصرفية .

أ-المصارف العراقية

جدول (33) الموجودات إلى حق الملكية (P6) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1.904	1.786	1.965	2.129	2.703	1.550	1.689	2.146	1.775	1.717	1.579	1
1.712	1.971	2.185	2.768	2.241	1.454	1.016	1.005	1.052			2
2.707	1.812	1.807	2.853	2.868	3.111	2.755	3.478	2.975			3
2.740	2.332	2.533	3.243	4.763	3.685	2.835	2.232	1.768	1.271		4
2.870	2.286	2.525	2.645	3.206	3.716	4.554	3.786	2.312	2.452	1.216	5
2.387	2.038	2.203	2.727	3.156	2.703	2.570	2.529	1.976	1.813	1.397	المتوسط

يتضح من الجدول (33) بان المتوسط العام لنسبة الموجودات إلى حق الملكية للمصارف العراقية بلغ (2.387) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل خمسة تجاوزت هذه النسبة , اي ان هذه المصارف الثلاثة اعتمدت على التمويل بالديون لغرض تعظيم معدل العائد على حق الملكية .

اما سنوات الدراسة , هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (2.387) تمتد هذه السنوات من 2008 إلى 2012.

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (34) الموجودات إلى حق الملكية (P6) للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
4.094	5.669	4.791	4.121	4.024	3.833	3.746	3.732	4.888	3.622	2.515	1
9.112	8.181	7.924	6.770	8.672	9.278	8.969	9.085	8.124	13.103	11.011	2
8.575	6.996	6.932	9.030	8.904	8.562	9.387	9.526	7.909	7.301	11.199	3
10.712	9.531	9.565	14.450	8.669	11.187	8.802	15.770	12.719	10.843	5.581	4
8.123	7.594	7.303	8.593	7.567	8.215	7.726	9.528	8.410	8.717	7.576	المتوسط

يتضح من الجدول (34) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (8.123) وان هناك ثلاث مصارف من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والثالث والرابع , هذا يعني ان هذه المصارف اعتمدت على التمويل بالديون لغرض تعظيم معدل العائد على حق الملكية. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (8.123).

ج-المصارف الاردنية

جدول (35) الموجودات إلى حق الملكية (P6) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
14.194	12.595	12.846	13.218	14.009	13.449	12.345	11.480	14.426	14.969	22.599	1
10.005	12.023	11.501	11.630	12.508	9.112	8.8501	9.828	8.017	9.148	7.383	2
12.097	12.309	12.173	12.424	13.259	11.280	10.597	10.654	11.222	12.059	14.991	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (35) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (12.097), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف

الأول , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (12.097) وتمتد هذه السنوات من 2006 إلى 2010.

7- القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتوقع من الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد والتي حصل عليها المصرف من جميع اطراف التمويل والاستثمار .

ب-المصارف العراقية

جدول (36) القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2.138	1.81	7.33	7.15	4.11	0.12	0.71	-0.39	0.04	- 0.58	1.08	1
3.225	6.60	6.34	6.55	3.25	2.62	-1.39	4.20	-2.37			2
4.34	2.08	2.98	3.33	7.01	7.37	17.78	3.28	-9.11			3
0.99	0.41	2.11	2.24	2.29	2.21	3.88	1.67	1.51	- 7.34		4
3.319	4.18	3.97	3.88	4.28	2.18	4.39	5.28	4.74	0.50	-0.21	5
2.8024	3.016	4.546	4.63	4.188	2.9	5.074	2.808	1.038	2.47	0.435	المتوسط

يتضح من الجدول (36) بأن المتوسط العام لنسبة الموجودات إلى حق الملكية للمصارف العراقية بلغ (2.8024) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل خمسة تجاوزت هذه النسبة , وان المتوقع من عوائد الاستثمارات لهذه المصارف الثلاثة يكون اكبر من باقي المصارف العراقية الاسلامية الاخرى عينة الدراسة . اما سنوات الدراسة , هناك سبع سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (2.8024) تمتد هذه السنوات من 2008 إلى

.2014

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (37) القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1.94	1.45	1.41	1.49	1.42	1.60	1.63	1.49	2.77	2.63	3.51	1
1.394	1.56	1.41	1.40	1.55	1.36	0.12	1.66	1.75	1.58	1.55	2
1.847	2.26	1.52	1.25	1.17	0.90	1.44	2.03	2.98	2.45	2.47	3
0.514	0.85	0.35	0.22	-2.09	0.18	0.52	1.52	1.41	1.12	1.06	4
1.423	1.53	1.172 5	1.09	0.512 5	1.01	0.927	1.67 5	2.227	1.945	2.147	المتوسط

يتضح من الجدول (37) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (1.423) وان هناك مصرفين من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلا أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالأول والثالث. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (1.423) ونلاحظ الانخفاض في هذه النسبة بدءاً من عام 2009 إلى عام 2013 , بسبب تاثير الازمة المالية العالمية.

ج-المصارف الاردنية

جدول (38) القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1.209	1.27	1.37	1.21	0.98	1.12	1.28	1.90	1.19	0.90	0.87	1
0.969	0.85	1.17	0.98	0.94	0.62	0.25	0.72	1.83	1.39	0.94	2
1.089	1.06	1.27	1.095	0.96	0.87	0.765	1.31	1.51	1.145	0.905	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (38) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (1.089), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الأول , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (1.089) وتمتد هذه السنوات من 2006 إلى 2010.

8- مؤشر الربحية الكلي

وهي نتاج لاجمالي المؤشرات انفة الذكر , وعند تحليل مؤشراتها عبر الجداول الخاصة بكل نسبة , تم ايجاد الآتي :

أ- المصارف العراقية

جدول (39) مؤشر الربحية الكلية للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.960	0.979	2.383	2.486	2.065	0.245	0.387	0.234	0.261	0.128	0.435	1
0.779	1.381	1.376	1.499	0.862	0.669	-0.136	0.835	-0.254			2
1.038	0.631	0.782	1.010	1.585	1.680	3.183	1.025	-1.592			3
0.543	0.410	0.721	0.853	1.110	0.928	1.063	0.609	0.512	-1.324		4
0.977	1.041	1.057	1.056	1.192	0.922	1.418	1.440	1.105	0.435	0.105	5
0.859	0.888	1.264	1.381	1.363	0.889	1.183	0.829	0.006	0.253	0.270	المتوسط

يتضح من الجدول (39) بان المتوسط العام لهذا المؤشر للمصارف العراقية بلغ (0.8598) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة .اما سنوات الدراسة , هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.8598) وتمتد هذه السنوات من 2009 إلى 2014.

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (40)

مؤشر الربحية الكلية للمصارف الاماراتية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.935	1.083	0.951	0.866	0.837	0.836	0.827	0.797	1.190	0.986	0.981	1
1.561	1.465	1.401	1.227	1.525	1.580	1.303	1.604	1.478	2.170	1.860	2
1.564	1.419	1.276	1.525	1.490	1.392	1.606	1.733	1.662	1.480	2.060	3
1.630	1.526	1.431	2.109	0.849	1.632	1.353	2.550	2.086	1.761	0.998	4
1.423	1.373	1.265	1.432	1.175	1.360	1.272	1.671	1.604	1.599	1.475	المتوسط

يتضح من الجدول (40) بان المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر بلغت (1.423) وان هناك

ثلاثة مصارف من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط

العام للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والثالث والرابع. اما بخصوص سنوات الدراسة

فوجد ان هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات

. (1.423)

ج-المصارف الاردنية :

جدول (41) مؤشر الربحية الكلية للمصارف الاردنية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2.268	2.047	2.100	2.124	2.201	2.148	2.014	1.999	2.3042	2.323	3.423	1
1.629	1.900	1.879	1.861	1.992	1.443	1.328	1.568	1.5008	1.585	1.231	2
1.948	1.973	1.990	1.993	2.096	1.795	1.671	1.783	1.9025	1.954	2.327	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (41) ان المتوسط العام لهذا المؤشر للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (1.948), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الأول , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (1.948).

ثانياً: نسب السيولة

1- الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1)

يذهب هذا المؤشر إلى قياس مستوى السيولة من حيث الودائع الأساسية إلى إجمالي التمويل المصرفي . فتشير مستويات السيولة المرتفعة إلى قدرة المصرف على الايفاء بمتطلبات الزبائن سيكون لدى المصرف حق الوصول إلى مصادر موثوقة وكافية من الأموال لتلبية حاجات السيولة الحالية والمتوقعة, مما ينعكس ايجاباً في درجة موثوقية المصرف لدى الزبائن.

أ-المصارف العراقية

جدول (42) نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف العراقية (%)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.4231	0.3881	0.4306	0.4631	0.6137	0.3175	0.3672	0.5058	0.4260	0.3848	0.3341	1
0.5345	0.4329	0.5071	0.6082	0.5406	0.3002	0.8088	0.6435	0.4343			2
0.3304	0.2736	0.3585	0.3230	0.4185	0.2836	0.4655	0.4704	0.0500			3
0.4643	0.3180	0.5410	0.6100	0.6447	0.3495	0.5690	0.5383	0.3949	0.2132		4
0.5141	0.4871	0.5236	0.5570	0.5262	0.6612	0.7147	0.6613	0.4501	0.4109	0.1488	5
0.4533	0.3800	0.4722	0.5123	0.5487	0.3824	0.5850	0.5639	0.3511	0.3363	0.2415	المتوسط

يتضح من الجدول (42) بان المتوسط العام لهذه النسبة للمصارف العراقية بلغ (0.453) وان

هناك ثلاثة مصارف من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة . اما سنوات

الدراسة , هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للملاحظات (0.453) . وتشير هذه النسبة إلى مستوى السيولة المرتفعة للمصارف الاسلامية العراقية قدر تعلق الامر بالودائع الاساسية إلى اجمالي التمويل المصرفي .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (43) نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف الاماراتية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.5913	0.5609	0.5476	0.6188	0.5864	0.6226	0.6172	0.5837	0.6410	0.5783	0.5562	1
0.7324	0.7575	0.7320	0.7158	0.7422	0.7509	0.7524	0.7320	0.6727	0.6564	0.8125	2
0.7396	0.7453	0.6978	0.7004	0.7167	0.7038	0.7614	0.7812	0.7725	0.7407	0.7765	3
0.7897	0.7327	0.7265	0.9573	0.7971	0.7397	0.7678	0.7417	0.8204	0.8636	0.7500	4
0.7133	0.6991	0.6760	0.7481	0.7106	0.7043	0.7247	0.7096	0.7266	0.7098	0.7238	المتوسط

يتضح من الجدول (34) بان المتوسط العام لملاحظات هذه النسبة بلغت (0.713) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والثالث والرابع. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك اربع سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات (0.713) .

ج-المصارف الاردنية :

جدول (44) نسبة الودائع الاساسية إلى الارصدة أو التمويل الكلي (L1) للمصارف الاردنية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.9260	0.9763	0.9721	0.9773	0.9861	0.9959	1.0020	1.0180	0.8792	0.7164	0.736	1
0.9182	0.9583	0.9809	1.0120	0.978	0.8486	0.8217	0.7349	1.0028	0.9435	0.9007	2
0.9221	0.9673	0.9765	0.9947	0.9825	0.9222	0.9119	0.8764	0.9410	0.8299	0.8187	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (44) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.922), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الأول , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.922).

2- الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L₂)

ان هذا المؤشر من مؤشرات السيولة المهمة اذ ياخذ بالاعتبار الموجودات والمطلوبات قصيرة الاجل, ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال جمع الموجودات التي تستحق خلال سنة واحدة مقسمة على جميع المطلوبات مع المدة نفسها من الاستحقاق. ويوفر هذا المؤشر المدى الذي يمكن للمصارف من تلبية سحب الاموال القصيرة الامد دون مواجهة مشاكل السيولة , وان ارتفاعها يعد مؤشر ايجابي بالنسبة للمصرف المعني .

أ-المصارف العراقية

جدول (45) نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L₂) للمصارف العراقية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2.0366	2.1810	1.9622	1.7987	1.5171	2.6033	2.2971	1.5402	2.0084	2.090	2.3678	1
3.5943	2.0068	1.8247	1.5567	1.7804	3.0603	5.1529	6.3649	7.0074			2
1.7469	1.9871	1.9909	1.4042	1.4145	1.3304	1.4929	1.3332	3.0218			3
1.7018	1.5910	1.5036	1.3402	1.1578	1.2290	1.3948	1.6783	1.8857	3.5361		4
1.7836	1.6974	1.5976	0.7296	1.4579	1.3062	1.2124	1.2898	1.6272	1.6179	5.2997	5
2.2516	1.8927	1.7758	1.3659	1.4655	1.9058	2.3100	2.4413	3.110	2.4148	3.833	المتوسط

يتضح من الجدول (45) بان المتوسط العام لهذه النسبة للمصارف العراقية بلغ (2.251) وان هناك مصرفاً واحداً فقط من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة وهو المصرف

الثاني .اما سنوات الدراسة , هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (2.251) .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (46) نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L2) للمصارف الاماراتية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
1.2611	1.1301	1.1840	1.2303	1.2387	1.2571	1.2716	1.2682	1.1552	1.2548	1.6209	1
1.0889	1.0833	1.0952	1.1302	1.0856	1.0842	1.0774	1.0751	1.1091	1.0647	1.0840	2
1.0686	1.1131	1.1118	1.0835	1.0813	1.1012	1.0906	0.9724	0.9718	1.1047	1.0559	3
1.0659	1.0988	1.0998	1.0654	1.1077	1.0847	1.1105	1.0430	1.0385	0.8347	1.1761	4
1.1211	1.1063	1.1227	1.1273	1.1283	1.1318	1.1375	1.0897	1.0686	1.0647	1.234	المتوسط

يتضح من الجدول (46) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (1.1211) وان هناك مصرفاً واحداً فقط من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وهو المصارف الأول. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك ستة سنوات من اصل عشرة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (1.1211) .

ج-المصارف الاردنية :

جدول (47) نسبة الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L2) للمصارف الاردنية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.0032	0.0031	0.0031	0.0032	0.0032	0.0032	0.0032	0.0030	0.0031	0.0034	0.0035	1
2.4813	2.5539	2.5280	2.5157	2.7605	2.5909	2.4772	1.9535	2.5906	2.7844	2.0580	2
1.2422	1.2785	1.2655	1.2595	1.3819	1.2971	1.2402	0.9783	1.2969	1.3939	1.0307	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (47) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (1.2422), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين من اصل مصرفين قد تجاوز هذه

النسبة وهو المصرف الثاني ، وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك سبعة سنوات من اصل عشرة سجلت اعلى من المتوسط العام للملاحظات (1.2422).

3- الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L₃)

يعد هذا المؤشر شبيه بالمؤشر السابق الا ان نقطة الفرق هو ان المؤشر السابق يأخذ فقط التمويل القصير الامد بما يتناسب ومدة الاستحقاق للموجودات (السائلة) ، في حين ان المؤشر الاخير يأخذ جميع المطلوبات بمختلف مدة الاستحقاق والهدف منه لمعرفة امكانية المصرف من تمويل موجوداته السائلة بمصادر لا تعتمد فقط على الامد القصير فحسب وانما يمتاز بالتنوع لتحاكي تقييد المصرف في ذلك الجانب .

أ- المصارف العراقية

جدول (48) نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف العراقية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.9138	0.96	0.963	0.954	0.956	0.9247	0.9371	0.8227	0.8793	0.8730	0.8684	1
0.9448	0.989	0.9898	0.9943	0.9861	0.9566	0.9054	0.8819	0.8552			2
0.8647	0.890	0.8895	0.9121	0.9213	0.9013	0.9048	0.7486	0.7492			3
0.8823	0.908	0.9100	0.9269	0.9148	0.8955	0.9029	0.9265	0.8001	0.7550		4
0.8919	0.955	0.9651	0.4538	0.8708	0.9547	0.9462	0.9491	0.9235	0.9582	0.9430	5
0.8995	0.768	0.7701	0.6765	0.7577	0.9266	0.9193	0.8658	0.8415	0.8621	0.9057	المتوسط

يتضح من الجدول (48) بان المتوسط العام لهذه النسبة للمصارف العراقية بلغ (0.8995) وان هناك مصرفين من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة .اما سنوات الدراسة ، هناك ثلاث سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للملاحظات (0.8995) وتمتد هذه السنوات من 2005 الى 2010 .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (49) نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف الاماراتية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.9323	0.9308	0.9368	0.9318	0.9309	0.9291	0.9321	0.9287	0.9189	0.9084	0.9760	1
0.9654	0.9508	0.9564	0.9633	0.9604	0.9673	0.9573	0.9568	0.9725	0.9835	0.9856	2
0.9662	0.9540	0.9515	0.9904	0.9599	0.9726	0.9744	0.9724	0.9718	0.9534	0.9616	3
0.9632	0.9835	0.9848	0.9904	1.0447	0.9877	0.9843	0.9769	0.9569	0.7577	0.9654	4
0.9568	0.954	0.957	0.969	0.974	0.9642	0.9620	0.958	0.955	0.9008	0.9721	المتوسط

يتضح من الجدول (49) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.9568) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والثالث والرابع. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك سبع سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.9568) .

ج-المصارف الاردنية :

جدول (50) نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L3) للمصارف الاردنية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.000915	0.00097	0.00097	0.00097	0.00098	0.0009	0.00098	0.0009	0.0008	0.0007	0.0007	1
0.978286	0.98277	0.97920	0.97994	0.97544	0.9823	0.98245	0.9841	0.9768	0.9759	0.9637	2
0.489600	0.49187	0.49008	0.49045	0.48821	0.4916	0.49171	0.4925	0.4888	0.4883	0.4822	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (50) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.4896), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف الثاني , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.4896).

4- نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4)

تقيس نسبة الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) إلى مجموع الموجودات قدرة المصرف التمويلية في تلبية التزاماتها سواء أكانت من الموجودات (الموجودات الثابتة) والمطلوبات (الودائع وغيرها) من دون الحاجة إلى تحمل كلف التمويل الناتجة عن الاقتراض من الجهات الأخرى .

أ-المصارف العراقية

جدول (51) نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4)

للمصارف العراقية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.568	0.0960	0.0963	0.0954	0.0956	0.9247	0.9371	0.8227	0.8793	0.8730	0.8684	1
0.944	0.9891	0.9898	0.9943	0.9861	0.9566	0.9054	0.8819	0.8552			2
0.864	0.8908	0.8895	0.9121	0.9213	0.9013	0.9048	0.7486	0.7492			3
0.882	0.9088	0.9100	0.9269	0.9148	0.8955	0.9029	0.9265	0.8001	0.7550		4
0.891	0.9550	0.9651	0.453	0.8708	0.9547	0.9462	0.9491	0.9235	0.9582	0.9430	5
0.830	0.7680	0.7701	0.6765	0.757	0.9266	0.9193	0.8658	0.841	0.862	0.9057	المتوسط

يتضح من الجدول (51) بان المتوسط العام لهذه النسبة للمصارف العراقية بلغ (0.8305) وان

هناك اربعة مصارف من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة من اصل خمسة

مصارف .اما سنوات الدراسة , هناك ست سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط

العام للمشاهدات (0.8305) وتمتد هذه السنوات من 2005 الى 2010 .

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (52) نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات)
للمصارف الاماراتية (L4)

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.9323	0.9308	0.9368	0.9318	0.9309	0.9291	0.9321	0.9287	0.9189	0.9084	0.976	1
0.9654	0.9508	0.9564	0.9633	0.9604	0.9673	0.9573	0.9568	0.9725	0.9835	0.985	2
0.9662	0.9540	0.9515	0.9904	0.9599	0.9726	0.9744	0.9724	0.9718	0.9534	0.961	3
0.9632	0.9835	0.9848	0.9904	1.0447	0.9877	0.9843	0.9769	0.9569	0.7577	0.965	4
0.9568	0.9548	0.9574	0.9690	0.9740	0.9642	0.9620	0.9587	0.9550	0.9008	0.972	المتوسط

يتضح من الجدول (52) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.9568) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والثالث والرابع. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك سبع سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.9568) .

ج-المصارف الاردنية :

جدول (53) نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L4)
للمصارف الاردنية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.00091	0.00097	0.00097	0.00097	0.00098	0.00098	0.00098	0.00099	0.00082	0.00076	0.0007	1
0.9782	0.9827	0.9792	0.9799	0.9754	0.9823	0.9824	0.9841	0.9768	0.9759	0.963	2
0.4896	0.4918	0.4900	0.4904	0.4882	0.4916	0.4917	0.4925	0.4888	0.4883	0.482	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (53) ان المتوسط العام للمصارف الاردنية الاسلامية قد بلغ (0.4896), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف

الثاني , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك ستة سنوات من اصل عشرة سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.4896).

5- مؤشر السيولة الكلي

وهي نتاج لاجمالي المؤشرات انفة الذكر , وعند تحليل مؤشراتها عبر الجداول الخاصة بكل نسبة , تم ايجاد الآتي :

أ-المصارف العراقية

جدول (54)

مؤشر السيولة الكلية للمصارف العراقية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.899	0.690	0.646	0.613	0.580	1.192	1.134	0.922	1.048	1.055	1.1097	1
1.504	1.104	1.077	1.038	1.073	1.318	1.943	2.193	2.288			2
0.951	1.010	1.032	0.887	0.918	0.854	0.942	0.825	1.142			3
0.982	0.931	0.966	0.951	0.908	0.842	0.942	1.017	0.970	1.314		4
1.020	1.023	1.012	0.548	0.931	0.969	0.954	0.962	0.981	0.986	1.8336	5
1.071	0.952	0.947	0.807	0.882	1.035	1.183	1.184	1.286	1.118	1.471	المتوسط

يتضح من الجدول (54) بان المتوسط العام لهذا المؤشر للمصارف العراقية بلغ (1.0717) وان هناك مصرفاً واحداً وهو المصرف الثاني من اصل خمسة مصارف اسلامية تجاوزت هذه النسبة. اما سنوات الدراسة , هناك خمس سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات (1.0717).

ب-المصارف الاماراتية :

جدول (55) مؤشر السيولة الكلية للمصارف الاماراتية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.929	0.888	0.9013	0.9282	0.9217	0.9344	0.9383	0.927	0.908	0.912	1.032	1
0.938	0.935	0.9350	0.9432	0.9371	0.9424	0.9361	0.930	0.931	0.922	0.966	2
0.935	0.941	0.9281	0.9412	0.9294	0.9375	0.9502	0.924	0.922	0.938	0.938	3
0.945	0.949	0.9490	1.0009	0.9986	0.9499	0.9617	0.934	0.943	0.803	0.964	4
0.937	0.928	0.9284	0.9533	0.9467	0.9411	0.9466	0.929	0.926	0.894	0.975	المتوسط

يتضح من الجدول (55) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذا المؤشر بلغت (0.937) وان هناك

مصرفين من اصل (4) مصارف عينة الدراسة في الامارات سجلت أعلى من المتوسط العام

للمشاهدات وتتمثل هذه المصارف بالثاني والرابع. اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك

خمس سنوات من اصل عشر سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات (0.937) .

ج-المصارف الاردنية :

جدول (56) مؤشر السيولة الكلية للمصارف الاردنية

المتوسط	السنة										المصرف
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
0.2327	0.245	0.24	0.241	0.247	0.250	0.251	0.255	0.221	0.1803	0.185	1
1.3390	1.369	1.36	1.371	1.422	1.351	1.315	1.164	1.386	1.4199	1.221	2
0.7859	0.807	0.80	0.808	0.835	0.800	0.783	0.709	0.803	0.8001	0.703	المتوسط

يتبين من خلال الجدول (56) ان المتوسط العام لهذا المؤشر للمصارف الاردنية الاسلامية قد

بلغ (0.785), وان هنالك مصرفاً واحداً من اصل مصرفين قد تجاوز هذه النسبة وهو المصرف

الثاني , وبالنسبة لسنوات الدراسة نجد ان هناك سبع سنوات من اصل عشر سجلت اعلى من

المتوسط العام للمشاهدات (0.785).

ومما تقدم يمكن بيان مقارنة بسيطة بين مؤشرات الربحية الكلية والسيولة الكلية للمصارف

الاسلامية للدول عينة الدراسة (العراق والامارات والاردن) وكما في الجدول الآتي :

جدول (57) ترتيب دول العينة بحسب مؤشرات الربحية والسيولة الكليات

المرتبة	السيولة الكلي	المرتبة	الربحية الكلي	متوسطات المؤشرات الدول
الأول	1.0717	الثالث	0.8598	العراق
الثاني	0.937	الثاني	1.4231	الامارات
الثالث	0.7859	الأول	1.9489	الاردن

ومن خلال الجدول يتبين الآتي :

1- يبين مؤشر الربحية الكلي تأخر وتراجع المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع باقي

المصارف الاسلامية لدول الامارات والاردن , وهذا يرجع إلى الكثير من العوامل يقف

على رأسها انخفاض حجم الاستثمار نتيجة التخوف الكبير للقطاع المصرفي في العراق

عموما بسبب الأوضاع الامنية والاقتصادية وغيرها . فضلاً عن انخفاض الكفاءة

التشغيلية وعدم كفاءة الادارة المصرفية في جانب الرفع المالي .

2- يتبين من خلال مؤشر السيولة الكلية احتفاظ المصارف الاسلامية العراقية باعلى نسب

مما يدل على ضعف واضح في مجال استثمار الاموال وتشغيلها في أساليب الاستثمار

المصرفية الاسلامية الواسعة والمتنوعة مما سينعكس على الواقع الاقتصادي في البلد .

المبحث الثالث

قياس وتحليل متغيرات الربحية الكلية والسيولة الكلية في المصارف

الاسلامية عينة الدراسة

ترتكز عملية بناء النماذج القياسية على توصيف تلك النماذج وتحديد متغيراتها في جانبي النموذج بدقة , وتتمحور تلك المتغيرات حول النظريات والفرضيات وطبيعة الظاهرة قيد الدراسة. وفيما يتعلق بالدراسة قيد البحث تم اعتماد المتغيرات على وفق الآتي :

1- المتغيرات المستقلة

تم اختيار المتغيرات المستقلة الآتية لتمثل مؤشرات الربحية الكلية والسيولة في المصارف الاسلامية عينة الدراسة في الدول المختارة وهي:

- 1) مؤشر معدل العائد إلى الموجودات (P_1) : ويرمز له بالرمز X1
- 2) معدل العائد إلى حق الملكية (P_2) : ويرمز له بالرمز X2
- 3) معدل العائد إلى الودائع (P_3) : ويرمز له بالرمز X3
- 4) هامش صافي الدخل (P_4) : ويرمز له بالرمز X4
- 5) معدل العائد إلى الأموال المتاحة (P_5) : ويرمز له بالرمز X5
- 6) مضاعف الرافعة المالية (P_6) : ويرمز له بالرمز X6
- 7) القوة الايرادية للموارد المتاحة (P_7) : ويرمز له بالرمز X7
- 8) الودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي (L_1) : ويرمز له بالرمز X8
- 9) الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب (L_2) : ويرمز له بالرمز X9
- 10) الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية (L_3) : ويرمز له بالرمز X10
- 11) نسبة الاستثمار المؤقت (الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات) (L_4) : ويرمز له بالرمز X11

2- المتغيرات التابعة (المعتمدة)

تمثلت هذه المتغيرات بمؤشرات الربحية والسيولة الكلية في دول العينة وكما في السياق

الآتي :

- 1) مؤشر الربحية الكلية (Y_1) :
- 2) مؤشر السيولة الكلية (Y_2) :

واستناداً إلى توصيف النماذج القياسية وتحديد المتغيرات المستقلة الممثلة بمؤشرات الربحية والسيولة في المصارف الاسلامية لدول عينة الدراسة , تم صياغة عدد من النماذج القياسية وعلى النحو الآتي :

أ- النموذج الخاص بمؤشر الربحية المصرفية الكلية (Y1) .
ويعبر عنه في الصيغة الآتية :

$$Y1 = f (X1 , X2 , X3, X4, X5 , X6, X7)$$
$$Y 1 = \alpha + \beta1X1 + \beta2X2 + \beta3X3 + \beta4X4 + \beta5X5 + \beta6X6 + \beta7X7 + U_i$$

:Where

U_i = المتغير العشوائي.

(α, β) = معلمات النموذج.

ب- النموذج الخاص بمؤشر السيولة المصرفية (Y2)

ويعبر عنه في الصيغة الآتية :

$$Y2 = f (X8 , X8 , X9, X10, X11)$$
$$Y 2 = \alpha + \beta1X8 + \beta2X9 + \beta3X10 + \beta4X11 + U_i$$

ثانيا : قياس وتحليل انموذج الربحية الكلية

1- العراق :

بعد استخدام برنامج (SPSS) وبموجب طريقة (Stepwise) يتم ادخال المتغيرات السبعة واحد تلو الاخر إلى النموذج علما بان المتغير الداخل معرض للاستبعاد في الخطوات اللاحقة, اذا ثبت عدم معنوية بوجود المتغيرات الأخرى والجدول يبين المتغيرات المتضمنة في

النموذج والتي اثبت معنويتها وهي (X2 معدل العائد على حق الملكية و X7 القوة الايرادية للموارد المتاحة), والآتى يمثل بعض النتائج المتحصل عليها من المعادلة المقدره :

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Change Statistics					Durbin-Watson
				R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.977a	.954	.949	.954	166.892	1	8	.000	
2	.989b	.977	.971	.023	7.210	1	7	.031	1.795

الجدول أعلاه بين معامل الارتباط (R) الذي يقيس قوة ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع (Y) ومعامل التحديد (R2) الذي يقيس جودة توفيق النموذج للبيانات , وكل نموذج من هذه النماذج بدأ من الأول وإلى النموذج الأخير

ANOVA TAIBL						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.119	1	2.119	166.892	.000b
	Residual	.102	8	.013		
	Total	2.220	9			
2	Regression	2.170	2	1.085	151.827	.000c
	Residual	.050	7	.007		
	Total	2.220	9			

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	.016	.073		.223	.829			
	X2	12.747	.987	.977	12.919	.000	.977	.977	.977
2	(Constant)	.136	.070		1.930	.095			
	X2	20.535	2.993	1.574	6.860	.000	.977	.933	.389
	X7	-.199	.074	-.616	-2.685	.031	.909	-.712	-.152
	Residual	.050	7	.007					
	Total	2.220	9						

والجدول أعلاه يمثل جدول تحليل التباين لكل نموذج من النموذج النهائي وعند مقارنتها بالجدولية يكون معنوية النموذج من خلال القيمة المحتسبة وهي (151,827) , لقد كان المتغير (X2) اول المتغيرات الداخلة إلى النموذج لان له اكبر معامل ارتباط (0.977) مع المتغير المعتمد (y) ومن ثم اكبر قيمة لإحصائية (t) . ومن الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة P- (Value) المرافقة لإحصائية (t) تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05) ولهذا يسمح لـ (X2) الدخول إلى النموذج وعلية يصبح النموذج في الخطوة الأولى هو :

$$\hat{Y}_1 = 0.016 + 12.747X_2$$

وفي الخطوة الثانية تم ادخال المتغير الذي له معامل ارتباط (0.989) مع المتغير المعتمد (y) بثبات المتغير (X2) وهو المتغير (X7) ومن ثم اكبر قيمة لإحصائية (t) . ومن الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة (P-Value) المرافقة لإحصائية (t) تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05) ولهذا يسمح لـ (X2) الدخول إلى النموذج وعلية يصبح النموذج هو :

$$\hat{Y}_1 = 0.136 + 20.535X_2 - 0.199X_7$$

Excluded Variables								
Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics		
						Tolerance	VIF	Minimum Tolerance
1	X1	-.567-b	-1.441-	.193	-.478-	.033	30.682	.033
	X3	-.106-b	-1.478-	.183	-.488-	.966	1.035	.966
	X4	-.044-b	-.417-	.689	-.156-	.562	1.781	.562
	X5	-.191-b	-1.641-	.145	-.527-	.350	2.860	.350
	X6	.048b	.377	.717	.141	.402	2.488	.402
	X7	-.616-b	-2.685-	.031	-.712-	.061	16.347	.061
2	X1	-.103-c	-.246-	.814	-.100-	.021	47.249	.021
	X3	-.093-c	-1.874-	.110	-.608-	.959	1.043	.060
	X4	-.078-c	-1.025-	.345	-.386-	.548	1.826	.054
	X5	-.129-c	-1.376-	.218	-.490-	.323	3.097	.057
	X6	.008c	.078	.940	.032	.391	2.560	.050

أما فيما يخص الجدول أعلاه فإنه يتضمن المتغيرات الخارجة من كل خطوة من خطوات أسلوب الانحدار المتسلسلة (Stepwise) التي لم تثبت معنويتها لذلك تم استبعاده .

- اختبار افضل نموذج انحدار للربحية الكلية في العراق

ان احد أصعب مسائل تحليل الانحدار هي اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج. وتم استخدام طريقة (The stepwise Regression Procedure) التي تساعد في إيجاد افضل مجموعة من المتغيرات المستقلة وهذه الطريقة يفضل استخدامها مع الحاسب الالكتروني ؛ لأنها تحتاج إلى عمليات حسابية مطولة ولاسيما وجود عدد كبير من المتغيرات لاستخراج المعلومات , وتم استخدام برنامج (SPSS) وكان افضل نموذج هو الذي يجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية , والمتغيرات التي تكون ذات تأثير معنوي في (مؤشر الربحية

الكلية في المصارف العراقية) . اذ كان النموذج الثاني هو الأفضل وتشير الاختبارات الإحصائية إلى معنوية النموذج المنتخب بين المتغيرات (X2 معدل العائد على حق الملكية , و X7 القوة الايرادية للموارد المتاحة) وتأثيره الكبير على مؤشر الربحية الكلية . وسيتم عرض النموذج والتحليلات والتفسيرات للنموذج المنتخب وكما يأتي :

$\hat{Y}_1 = 0.036 + 20.535 X_2 - 0.199 X_7$		
T:	1.930	6.860
P-Value :	0.000	0.031
R² =	97.7%	R^{adj.} = 97.1%
F=	151.827	D.W= 1.795

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم

فان النموذج ذو انحدار معنوي

ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي ان هناك واحدا على الاقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر وانها معنوية . وهذا ما عززته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (151.827) بالمقارنة مع قيمتها الجدولية (4.74).

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (معدل العائد على حق الملكية والقوة الايرادية) في تكوين وتشكيل مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية العراقية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 98% تقريباً .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بان النموذج خالي من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson) والذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 1.792 . تكون منطقة قبول بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الانموذج .

$du < D.W < 4 - du$
$1.25 < 1.792 < 2.95$

مما يعني ان النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي , وكذلك من مشكلة تعدد الخطي اذ ان هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية . والجدول الاتي يوضح ذلك:

	X7	X2	المتغيرات المستقلة
ويمثل	16.347	16.347	VIF
اختبار	0.061	0.061	Tolerance

الاستقلالية بين المتغيرات التفسيرية , اذ نجد ان جميع قيم هذا المعامل اقل من (5) ومن ثم لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة . إذ إن معامل VIF هو مقلوب Tolerance وبالتالي يمكن القول ان من بين المتغيرات السبعة (مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة) هناك مؤشرين اثنين يؤثران بشكل كبير على مؤشر الربحية الكلية في تلك المصارف والمتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية والقوة الايرادية للموارد المتاحة

2- الامارات

بعد ان تم تقدير النماذج القياسية الخاصة بالمصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة تم الحصول على النتائج الآتية :

$$\hat{Y}_1 = 0.001 + 0.159 X_4 + 0.143 X_6 + 0.156 X_7$$

t :	0.04	3.292	65.87	20.25
P-Value :	0.000	0.000	0.000	0.017
$R^2 =$	99 %	$R^{adj.} =$	98%	
F=	163	D.W=	2.629	

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم فان النموذج ذو انحدار معنوي واضح.

ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي ان هناك واحدا على الاقل من معلمات النموذج تختلف عن الصفر

وانها معنوية . وهذا ما عززته قيمة (F) المحسوبة والبالغة (163) بالمقارنة مع قيمتها الجدولية (4.35).

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (X4 هامش صافي الربح , X6 معدل مضاعف الرافعة المالية , X7 القوة الايرادية للموارد المتاحة) في تكوين وتشكيل مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاماراتية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 99% تقريباً .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بأن النموذج خالٍ من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson) والذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 2.629. تكون منطقة قبول بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي . اي يعني ان النموذج لا يعاني مشكلة ارتباط ذاتي , وكذلك من مشكلة تعدد الخطي إذ إن هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية وبحسب الجدول ادناه .

المتغيرات المستقلة	X4	X6	X7
VIF	0.521	3.82	4.64
Tolerance	0.013	0.127	0.156

وبالـ

تالي يمكن القول ان من بين المتغيرات السبعة (مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة) هناك ثلاثة مؤشرات جزئية تؤثر بشكل كبير في تكوين والتأثير على مؤشر الربحية الكلية في تلك المصارف وتتمثل هذه المؤشرات بهامش صافي الدخل ومضاعف الرافعة المالية أضف إلى ذلك مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة .

بعد ان تم تقدير النماذج القياسية الخاصة بالمصارف الاسلامية الاردنية عينة الدراسة تم الحصول على النتائج الآتية :

Y1= -2.34 + 0.14 X1 + 25.5 X6 + 0.823 X7
t : -1.48 2.12 2.98 1.81
P-Value: 0.012 0.038 0.032
R² = 90 % R^{adj.} = 65%
F=3.62 D.W= 2.01

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم فان النموذج ذو انحدار معنوي , ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي ان هناك واحدا على الاقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر وانها معنوية .

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (X1 معدل العائد على الموجودات , X6 مضاعف الرافعة المالية , X7 القوة الايرادية للموارد المتاحة) في تكوين وتشكيل مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاردنية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 90% .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بأن النموذج خالٍ من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson) والذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 2.01. تكون منطقة عدم الحسم وبالتالي يمكن عدّ النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي , وكذلك خلوه من مشكلة التعدد الخطي إذ إن هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية وبحسب الجدول ادناه .

X7	X6	X1	المتغيرات المستقلة
2.81	2.11	0.588	VIF
0.032	0.033	0.012	Tolerance

لذا يمكن القول ان من بين المتغيرات السبعة (مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاردنية عينة الدراسة) هناك ثلاث مؤشرات جزئية تؤثر بشكل كبير في تكوين والتأثير على مؤشر الربحية الكلية في تلك المصارف وتتمثل هذه المؤشرات بمعدل العائد على الموجودات ومضاعف الرافعة المالية اضافة إلى مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة .

ومما سبق يمكن ملاحظة ان المصارف الاسلامية في دول العينة اشتركت جميعها في مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة بوصفه مؤشراً محورياً في التأثير على مؤشر الربحية الكلية وتكوينه في المصارف الاسلامية لدول العينة (العراق والامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية) , هذا من جانب .

ومن جانب اخر فإن هناك اهمية كبيرة لمؤشر مضاعف الرافعة المالية في التأثير على مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاماراتية والاردنية (اي قدرة ادارات المصارف على اتخاذ القرارات المالية قدر تعلق الامر باستخدام القروض في هيكلها المالي، او ما يطلق عليه التمويل بالديون ، مقارنة بحقوق الملكية) ، في مقابل ضعف هذا المؤشر على مستوى المصارف الاسلامية العراقية ، مما يدل على ضعف اداء المصارف العراقية في اتخاذ القرارات المالية لاستخدامات القروض في هيكلها المالي .

ثالثاً: قياس وتحليل نموذج السيولة الكلية

1- العراق

بعد ادخال البيانات الخاصة بمؤشرات السيولة في المصارف العراقية الاسلامية

عينة الدراسة , تم استخلاص النتائج الآتية :

$\hat{Y}_2 = 0.015 + 0.23 X_8 + 0.25 X_9 + 0.5 X_{10}$
t : 1.03 16.4 9.57 26.14
P-Value : 0.000 0.000 0.000
$R^2 = 99\%$ $R^{adj.} = 98\%$
F= 93.4 D.W= 2.093

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم فإن النموذج ذو انحدار معنوي كبير , ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي أن هناك واحدا على الاقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر وانها معنوية .

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (X8 الودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , X9 الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب, X10 الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية) في تكوين وتشكيل مؤشر السيولة الكلية في المصارف الاسلامية العراقية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 99% .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بان النموذج خالي من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson) الذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 2.093. تكون منطقة عدم الحسم وبالتالي يمكن عدّ النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي , وكذلك خلوه من مشكلة التعدد الخطي إذ ان هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية بحسب الجدول ادناه .

X10	X9	X8	المتغيرات المستقلة
1.727	2.654	1.735	VIF
0.031	0.029	0.019	Tolerance

وبالتالي يمكن القول ان من بين المتغيرات الاربعة (مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة) هناك ثلاث مؤشرات جزئية تؤثر بشكل كبير في تكوين والتأثير على مؤشر السيولة الكلية في تلك المصارف وتتمثل هذه المؤشرات بالودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , والموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب, والموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية .

2- الامارات

بعد ادخال البيانات الخاصة بمؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة , تم استخلاص النتائج الآتية :

$\hat{Y}_2 = - 0.021 + 0.184 X_8 + 0.3 X_9 + 0.51 X_{10}$			
t :	- 0.37	3.29	11.26
P-Value :	0.000	0.000	0.017
$R^2 =$	98 %	$R^{adj.} =$	97%
F=	164	D.W=	2.05

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) ولكل المتغيرات المستقلة وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم فان النموذج ذو انحدار معنوي كبير , ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي ان هناك واحدا على الاقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر وانها معنوية .

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (X8 الودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , X9 الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب, X10 الموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية) في تكوين وتشكيل مؤشر السيولة الكلية في المصارف الاسلامية الاماراتية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 98% .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بان النموذج خالٍ من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار دارين واتسن (Durbin-Watson) والذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 2.05. تكون منطقة عدم الحسم وبالتالي يمكن عدّ النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي , وكذلك خلوه من مشكلة التعدد الخطي إذ إن هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية وبحسب الجدول ادناه.

المتغيرات المستقلة	X8	X9	X10
VIF	0.735	1.83	2.76
Tolerance	0.021	0.042	0.027

وبالتالي يمكن القول ان من بين المتغيرات الاربعة (مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاماراتية عينة الدراسة) هناك ثلاثة مؤشرات جزئية تؤثر بشكل كبير في تكوين والتأثير على مؤشر السيولة الكلية في تلك المصارف وتتمثل هذه المؤشرات بالودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , والموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب, والموجودات السائلة إلى المطلوبات الكلية .

3- الاردن

بعد ادخال البيانات الخاصة بمؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاردنية عينة الدراسة , تم استخلاص النتائج الاتية :

$\hat{Y}_2 = 0.213 + 0.28 X_8 + 0.25 X_9$
t : 15.15 16.79 32.15
P-Value : 0.000 0.000
$R^2 = 99\%$ $R^{adj.} = 98\%$
F=112.3 D.W= 3.02

ان قيمة احتمال (P-Value) تساوي (0.000) ولكل المتغيرات المستقلة وهي اقل من مستوى (0.05) ومن ثم فان النموذج ذو انحدار معنوي كبير , ويتضح من جدول تحليل التباين ان الانموذج بصفة عامة ذو معنوية اي ان هناك واحدا على الاقل من معاملات النموذج تختلف عن الصفر وانها معنوية .

ويلاحظ على معامل التحديد ارتفاعاً كبيراً مما يدل على قيمة النموذج المختار وتفسير المتغيرات المستقلة (X8 الودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , X9 الموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب) في تكوين وتشكيل مؤشر السيولة الكلية في المصارف الاسلامية الاردنية , إذ بلغت قيمة معامل التحديد نحو 99% .

اما عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج فيمكن القول بان النموذج خالي من اي مشاكل قياسية وذلك بحسب اختبار داربن واتسن (Durbin-Watson) والذي يختبر النموذج في مجال مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وقد بلغت قيمة (D.W) 3.02 , وتكون ضمن منطقة عدم الحسم مما يمكن عدّ النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي , وكذلك خلوه من مشكلة التعدد الخطي إذ إن هناك استقلالية بين المتغيرات التفسيرية بحسب الجدول ادناه .

X9	X8	المتغيرات المستقلة
1.37	1.23	VIF
0.295	0.295	Tolerance

وبالتالي يمكن القول ان من بين المتغيرات الاربعة (مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاردنية عينة الدراسة) فأن هناك مؤشرين اثنين جزئية تؤثر بشكل كبير في تكوين والتأثير على مؤشر السيولة الكلية في تلك المصارف وتتمثل هذه المؤشرات بالودائع الاساسية إلى الارصدة او التمويل الكلي , والموجودات السائلة إلى الالتزامات تحت الطلب .

ويلاحظ مما تقدم ان هناك عدد من المؤشرات تؤثر كثيراً في مؤشر السيولة الكلي في المصارف الاسلامية للدول عينة الدراسة , وهذا يرجع بالدرجة الاساس إلى طبيعة عمل المصارف الاسلامية وانخفاض حجم المخاطرة فيها وفق الاساليب الاستثمارية المتبعة بالمقارنة مع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف التقليدية .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

5- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف العراقي, المصرف الوطني, مصرف إيلاف, مصرف دجلة والفرات , مصرف كوردستان) نحو (1.24% , 8.15% , -6% , 6.97% , 6.51%) على التوالي .

6- شهدت مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للسيولة في المصارف الاسلامية عينة الدراسة نحو (-5.35, 31.65, -26.87, -19.33, -11.84).

7- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية نحو (5.3, 2.12, 2.4, 1.86, 1.44).

8- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية العراقية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف نحو (7.5, - , 13.97, -10.57, 6.51) على التوالي .

9- التذبذب الحاصل في جميع مؤشرات تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية العراقية عينة الدراسة ترجع إلى أسباب متعددة من اهمها حداثة التجربة المصرفية الاسلامية في العراق , فضلاً عن المناخ الاقتصادي والمالي والسياسي والامن المتذبذب والمترددي في العراق خلال

مدة الدراسة (2005-2014) بالإضافة الى الاسباب المتعلقة بإدارة المصرف ومجلس ادارته وخططها واقتصار عملياتها على عمليات محدودة وعدم الخوض في الاستثمار وخدمة المجتمع وهو الهدف الاساسي للمصارف الاسلامية.

10- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (8.46, -2.92, -4.59, -5.49) على التوالي .

11- شهدت مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية نحو (5.13, 11.48, 2.99, 6.55) .

12- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية نحو (-8.46, 1.84, 0.6, -2.18) .

13- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية الاماراتية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (مصرف الشارقة, مصرف ابو ظبي, مصرف دبي, مصرف الامارات) نحو (6.05, 3.73, 5.24, -4.98) .

14- تعود الاسباب الحقيقية لتذبذب مؤشرات المصارف الاماراتية وحتى الاردنية إلى الازمات التي مرَّ بها القطاع المالي العالمي عموماً والمصرفي على وجه التحديد ولارتباط القطاع المصرفي الاماراتي والاردني بالقطاع المالي العالمي والتشابكات والانفتاح على المصارف العالمية , مما انعكس في سريان الازمات المالية والمصرفية إلى القطاع المصرفي

في بلدان العينة (الامارات والاردن) , ومن بين أوجه عدم الاستقرار والازمات هي الازمة المالية العالمية الاخيرة .

15- شهدت مؤشرات النمو في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني ,المصرف العربي الاسلامي) نحو (0.01, 4.99).

16- شهدت مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية (المصرف الاسلامي الاردني ,المصرف العربي الاسلامي) نحو (-0.33, -9.01).

17- شهدت مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية نحو (3.85, 7.01).

18- شهدت مؤشرات الامان في المصارف الاسلامية الاردنية تذبذباً في معدلات النمو الحاصلة فيها خلال مدة الدراسة اذ بلغت معدلات النمو للمصارف الاسلامية نحو (3.06, -5.34).

19- تتمثل مؤشرات العائد على حق الملكية (P2) ومؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) محوراً اساسياً في التأثير وتشكيل مؤشر الربحية الكلي في المصارف الاسلامية العراقية.

20- تتمثل مؤشرات هامش صافي الدخل (P4) و مؤشر مضاعف الرافعة المالية (P6) و مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) محوراً رئيساً في التأثير وتشكيل مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاماراتية.

- 21- تتمثل مؤشرات معدل العائد على الموجودات (P1) ومؤشر مضاعف الرافعة المالية (P6) إضافة إلى مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) محوراً رئيساً في التأثير وتشكيل مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاردنية.
- 22- يتصف مؤشر القوة الايرادية للموارد المتاحة (P7) بانه مؤشر محوري في التأثير على مؤشر الربحية الكلية وتكوينه في المصارف الاسلامية لدول العينة (العراق والامارات والاردن).
- 23- هناك اهمية كبيرة لمؤشر مضاعف الرافعة المالية (P6) في التأثير على مؤشر الربحية الكلية في المصارف الاسلامية الاماراتية والاردنية , في مقابل ضعف هذا المؤشر على مستوى المصارف الاسلامية العراقية , مما يدل على ضعف اداء المصارف العراقية في اتخاذ القرارات المالية لاستخدامات القروض في هيكلها المالي .
- 20 - ضعف مؤشر الربحية الكلي في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع مؤشرات الربحية الكلي في المصارف الاسلامية للامارات والاردن وذلك ما بينته نتائج القياس الخاصة بمؤشر الربحية الكلي , اذ جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بعد الاردن والامارات .
- 21 - ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمار في المصارف الاسلامية العراقية بالمقارنة مع المصارف الاسلامية في الامارات والاردن , اذ جاء العراق أولاً في نسب السيولة وبعد الامارات والاردن , مما يشير إلى ضعف مساهمة المصارف الاسلامية العراقية في الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية المنشودة .

ثانياً : التوصيات

في ضوء الاستنتاجات آنفة الذكر , فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات بهدف الإفادة منها و تتضمن ما يأتي :

1- وضع استراتيجيات مصرفية ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لرفع مستوى الاستقرار في مؤشرات الاداء المالي للمصارف الاسلامية العراقية للأبتعاد عن التذبذب والتباين في نمو مؤشرات الاداء المالي لتلك المصارف .

2- الإفادة من التجارب العربية والعالمية (مثل السعودية ومصر وباكستان وماليزيا وايران وغيرها من الدول) في مجال الصيرفة الاسلامية وتعشيق تفاصيل تلك التجارب في الواقع التطبيقي للمصارف الاسلامية العراقية بتحديات تتلاءم مع واقع البيئة الاستثمارية في العراق .

3- ضرورة زيادة قدرات ادارات المصارف الاسلامية العراقية في اتخاذ القرارات المالية في جانب استخدام القروض في هيكلها المالي , أي تمويل الاستثمار بالقروض مقارنة بحق الملكية , مما سينعكس في رفع مؤشر مضاعف الرافعة المالية في تكوين الربحية الكلية في المصارف الاسلامية العراقية .

4- ضرورة تفعيل الصيغ الاستثمارية وتنويعها في المصارف الاسلامية العراقية وتخفيض معدلات السيولة المصرفية المرتفعة (على ان لا تتعدى سقف الامان والضمان الموصي بها) , مما سينعكس ايجاباً على تفعيل الدور الاستثماري والتموي للمصارف الاسلامية في الاقتصاد العراقي , ويتأتى ذلك عبر الاستثمار الحقيقي للاساليب

الاستثمارية للمصارف الاسلامية مثل المرابحة والمشاركة والتأجير والاستصناع
والمزراعة وغيرها من صيغ التمويل في المصارف الاسلامية .

5- ضرورة تفعيل الدور الاستثماري للمصارف الاسلامية مما سينعكس ايجابا في رفع
معدلات نمو مؤشر الربحية في تلك المصارف , وذلك عبر عمليات الابداع والابتكار
للدوات الاستثمارية التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية من جهة وتتلاءم مع البيئة
الاستثمارية في الاقتصاد العراقي من جهة اخرى .

6- ضرورة رفع قدرات وقابليات الادارات المصرفية في المصارف الاسلامية العراقية بكل
مستوياتها الادارية والتشغيلية للنهوض بواقع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من
المصارف الاسلامية في العراق .

المصادر

أولاً : المصادر العربية

*القرآن الكريم .

• الكتب :

- 1- الحسني, فلاح حسن ; الدوري ,مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك- مدخل كمي واستراتيجي معاصر-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006 .
- 2- حسونة ,فيصل , " ادارة الموارد البشرية ",الطبعة الاولى , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان – الاردن,2011.
- 3- طالب,علاء ; الموسوي حيدر , فائز ,محمد , " إدارة المؤسسات المالية , مركز كربلاء للدراسات والبحوث, سلسلة الاصدارات العلمية , 2016.
- 4- فهد ,نصر حمود مزنان " اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ", الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان – الاردن ,2009.
- 5- الموسوي , حيدر يونس "المصارف الاسلامية :أداؤها المالي وآثارها في سوق الاوراق المالية" , الطبعة الاولى, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , عمان – الاردن,2011.

• الرسائل والاطاريح :

- 1- بركيبة, رتيبة, " تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)", رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-, 2014.
- 2- البعيجي , مؤيد محمد, " أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية -دراسة مقارنة مع المصارف التجارية لعينة من المصارف الأردنية للمدة

- (1996-2011) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2012.
- 3- بورقية, شوقي, "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة", اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير, جامعة فرحات عباس – سطيف , الجزائر 2011.
- 4- جعدي , شريفة, "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006 – 2012)", اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علم التسيير, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-, 2014.
- 5- الخالدي, حمد عبد الحسين راضي, تأثير الاليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة من – 2005 1992. اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, 2008.
- 6- خمقاني, ياسمينه, " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007-2012)", رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علم التسيير, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-, 2014.
- 7- عبد الحي, محمد عبد الحميد, " استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية", أطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى كلية الاقتصاد, جامعة حلب, 2014.
- 8- العليات , احمد عبد العفو, " الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية", رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة إلى كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, 2006.
- 9- الهاشمي , ليلي عبد الكريم محمد, " تقييم أداء المصارف كميأً ونوعياً دراسة في عينة من المصارف السعودية", رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل, 2008.
- 10- الياسري , ابراهيم جاسم, " اشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الاسلامية", رسالة ماجستير (منشورة) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة, 2009.

• البحوث والدراسات والدوريات :

- 1- حسان , بخيت & عبد الحميد , لخدومي, " قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي", بحث منشور مقدم الى الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, قسم العلوم الاقتصادية والقانونية , العدد 11, ص 43-50 , 2015.
- 2- خالص, صالح , تقيم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-واقع و تحديات, جامعة الشلف , يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 3- قريشي ,محمد جموعي , "تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية –خلال الفترة 1994-2000", مجلة الباحث, العدد 03 /2004.
- 4- المعماري , عبدالغفور حسن كنعان & المولى, حافظ جاسم عرب, " تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة(2002-2007) دراسة تحليلية ومقارنة , تنمية الرافدين العدد 99 مجلد 32كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل, ص ص 1-33 , 2010.
- 5- نعمة ,نغم حسين & نجم, رغد محمد , " المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي :الواقع والتحديات", مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , المجلد 12 العدد 2 , 2010.
- 6- الوطيفي ,كامل شكير , "أثر عدالة نظام تقييم الأداء في تحسين فاعلية الأداء التدريسي بحث ميداني في كلية التربية جامعة بابل " مجلة جامعة بابل /العلوم الانسانية /المجلد 14 /العدد 2 : 2007.

• التقارير والنشرات :

- 1- المصرف العراقي الاسلامي , التقارير السنوية (2005-2014)
- 2- المصرف الوطني الاسلامي , التقارير السنوية (2005-2014)
- 3- مصرف ايلاف الاسلامي , التقارير السنوية (2005-2014)

- 4- مصرف دجلة والفرات الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 5- مصرف كردستان الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 6- مصرف الشارقة الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 7- مصرف ابو ظبي الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 8- مصرف دبي الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 9- مصرف الامارات الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 10- المصرف الاسلامي الاردني , التقارير السنوية (2014- 2005)
- 11- المصرف العربي الاسلامي , التقارير السنوية (2014- 2005)

ثانياً:المصادر الأجنبية

• BOOK

- 1- Abdullah, Daud Vicary & Chee , Keon , " Islamic Finance: Understanding its Principles and Practices" , Opai Works Co.Ltd , Selangor, Malaysia, 2010 .
- 2- Abdul-Rahman , Yahia , " The Art of Islamic Banking and Finance: Tools and Techniques for Community- based banking " ,John Wiley & Sons, Inc. New Jersey., U.S.A.2010.
- 3- Ayoub, Sherif , " Derivatives in Islamic Finance: Examining the Market Risk Management Framework", series ed. ,servis filmsetting Ltd.,Cheshire , UK.,2014.

- 4- Bellalah , Mondher , " On Islamic Banking, Performance and Financial Innovations", first ed., cambridge scholars publishing, newcastle upon tyne,UK,2014.
- 5- Beseiso, Fouad H.," The Developing Role of Islamic Banking and Finance: From Local to Global Perspectives" first ed., Emerald Group Publishing Limited,Inc., Yorkshire, UK ,2014.
- 6- *Bessis, joel," Risk management in banking " ,3rd Ed.*, John Wiley & Sons, Inc. publication,2010.
- 7- **Boudhe, R. K , " Top of Form Bottom of Form Measuring Shareholder's Value Addition: Evidences From Indian Public Sector banks,"** first ed., **laxmi book publication, Maharashtra, India, 2015.**
- 8- Brigham, Eugene & Ehrhardt ,Michael , "Financial Management: Theory & Practice",14 th edition, Cengage Learning, south western U.S.A.2014.
- 9- Bychuk ,Oleg V.& Haughey ,Brian , " Hedging Market Exposures: Identifying and Managing Market Risks" , ,John Wiley & Sons, Inc. New Jersey., U.S.A.2011.
- 10- Coleman, Thomas S. , " Quantitative Risk Management: A Practical Guide to Financial Risk", first ed., wiley & sons Ltd., new jersey,U.S.A.,2015.
- 11- Greening ,hennie & Bratanovic ,Sonja B.," analyzing banking risk",3rd Ed.,thworld bank , Washington D.C. ,U.S.A ,2009.
- 12- Greuning ,Hennie van & Iqbal, Zamir , " Risk Analysis for Islamic Banks" , THE WORLD BANK Washington, D.C., product

- of the staff of the International Bank for Reconstruction and Development, *Washington, U.S.A. 2008*.
- 13- Griffeth, Bill ," CNBC Creating Wealth: An Investor's Guide to Decoding the Market ", first ed., wiley & sons Ltd., New York ,USA, 2001.
 - 14- Hasan, Zulkifli ," Shari'ah Governance in Islamic Banks", first ed., servis filmsetting Ltd.,Cheshire,UK,2012.
 - 15- Hassan, Kabir& Lewis, Mervyn," Handbook of Islamic Banking", Edward Elgar publishing ,inc., Northampton , USA., 2007.
 - 16- Howells, Peter & Bain, Keith," Financial Markets and Institutions" ,5th edition, prentice-Hall-Inc., London,UK, 2007.
 - 17- Hull, John C.," OPTIONS, FUTURES,AND OTHER DERIVATIVES ",8th edition, prentice-Hall-Inc., New York, U.S.A.2012.
 - 18- Iqbal, Munawar and Molyneux, Philip " Thirty Years of Islamic Banking : History, Performance and Prospects" Court Road, London , British ,2005.
 - 19- Kettell, Brian ," Case Studies in Islamic Banking and Finance", first ed., wiley & sons Ltd., west sussex ,UK, 2011.
 - 20- KOLB ,ROBERT W. & OVERDAHL, JAMES A. ," Financial Derivatives",3th edition, John Wiley & Sons, Inc. New Jersey., U.S.A.2003.
 - 21- Lindsey, Timothy ," Indonesia, Law and Society", 2nd ed., ISEAS Publishing , Hong Kong , China, 2008.

- 22- Madura , Jeff," Financial Institutions and Markets " *8th edition, The Thomson co., New York, U.S.A.2008.*
- 23- Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G.," Financial Markets and Institutions",7th edition, prentice-Hall-Inc., New York, U.S.A.2012.
- 24- Mone ,Edward M. & London, Manuel ,"Employee Engagement Through Effective Performance Management: A Practical guide for managers",Taylor and Francis Group,LLc., Kentucky, USA., 2010.
- 25- Nelson ,Debra & Quick, James," ORGB Organizational Behavior" student ed., cengage learning,Texas,USA.,2015.
- 26- Porter, Gary & Norton ,Curtis ," Using Financial Accounting Information: The Alternative to Debits and Credits", *9th edition* , Nelson education,Ltd.,Canada, 2015.
- 27- rai , Mamiko Yokoi," Financial Stability Issues: The Case of East Asia", first ed., Kluwer Law International , norwell , USA., 2002.
- 28- Ross, Peter S.& Hudgins, Sylvia C. ,"Bank Management & Financial Service", 6th ed., McGraw- Hill companies, Inc., *New York, U.S.A.*, 2005.
- 29- Ross, Peter S.& Hudgins, Sylvia C. ,"Bank Management & Financial Service", 8th ed., McGraw- Hill companies, Inc., *New York, U.S.A.*, 2010
- 30- Sherman, H. David & Zhu ,Joe," Service Productivity Management; Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)", Springer Science+Business Media, New York, USA, 2006.

- 31- Stern, Joel M.; Shiely , John S. & Ross, Irwin ," The EVA Challenge: Implementing Value-Added Change in an Organization", : John Wiley & Sons ,Inc. , New York, USA., 2005.
- 32- Stolz, Stéphanie M. ," Bank Capital and Risk-Taking: The Impact of Capital Regulation, Charter value ,and the business cycle ",Springer,Berlin ,Germany ,2007.
- 33- *Sudin Haron, W. Nursofiza," Islamic Finance and Banking System:Philosophies, Principles & Practices." Selangor, Malaysia. McGraw-Hill (Malaysia) Sdn. Bhd, 2009.*
- 34- Usmani, Muhammad Imran Ashraf ," Meezan Bank's Guide to Islamic Banking" FIRST EDITION , ISHAAT URDU BAZAR KARACHI , London,U.K. 2002.
- 35- Venanzi, Daniela ," Financial Performance Measures and Value Creation: the State of the Art", Springer Science & Business Media, *New York, U.S.A.2012.*
- 36- Whalley, Ian ," Creating Risk Capital: A Royalty Fund Solution to the Ownership and Financing of Enterprise", harriman house Ltd., Penns ,UK, 2011.
- 37- Wood, John C. & Wood, Michael C. ," Peter F. Drucker: Critical Evaluations in Business and Management",first ed., Taylor & Francis Group,New York, USA., 2005.
- 39- zopounidis ,constantin & galariotis, emilios ," Quantitative Financial Risk Management: Theory and Practice", first ed., wiley & sons Ltd., new jersey,U.S.A.,2015.

- **Journals and Periodicals and Research**

1. Ahmad, Mareyah Mohammad , " Are Islamic banks better immunized than Conventional banks in the current economic crisis?", 10th Global Conference on Business & Economics , ISBN : 978-0-9830452-1-2 , may 2010.
2. AHMED ,HABIB , " RISK MANAGEMENT ASSESSMENT SYSTEMS: AN APPLICATION TO ISLAMIC BANKS", Islamic Economic Studies, Volume 19 No. 1, 2007.
3. Ajlouni ,Moh'd M. & Omari , Hamed O. " PERFORMANCE EFFICIENCY OF THE JORDANIAN ISLAMIC BANKS USING DATA ENVELOPMENT ANALYSIS AND FINANCIAL RATIOS ANALYSIS ", Published research, Yarmouk University,2010.
4. Ashraf, Muhammad " Development and growth of Islamic banking in Pakistan " African Journal of Business Management,Vol. 7(32), pp. 3144-3151, 28 August, 2013.
5. Badreldin , Ahmed Mohamed , " Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios", German university in cairo, Faculty of Management Technology, Working Paper No. 16, October 2009.
6. Bashir, Abdel-Hameed M. Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of To Sudanese Banks. Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 2, May , 1999.
7. Benjelloun, Hicham , " Financial leverage and the channeling of resources: profit loss sharing under the framework of Islamic financial institutions" Banks and Bank Systems, Volume 5, Issue 4, 2010.
8. Buckova, V.& Reuse,S. "Basel III Global Liquidity Standards: Critical Discussion and Impact onto The European Banking

Sector", Financial Assets and Investing, Brno: Masaryk University, Neuveden, No.3, pp.7-18. 2011.

9. Burke, Javier Villar, " Assessing bank leverage through flows: an early warning tool of risk-taking ", *Paper published European Commission*, September 2014.
10. Čihák, Martin and Hesse, Heiko " Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis" International Monetary Fund , Working Paper WP/08/16 (2008).
11. Dusuki, Asyraf Wajdi , " *Understanding the Objectives of Islamic Banking: A Survey of Stakeholders' Perspectives* ", *Paper published in International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management; Vol.1, Issue 2. 2008.*
12. Elnahass, Marwa; Izzeldin, Marwan & Abdelsalam , Omneya "Loan loss provisions, bank valuations and discretion: A comparative study between conventional and Islamic banks" *Journal of Economic Behavior & Organization* 103 (2014) S160–S173.
13. Fasih, Faisal " Inclusive growth in India through Islamic banking " *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 37 (2012) 97 – 110 .
14. Fauzi, Hasan; Mahoney, Lois S.& Rahman, Azhar Abdul , " The Link between Corporate Social Performance and Financial Performance: Evidence from Indonesian Companies", *Issues in Social and Environmental Accounting* , Pp. 149-159 Vol. 1, No. 1 June 2007.
15. Gilbert, R. Alton and Wheelock, David C. *Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution. Federal*

Reserve Bank of St. Louis Review, November/December, 89(6), pp. 515-32, 2007.

16. *Hoseininassab, E. ; Yavari, K. ; Mehragan, N & khoshsima, R., " Effects of risk parameters on banking system efficiency ", journal of basic and applied scientific research, volume 2 ,issus 6 ,2012.*
17. Imam, Patrick, & Kangni Kpodar, "Islamic banking: How has it diffused", international monetary fund, (2010).
18. Ismail, Abdul Ghafar & Taufiq, Umar, " Zakat on Financial Instruments " IRTI Policy Paper, 08 Rabi'1, 1436H – December 30, 2015.
19. Jobst, Andreas A. & Solé, Juan, " Operative Principles of Islamic Derivatives – Towards a Coherent Theory" , International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/63, 2012.
20. Karim, Rifaat Ahmed Abdel "International accounting harmonization, banking regulation, and Islamic banks" The International Journal of Accounting 36 (2001) 169–193.
21. Khan, Feisal, " How 'Islamic' is Islamic Banking?", Journal of Economic Behavior & Organization 76 805–820, (2010).
22. Kyriakopoulos, Grigorios, " Half a century of management by objectives (MBO): A review", African Journal of Business Management Vol. 6(5), pp. 1772-1786, 8 February, 2012.
23. Lartey, Victor C.; Antwi, S. & Boadi Eric K. The Relationship between Liquidity and Profitability of Listed Banks in Ghana. International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March pp.48-56. 2013.

24. Latif, Nazik Hussain Madiha; Hussain, Tahir ; Aslam, Zeeshan; Ali ,Mehak& Khanam , Misbah , " Credit Risk Assessment and Management Practices in Islamic Banks of Pakistan: A Qualitative Approach" , Developing Country Studies , ISSN 2224-607X (Paper) ISSN 2225-0565 , Vol.4, No.21, 2014.
25. Miani, Stefano & Demeh Daradkah , "the Islamic banking industry in Jordan" , university of udine, Italy, 2009.
26. Milligan, J. , "Guess who's rating your bank", ABA Banking Journal, 94 (10), 68-76 , 2002.
27. Mohammad, Mustafa Omar and Shahwan, Syahidawati , " The Objective of Islamic Economic and Islamic Banking in Light of Maqasid Al-Shariah: A Critical Review", *Middle-East Journal of Scientific Research* 13, ISSN 1990-9233, 75-84, 2013 .
28. Muhammad , Mohd Zulkifli & Chong ,Rosita , " THE CONTRACT OF BAY' AL-SALAM AND ISTISNA' IN ISLAMIC COMMERCIAL LAW: A COMPARATIVE ANALYSIS" , Labuan e-Journal of Muamalat and Society, Vol. 1 , pp. 21-28, 2007.
29. Naceur ,Sami Ben; Barajas, Adolfo and Massara, Alexander "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2015.
30. Qin, X. & Pastory, D. Comparative Analysis of Commercial Banks Liquidity Position: The Case of Tanzania. *International Journal of Business and Management*, May, Vol. 7, No. 10, pp. 134-141, 2012.
31. Rahman, Rashidah Abdul ; Alsmady, Ahnaf ; Ibrahim ,Zuraeda & Muhammad ,Aliyu Dahiru , " Risk Management Practices In Islamic Banking Institutions: A Comparative Study Between

- Malaysia And Jordan ", The Journal of Applied Business Research, Volume 30, Number 5, October 2014.
32. Rasheed, Haroon & Mudassar, Muhammad," Research on Innovative Models of Islamic Banking Product for Pakistani Farmers ", Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management, 2010.
33. Sangmi, Mohi-ud-Din & Nazir, Tabassum . Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL Model. Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol. 4 (1), pp.40-55, 2010.
34. Sarker, A.A. , "CAMELS Rating System in the Context of Islamic Banking: A Proposed „S“ for Shariah Framework", Bangladesh Bank Dhaka Bangladesh, p. 1-26, 2005.
35. Sehrish ,Saba ; Saleem, Faiza ; Yasir ,Muhammad ; Shehzad, Farhan & Ahmed, Kamran ,"Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , VOL 4, NO 5 ,SEPTEMBER 2012 .
36. Trautmann, P.Y., "Camels Ratings, Bearing Point Management and technology consultants", USAID/IRAQ, 1-49, AUDIT REPORT NO. E-267-09-004-P, 2006.
37. Viverita; Brown, Kym & Skully ,Michael ," efficiency change of Islamic banks in Africa, Asia and the Middle East" , INTERNATIONAL ASSOCIATION FOR ISLAMIC ECONOMICS, Vol.11, No.2, pp.5-16 , 2007.

38.Von Koch& C. Lindblom, T., " Cross-Border Bank Mergers and Acquisitions in the EU", The Service Industries Journal, Vol. 22, (4), pp. 41-72, 2002.

• **Thesis :**

- 1- Abu-Al-kheil, Ahmad, "Ethical Banking and Finance: A Theoretical and Empirical Framework for the Cross Country and Inter-bank Analysis of Efficiency, Productivity, and Financial Performance", the faculty of Business, Economics, and Social Sciences at the University of Hohenheim , Phd, thesis, July 2, 2012.
- 2- Ahmad, Ashfaq " **A Comparative Study of Islamic Banking in Pakistan:Proposing and Testing a Model**" ,Foundation University, Islamabad, 117/FUIMCS/Ph.D(MS) 2006.
- 3- *Dietrich,david R.," an analysis of bank risk management and its relevance for the won – bank corporate sector" ,unpublished thesis, Rhodes university, south Africa, 2006.*
- 4- Hamedian, Bahmanyar," Financial Performance of Islamic Banks vs. Conventional Banks:The Case of Malaysia" , Eastern Mediterranean University, Gazimağusa, North Cyprus, January 2013.
- 5- Pervez, Avais," Principles of Islamic Interest Free Banking in Pakistan: Study focusing on three Islamic Banks in Pakistan ",MALARDALEN UNIVERSITY , SWEDEN, School of Sustainable Development of Society and Technology , 2011 .

- 6- Soderberg, Marvin J. , " THE BALANCED SCORECARD: STRUCTURE AND USE IN CANADIAN COMPANIES", *published thesis*, University of Saskatchewan, Canada ,2006.
- 7- Szczepanowicz, Andrzej Dominik " UNCONVENTIONAL BANKING IN A CONVENTIONAL ENVIRONMENT: ISLAMIC BANKING AND FINANCE IN THE USA" , Georgetown University ,Washington, Phd, thesis, March 17, 2011.

- **Internet (World Wide Web)**

- 1- Abedifar , Pejman ; Molyneux , Philip ; Tarazi , Amine " Risk and Stability in Islamic Banking" , Université de Limoges, LAPE, 5 rue Félix Eboué, 87031 Limoges Cedex, France , 3 rd April 2011.
- 2- CPO. "Instruction on Bank Liquidity". the Central Payments Office of East Timor, 2000.
http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/Bank-Islam-Malaysia_IB_SUMMER_14.pdf
<http://www.bu.edu/bucflp/laws/instruction-cpob-20003-on-bank-liquidity>.
- 3- Jobst , Andreas ," *Reflect on Islamic finance but do not see it as a panacea* ", November 4, 2013.
- 4- Nelson, Elizabeth Frasier," Bank Islam Malaysia A Global Leader in Islamic Finance", editorial Bank Islam Malaysia,2014.

Abstract

Expresses as banks, the backbone of the economy, his aorta, engine basis, and with the financial markets play a pivotal role in the financing of the rest of the economic sectors and effectiveness within the domestic economy. The simulation of the religion of Islam and consistent with the principles of the Chairperson had emerged from Islamic banks to fine-tune in content and details with the teachings of the religion in the area of finance and investment banking system and supporting the economy. Islamic banks are institutions to abide by all its work in accordance with the provisions of the Islamic Shariah and feature from the rest of the types of banks and multiple areas of funding or investment wording and does not deal with credit, limits the legitimate sales. Has widened the role of this type of banks in the economy is not at the level of the Islamic countries but extended to many Western countries, launched the Global banks develop branches of the Islamic Banking.

Now the Islamic banks rich scope and a center to attract many intellectuals and investors in the field of the financial and banking specifically, especially after its crises of the financial system in all its forms the latest global financial crisis (2007-2008).

The aim of this study to a number of objectives, the most important of which is the evaluation of the efficiency performance of Islamic banks Iraq as a new experience in the financial arena Iraqi economic, assessing the efficiency and performance of some Islamic banks in the United Arab Emirates. Add to this the in-depth analysis of some of the performance indicators of the Chairperson and the measurement of their content, the study proceeds from the assumption that the Chairperson of the summarized the weakness of the efficiency of the performance of the

banks and the Iraqi Islamic compared with, which emanate hypotheses multiple subnet.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Kerbala University /College of
Administration & Economic
Banking And Financial sciences' Dep.



Evaluating the efficiency of the performance of Iraqi islamic banks

A comparative analysis with the UAE and Jordan Islamic
banks for the period (2005-2014)

*A thesis submitted to the council of the college
Administration and economics university of Kerbala, As
a partial fulfillment of the requirements to obtain master
Degree in the financial and banking sciences .*

By:

Amenah Sabri Kareem Al-Zubaidi

Supervision by:

Asst. Prof. Dr. Haidar Yunis Al- Musawi

2016 AB

1437 AH